

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ
(المائدة)

المَهَلَيْتَرُ عكسى

لشيخ الاسلام

بُرْهَانَ الدِّينِ ابْنِ الْحُسَيْنِ عَلِيِّ بْنِ ابْنِ بَكْرِ الْفَرغَانِيِّ الْمَرْغِينَانِيِّ

المتوفى ٥٩٣ هـ

مع الدَّرَائِطِ

للعلماء ابْنِ الْفَضْلِ أَحْمَدَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الْعَسْقَلَانِيِّ

متوفى ٨٥٢ هـ

مع الحَاشِيَةِ

للعلماء مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكَنْسُوكِيِّ

متوفى ٣٠٤ هـ

قد بذلنا جهودنا في تصحيح هذا الكتاب عن الاغلاط
وان لا يتجاوز عن صفحة حواشيهما وتخرجهما احاديثها

مكتبة رحمانية



MANTARA-E-BERHANIA

اقرأ سنة بقرعة عن سننك، ارفعوا باذان لاهور
فون: 042-372242283-7221395

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ
(المحدثين)

المهداية (عكسي)

لشيخ الاسلام

برهان الدين ابى الحسن على بن ابى بكر فرغانى لمغينانى

المتوفى ٥٩٣ هـ

الدراية

للعامة ابى الفضل أحمد بن على بن محمد العسقلانى

متوفى ٨٥٤ هـ

مع الحاشية

للعامة محمد عبد الحمى الكنوى

متوفى ١٣٠٤ هـ

قد بذلنا جهودنا فى تصحيح هذا الكتاب عن الاغلاط
وان لا يتجاوز عن صفحة حواشيهما وتخريج احاديثها

اقرأ سنتر غزنى سٹریٹ
اُردو بازار - لاہور

مکتب رحمانیہ

اس کتاب کے جملہ حقوق کا پانی رائٹ آفس میں رجسٹرڈ ہیں۔ اس کتاب کی کتابت، تدوین و ترویج اور کسی بھی طریقہ سے کاپی کرنا کا پانی رائٹ ایکٹ ۱۹۶۲ کے تحت قابل تعزیر جرم ہے اور اسکی خلاف ورزی کرنے والے کے خلاف بطور رجسٹرڈ کاپی رائٹ مالک (owner) قانونی کارروائی کی جائے گی۔

الجزء	صفحہ	مطلب	صفحہ	مطلب	الجزء
۳۹۱	۵۸۳	فصل فی الشجائر	۲۸۲	کتاب الشفعة	
۳۹۵	۵۸۶	فصل	۲۸۸	باب طلب الشفعة والخصومة	
۳۹۸	۵۹۱	فصل فی الجنین	۲۹۱	فصل فی الاختلاف	
۴۰۰	۵۹۲	باب ما يحدثه الرجل فی الطريق	۲۹۲	فصل فیما یؤخذ به المشفوع	
۴۰۱	۵۹۹	فصل فی الحائط المائل		فصل	
۴۰۳	۶۰۱	باب جنایة البهیمة والجنایة علیها	۲۹۵	باب ما تجب فیہ الشفعة	
۴۰۶	۶۰۴	باب جنایة المملوك والجنایة علیہ	۵۰۳	وما لا تجب	
۴۰۸	۶۱۲	فصل	۵۰۴	باب ما تبطل به الشفعة	
۴۰۹	۶۱۴	فصل فی جنایة المدبر واهل الولد	۵۰۵	فصل	
۴۱۱	۶۱۸	باب غصب العبد والمدبر والصبي	۵۱۱	مسائل متفرقة	
۴۱۲	۶۲۱	والجنایة فی ذلك	۵۱۴	کتاب القسمة	
۴۱۴	۶۲۱	باب القسامة	۵۲۵	فصل فیما یقسم وما لا یقسم	
۴۱۶	۶۳۰	کتاب المعاقل	۵۳۲	فصل فی کیفیة القسمة	
۴۱۹	۶۳۴	کتاب الوصایا	۵۳۵	باب دعوی الغلط فی القسمة	
۴۲۰	۶۳۴	باب وصفة الوصية ما یجوز من ذلك		والاستحقاق فیها	
۴۲۱	۶۴۲	باب الوصية بثلاث المال	۵۳۹	فصل	
۴۲۲	۶۵۲	فصل فی اعتبار حالة الوصية		فصل فی المهمایة	
۴۲۳	۶۵۳	باب العتق فی مرض الموت	۵۵۰	کتاب المزارعة	
۴۲۹	۶۵۶	فصل	۵۵۳	کتاب المساقاة	
۴۳۲	۶۵۸	باب الوصية للاقارب وغيرهم	۵۵۴	کتاب الذبائح	
۴۳۹	۶۶۳	باب الوصية بالسكنی والمخدومة		فصل فیما یجوز اكله وما لا یجوز	
۴۴۳	۶۶۳	والشركة	۵۶۲	کتاب الاضحية	
۴۵۲	۶۶۶	باب وصية الذمی	۵۶۲	کتاب الکراهية	
۴۵۶	۶۶۸	باب الوصی وما یملکه	۵۶۶	فصل فی الاکل والشرب	
۴۶۰	۶۶۵	فصل فی الشهادة	۵۶۹	فصل فی اللبس	
۴۶۴	۶۶۶	کتاب الخنثی	۵۷۳	فصل فی الوطی والنظر والمس	
۴۶۵	۶۶۶	فصل فی بیانه	۵۷۵	فصل فی الاستبراء وغیره	
۴۶۷	۶۶۷	فصل فی احکامه	۵۷۷	فصل فی البیع	
۴۶۹	۶۶۹	مسائل شتی	۵۸۰	مسائل متفرقة	

قد يكون في بعض منها كما في منزل معين من الدار أو جدار معين منها وهو مقدم على الجار في المنزل وكذا
 على الجار في بقية الدار في اصح الروايتين عن ابي يوسف لان اتصاله اقوى والبقعة واحدة فلا بد ان يكون
 الطريق والشرب خاصا حتى تستحق الشفعة بالشركة فيه فالطريق الخاص ان لا يكون نافذا والشرب الخاص
 ان يكون نهرا وتجري فيه السفن واما تجرى فيه فهو عام وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وعن ابي يوسف ان
 الخاص ان يكون نهرا ليمتد منه قراحتان او ثلثة واما ادعى ذلك فهو عام فان كانت سكة غير نافذة ينسحب
 منها سكة غير نافذة وهي مستطيلة تبعت دار في السفلى فلا هلهما الشفعة خاصة دون اهل العليا وان
 بيعت في العليا فلا هلهما السفلى والمعنى ما ذكرنا في كتاب ادب القاضي ولو كان نهر صغير يأخذ منه نهرا صغيرا
 منه فهو على تياس الطريق فيما بيناه قال ولا يكون الرجل بالجن وع على الحائط شفعة ولكنه شقيق جوار
 لان العلة هي الشركة في العقار وبوضع الجند ولا يصير شريكا في الدار الا انه جار ملائق قال والشريك في
 الحشبة تكون على حائط الدار جار لما بينا قال واذا اجتمع الشفعة فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم ولا
 يعتبر اختلاف الابرار وقال الشافعي هي على مقدار الانصاء لان الشفعة من مرفق الملك الا يدري
 انها لتكبير منفعته فاشبهه الربح والغلة والولد والتمرة ولنا انهما استواء في سبب الاستحقاق وهو الاتصال
 فيستويان في الاستحقاق الا يدري انه لو انفرد واحد منهما استحق كمال الشفعة وهذا اية كمال السبب

له قول اهلنا من صورته ان يكون الارض بين رحلين
 غير متسوية فبنينا في وسط الارض حدارا ثم انقسمنا ابان واما حصة كل مناهما من الارض فبحر الجوار واما حصة من الارض فمطابقا مشتركا فاذا باع احداهما الارض فلا بد ان يشارك في كل ما بالدار
 وخطا خطا في وسط الارض ثم اعطى كل واحد منهما شيئا حتى يبنوا جدارا لكل منهما جدارا جدارا جدارا في البناء الذي لا يوجب الشفعة استقامت
 له قوله وهو ان الشريك في منزل معين من الدار او جدار معين منها مقدم على الجار في المنزل وفي النسخة التي في المجلد الذي هو من الشريك في الطريق ان يكون شريكا في الارض الذي
 هو تحت الحائط الذي هو مشترك بينهما اذ ان شريكه لا يكون حوزا بل يكون مقادا وصورة ذلك ان يكون الارض بين اثنين غير متسوية فبنينا في وسطها حدارا ثم انقسمنا ابان فيكون الحائط تحت الحائط من
 الارض شريكا بينهما فكان هذا الجار شريكا في بعض السبع اذ انقسمنا ابان قبل بنائه الحائط وخطا خطا في وسطها ثم اعطى كل واحد منهما شيئا حتى يبنوا جدارا لكل منهما جدارا جدارا في البناء الذي لا يوجب الشفعة
 في البناء لا يوجب الشفعة اذ ان قسمنا ابان قبل بنائه الحائط وخطا خطا في وسطها ثم اعطى كل واحد منهما شيئا حتى يبنوا جدارا لكل منهما جدارا جدارا في البناء الذي لا يوجب الشفعة وان كانوا
 يحصون فونهم حين انفقوا بعد هذا في عدل الجسدي وما يحصى بعضهم قدر ما يحصى بنفسه منهم ما يندر ويصعب بالبعين ومثل شفعة قالوا حتى قيل في زمانه ان رأى كل جهمته في زمانه ان لم يجر الا كواكبر
 وان راىهم قليلا كواكبر قليلا
 له قوله دون اهل السبب انما شترتهم فيما دلتهم في الرد ليس لهم ان يفتوا فيها بما كانت كالحركة لها بل يختلف السكة الواحدة اذ بيعت دار في اقصاها كانت الشفعة من اهل السكة الواحدة وان لم يكن
 لاهل الامم من الرد في الاصل لان السكة اذا كانت واحدة والطريق فيها واحد فكلها مشتركة من اول السكة الى آخرها الا ان يشارك البعض اكثر والترجيح لا يقع بالكثره اذ كان في قوله ما ذكرنا في قوله
 فتمردوا لا يفتون في الرد واصل ذلك ان استحقاق الشفعة وجوز فتح الباب لزمانه فكل من له ولا يفتح الباب في سكة فلا استحقاق الشفعة في تلك السكة ومن لا فلا ١٢
 له قوله فعلى تياس الخ فان استحقاق الشفعة هناك بانها جوارا الطريق فذلك قال على تياس الطريق يعني بوضع ارض منضلة بالنهر الاصل كانت الشفعة لاهل النهر الاصل لاهل النهر
 الصغير كما ذكرنا في السكة المتشعبة مع السكة المستطيلة اعطى ١٢ له قوله والشريك في الحشبة او يلد اذ كان لا يفتح وضع الحشبة يكون على الحائط من ارضه شيئا من تيسر
 الحائط اذ كان كذا ففتح الشفعة لاهل النهر فان كان جدارا شريكا في سكة قوله ولا يفتون في البناء
 وارجح ثلثة اذ هو نفعها واكثر ثلثها واكثر منها باع صاحب الثلث قضي بينهما ما باعها وعندنا قضي بينهما لضعف الاعتراف بالشفعة قضي بالشفع اربعين مائة عند الشفعة اذ انما بقدر ملكها باع صاحب السكس
 فبقيتها لضعفها اذ كان صاحب الثلث قضي بينهما ما باعها وعندنا قضي بينهما لضعف الاعتراف بالشفعة قضي بالشفع اربعين مائة عند الشفعة اذ انما بقدر ملكها باع صاحب السكس
 الشفعة والردم لواءه صاحب الثلث لان الرزح جمع المال فكان بينهما على قدر اهلها ١٢ له قوله والخلة فخذ بالفتح وادركه حيزه انزجرت وتعود جدرانها وكما كان مودعها واصل
 زين ١٢ من له قوله والولد والشفعة اي الشفعة والولد من الجارية المشتركة او البعثة المشتركة يكون الملك فيه لكل واحد بقدر الملك في الامم وكذلك ثمة الخلق المشتركة ١٢ يعني
 الخ وذلك لان سبب استحقاق الشفعة اما الجوار والشفعة وقدم استودا في اصل ذلك فان صاحب الفيل شريك لصاحب الكلب وجار الاتصال ملكه بالبيع لصاحب الكلب ١٢ من له قوله استحق
 الخ يعني ان صاحب الكلب يباع نصيبه كان لصاحب الفيل ان يفتوا بكل ما لو باع صاحب الفيل كان لصاحب الكلب يباع جميع البيع لمان ملك كل جوار علة تامة لا استحقاق جميع البيع
 بالشفعة فانما استحق في حق صاحب الكلب علة الفيل علة واحدة والمسألة متفق بين العدة الواحدة والعلل الاثر ان اصل المصنفين لو اتفقا من شريكين والآخر عشرة فما سوادك لو كان جدارا جدارا
 جوارا واحدة وجرحه جوارا فمات استحقاقها فمات استحقاقها

وكثر الاتصال تؤذن بكثر العلة والترجيح يقع بقوة في الدليل لا بكثره ولا قوة ههنا الظهور الاخرى
 ببقا بلته وتملك ملك غيره لا يجعل ثمرة من ثمرات ملكه بخلاف الثمرة واشياها ولو اسقط بعضهم
 حقه فهي للباقين في الكل على عددهم لان الانتقاص للمزاخمة مع كمال السبب في حق كل منهم وقد
 القطعت ولو كان البعض غيبا يقضى بها بين الحضور على عددهم لان الغائب لعله لا يطلب وان قضى لم يحاضر
 بالجميع ثم حضرا خري قضي له بالنصف ولو حضر ثالث فبثلث ما في يد كل واحد تحقيقا للتسوية فلو سلم
 الحاضر بعد ما قضي له بالجميع لا يأخذ القادم الا النصف لان قضاء القاضي بالكل للحاضر قطع حق
 الغائب عن النصف بخلاف ما قيل بالقضاء قال والشفعة تحب بعقد البيع ومعنا بعد اذ لا انة هو السبب
 لان سببها الاتصال على ما بيننا والوجه فيه ان الشفعة انما تجب اذا مرعوب البائع عن ملك الدار والبيع
 يعرفها ولهذا لا يكتفى بثبوت البيع في حقه حتى يأخذها الشفيع اذا اقر البائع بالبيع وان كان المشتري يكذب به
 قال وتستقر بالاشهاد ولا بد من طلب المواثبة لا يثبت ضعيف يبطل باعراض فلا بد من الاشهاد والطلب
 ليعلم بذلك رغبته فيه دون اعراضه عنه ولانه يحتاج الى اثبات طلبه عند القاضي ولا يمكنه الا بالاشهاد
 قال وتملك بالاخذ اذا سلمها المشتري او حكم بها الحاكم لان الملك للمشتري قد تم فلا ينتقل الى الشفيع
 الا بالتراضي او قضاء القاضي كما في الرجوع في الهبة وتظهر فائدة هذا فيما اذا مات الشفيع بعد الطلبين
 او باع داره المستحق بها الشفعة او بيعت دار يجنب الدار المشفوعة قبل حكم الحاكم وتسليمها الخاصم لا تورث
 عنه في الصورة الاولى وتبطل شفعته في الثانية ولا يستحقها في الثالثة لا تعدا المالك له ثم قوله تحب
 بعقد البيع بيان انه لا يجب الا عند معاوضة المال بالمال على ما بينه ان شاء الله تعالى والله سبحانه اعلم بالصواب
 فلا شفعة بالهبة ولا بغيره من امواله

له قوله وكثرة الاتصال الخ جواب عما يقال من الاتصال سلبا لا اختيارا وصاحب الكثرة اكثر اتصالا فان يتساوى وان كان له قول
 بقوة في الدليل كما اشرك يروح على الجار بجز الرتبة مع جرح الاخر فان حكم القتل يضاف الى الجار لا الى الجرح بالاتفق ١٢ ك
 المرزوق مدفوعا بالارح وبنها حتى صاحب القتل لا يبطل اصلا فوفاء لا ترجيح في جانب من حيث العلة ١٣ نهاية قوله لا يحيل الخ اي القدرة على التملك لان من ثمرات الملك كالا بل ان تمك
 جارية ابنه ولا يمدن ثمرات ملكه ١٤ له قوله بخلات الترة والشبا بهما فانما متفرقة من العين فيقول قدر الملك اما ملك غيره فلا يتولون ملك كيف يحيل كالترة واللين والولد ١٥ ك له قوله
 ولو اسقط بعضهم الخ يعني اذا اتفق الشفعة واسقط بعضهم فخذوا ما امان يكون قبل القضا ولا ينفذ اذ هو فان كان قبل فاشفقت لمباقيين في كل عمل عددهم دون انصافهم ١٦ ع ك له قوله قطع الخ لان القاضي
 لما قضي منها ما كل واحد منها قضيا عليهم من غير صاحب في نفس بر صاحبها والمقتضى عليه في امره لا يبره مقتضى الرتبة ١٧ ع
 له قوله انه هو السبب فيقول البيع هو السبب بدليل ان الشفيع واسقط الشفعة قبل الشراء لا يصح كونه اسقاطا قبل وجوده وهو البيع ولو كان السبب الاتصال يصح وجوبه انما لم يصح لفقده شرطه وهو
 البيع لان السبب لا يكون سببا الا عند وجود شرطه كما في العلق الحلق ١٨ من ١٩ قوله ان سببا ان يرضى عليه بان سبب ثبوت الشفعة وكان هو الاتصال كان ينبغي ان يبطل الشفعة وسلم الشفيع الشفعة
 قبل البيع وليس كذلك اجماعا واجيب بان البيع شرط تسليم الشفعة قبل الكفاية العين قبل الحنث فلهذا سقاهما لعضتان الهداية له قوله ان الشفعة لا يرضى ان الشفعة انما تجب اذا رغب المالك
 عن ملك الدار ورغبته عن ارضه لا بطلع عليه ولا بد من طلبه في البيع فمقامه هو الحال من الاتصال بالملك سبب والرفقة عن الملك شرط والبيع على ذلك قائم مقاسر وتوضيحا اذا باع
 بشرط اختياره لرادو بطلبه فان الرتبة عن رغبة وليس للشفيع الشفعة واجيب بان في ذلك ردوا لبقا لاختياره لباقي بخلات الاخر فان يخرج عن انقطاع ملكه عن ملكه بغيره فقول من كذا كذا ولا يثبت لاندل
 على ذلك لان فرض الواجب الكفاية ولهذا كان لا يرجع في حقه فمقتضى حقه بالكتابة ١٨ ع له قوله ولا يرضى طلب المواثبة اي من الشفعة على المسارعة اذ ان الغائب لا يطلب المواثبة لطلبه ١٩ ع
 ع له قوله وتظهر فائدة ثبوت الملك في الدار المشفوعة بعد الطلبين الى تسليم المشتري الدار الى الشفيع او حكم الحاكم ٢٠ ك له قوله في العروة الاولى وهي ما اذا مات الشفيع
 بعد الطلبين لانه ملك المورث كيف يورث غيره ٢١ نهاية قوله في الثانية اي في الصورة الثانية وهي ما اذا باع داره المشتري بها الشفعة لان سبب الاخذ بالشفعة اتصال ملك الشفيع بالدار
 المشفوعة وقد زال ملكه عما يثبت في الشفعة ولا يخلو ان باعها فحكم بين سبب قبل ان يثبت الحكم فثبت الحكم ٢٢ نهاية قوله ولا يستحقها في الثانية اي لا يستحق الدار التي كانت
 في الصورة الثانية وهي اذا بيعت دار يجنب الدار المشفوعة لانه ملك المشفوعة فكيف ملك باعها غير ٢٣ نهاية

باب طلب الشفعة والخصومة فيها

قال واذا علم الشفيع بالبيع شهد في مجلسه ذلك على المطالبة اعلان الطلب على ثلثة اوجه طلبه ^{١٣} اي القروي ١٣

المواثبة وهو ان يطلبا كما علم حتى لو بلغ الشفيع البيع ولم يطلب شفيعته بطلت الشفعة لما ذكرنا ونقله ^{١٣} اي القروي ١٣

عليه السلام الشفعة لمن وايتها ولو اخبر بكتاب والشفعة في اوله او في وسطه فقرا الكتاب الى اخره بطلت ^{١٣} اي القروي ١٣

شفيعته وعلى هذا عامة المشايخ وهو رواية عن محمد وعنه ان له مجلس العلم والروايات في النوادر ^{١٣} اي على ان طلب الشفعة على الفور وكان من ثلثة اهل العلم من ذكرها ١٣

والثانية اخذ الكرخي لانه لما ثبت له خيار التملك لا بد له من زمان التأمل كما في المخيرة ولو ^{١٣} اي القروي ١٣

قال بعد ما بلغه البيع الحمد لله او لاحول ولا قوة الا بالله

او قال سبحان الله لا تبطل شفيعته لان الاول حصد على الخلاص من جوارحه والثاني تعجب منه لقصد اضراره ^{١٣} اي القروي ١٣

والثالث لا فتاح كلامه فلا يدل شئ منه على الاعراض وكذا اذا قال من ابتاعها ويكوم بيعت لانه يرغب فيها ^{١٣} اي القروي ١٣

بشئ دون ثمن ويرغب عن مجاورة بعض دون بعض والمهاد بقوله في الكتاب اشهد في مجلسه ذلك على ^{١٣} اي القروي ١٣

المطالبة طلب المواثبة والاشهاد فيه ليس يلزم انما هو لنفي التجاهد والتقيد بالمجلس اشارة الى ما اختاره ^{١٣} اي القروي ١٣

الكرخي ويصح الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب الشفعة كما لو قال طلبت الشفعة او اطلبها او اناطل بها لان ^{١٣} اي القروي ١٣

الاعتبار للمعنى واذا بلغ الشفيع بيع الدار لم يجب عليه الا الشهادة حتى يخبره رجلا من رجلين او امرأتان او واحد ^{١٣} اي القروي ١٣

عدل عند ابي حنيفة وقال لا يجب عليه ان يشهد اذا اخبره واحد حرا كان او عبدا صبييا كان او امرأة اذا ^{١٣} اي القروي ١٣

كان الخبر حقا واصل الاختلاف في عزل الوكيل وقد ذكرناه بدلائله واخواته فيما تقدم وهذا بخلاف المخيرة ^{١٣} اي القروي ١٣

اذا اخبرت عنده لانه ليس فيه الزام حكم ومجلاول ما اذا اخبره المشتري لانه خصم ^{١٣} اي القروي ١٣

له قول باب ما لم يثبت الشفعة بدون الطلب شرع في بيان كيفية و ^{١٣} اي القروي ١٣

تسببه ان ^{١٣} اي القروي ١٣

له قوله باي بيع المالك ملك المتصل بملك الشفيع اجاز رجل عدل او رجلين او رجل وامرأتين ١٣ سابقه ^{١٣} اي القروي ١٣

له قوله طلب المواثبة هي بترها بلفظ الجزية الشفعة لمن وايتها اي ^{١٣} اي القروي ١٣

لمن طلبها على وجه السرور والمباينة معا فمن ان التزب على الاستعانة من شئ به الذي يسرع في طي الارض بمشيه ١٣ ^{١٣} اي القروي ١٣

له قوله كما علم على فوطر لم يبيع من غير توقف سوادا كان عنده انسان او لم ^{١٣} اي القروي ١٣

يكن والطلب صحيح من غير اشهاد ولا اشارة لغيره ^{١٣} اي القروي ١٣

له قوله ما ذكرنا وهو قولنا ان حتى شفيعته بطل بالاعراض وقال ابن ابي ليلى ان طلب الشفعة في يوم فسد الشفعة وقال سفيان ربه يوم حين سمع وقال شريك بوجهي ^{١٣} اي القروي ١٣

يستطفا بغيره دين الشفعة ان ^{١٣} اي القروي ١٣

له قوله ما ذكرنا وهو قولنا ان حتى شفيعته بطل بالاعراض وقال ابن ابي ليلى ان طلب الشفعة في يوم فسد الشفعة وقال سفيان ربه يوم حين سمع وقال شريك بوجهي ^{١٣} اي القروي ١٣

شفيعته لم يطلبها صريحا ودلالة بمنزلة سائر الحقوق الشفعة ١٣ ^{١٣} اي القروي ١٣

له قوله ولم يؤخذ بطلب السلام الشفعة لمن وايتها قلت غريب واخره جمل الزان في مصنفين قول شرح اما الشفعة لمن وايتها ^{١٣} اي القروي ١٣

وقوله ما ذكرنا في الشفعة من غير اشهاد وقال العيني في البيع الحديث ثم قد روي ابن بابويه في الشفعة كل النفع فقال في الشفعة اي البعير واصل فقاروه وقد من سألته ذهبت ١٣ استقيا ليعقل الابدان ^{١٣} اي القروي ١٣

كده قوله كما في الجزية فانها اجاز اداست في مجلسها واجاز ما بينت الراي والمان والاشارة ^{١٣} اي القروي ١٣

له قوله ليس في الشفعة بدل ولو اوجب التملك بدل ولو اوجب البايع ذلك كان له خيار القبول امامه في مجلسه فهذا مشكوك انما به ^{١٣} اي القروي ١٣

له قوله ليس في الشفعة بدل ولو اوجب التملك بدل ولو اوجب البايع ذلك كان له خيار القبول امامه في مجلسه فهذا مشكوك انما به ^{١٣} اي القروي ١٣

له قوله انما يرضى التجا حديني راجد الخصم فيحتاج الى الشهود وتجب اعلان الطلب المواثبة ليس لاشارة الحق وانما شرط يعلم بغيره من عن الشفعة ولا اشارة في ذلك ليس بشرط انما به ^{١٣} اي القروي ١٣

له قوله ان ^{١٣} اي القروي ١٣

له قوله باي بيع المالك ملك المتصل بملك الشفيع اجاز رجل عدل او رجلين او رجل وامرأتين ١٣ سابقه ^{١٣} اي القروي ١٣

له قوله طلب المواثبة هي بترها بلفظ الجزية الشفعة لمن وايتها اي ^{١٣} اي القروي ١٣

لمن طلبها على وجه السرور والمباينة معا فمن ان التزب على الاستعانة من شئ به الذي يسرع في طي الارض بمشيه ١٣ ^{١٣} اي القروي ١٣

له قوله كما علم على فوطر لم يبيع من غير توقف سوادا كان عنده انسان او لم ^{١٣} اي القروي ١٣

يكن والطلب صحيح من غير اشهاد ولا اشارة لغيره ^{١٣} اي القروي ١٣

له قوله ما ذكرنا وهو قولنا ان حتى شفيعته بطل بالاعراض وقال ابن ابي ليلى ان طلب الشفعة في يوم فسد الشفعة وقال سفيان ربه يوم حين سمع وقال شريك بوجهي ^{١٣} اي القروي ١٣

يستطفا بغيره دين الشفعة ان ^{١٣} اي القروي ١٣

له قوله ما ذكرنا وهو قولنا ان حتى شفيعته بطل بالاعراض وقال ابن ابي ليلى ان طلب الشفعة في يوم فسد الشفعة وقال سفيان ربه يوم حين سمع وقال شريك بوجهي ^{١٣} اي القروي ١٣

شفيعته لم يطلبها صريحا ودلالة بمنزلة سائر الحقوق الشفعة ١٣ ^{١٣} اي القروي ١٣

له قوله ولم يؤخذ بطلب السلام الشفعة لمن وايتها قلت غريب واخره جمل الزان في مصنفين قول شرح اما الشفعة لمن وايتها ^{١٣} اي القروي ١٣

وقوله ما ذكرنا في الشفعة من غير اشهاد وقال العيني في البيع الحديث ثم قد روي ابن بابويه في الشفعة كل النفع فقال في الشفعة اي البعير واصل فقاروه وقد من سألته ذهبت ١٣ استقيا ليعقل الابدان ^{١٣} اي القروي ١٣

كده قوله كما في الجزية فانها اجاز اداست في مجلسها واجاز ما بينت الراي والمان والاشارة ^{١٣} اي القروي ١٣

له قوله ليس في الشفعة بدل ولو اوجب التملك بدل ولو اوجب البايع ذلك كان له خيار القبول امامه في مجلسه فهذا مشكوك انما به ^{١٣} اي القروي ١٣

له قوله ليس في الشفعة بدل ولو اوجب التملك بدل ولو اوجب البايع ذلك كان له خيار القبول امامه في مجلسه فهذا مشكوك انما به ^{١٣} اي القروي ١٣

الدرادية في تخريج احاديث الهداية

حديث: الشفعة لمن وايتها والاشارة لغيره وانما ذكره عبد الرزاق من قول شريك وكان ذلك ذكوة قاسم بن ثابت في او اخره غريب الحديث وفي المعنى ما خرجته ان معالجة ^{١٣} اي القروي ١٣

والجزاير ادى من حديث ابن عمر رقه الشفعة لكل العقول واسنادها ضعيف ١٣ ^{١٣} اي القروي ١٣

فيه والعدالة غير معتبرة في الخصوم والثاني طلب التقدير والاشهاد لانه محتاج اليه لا ثباته عند القاضي على ما ذكرنا ولا يمكنه الاشهاد ظاهرا على طلب الموائمة لانه على فورا العلم بالشرع فيصتاج بعد ذلك الى طلب

الاشهاد والتقدير وبيان ما قال في الكتاب ثمة نهض منه يعني من المجلس يشهد على البائع ان كان المبيع في يده معنا لم يسلم الى المشتري او على المتاع او عند العقار فاذا فعل ذلك استقرت شفته وهذا ان كل واحد منهما خصم فيه لان الاول اليد ولثاني الملك وكذا يصح الاشهاد عند المبيع لان الحق متعلق به فان

سلم البائع المبيع لم يصح الاشهاد عليه لخروجه من ان يكون خصما ذلا يذله ولا ملك فصار كالجاني وصورة هذا الطلب ان يقول ان فلانا اشتري هذه الدار وانا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها ان فاشهدا على ذلك وعن ابي يوسف انه يشترط تسمية المبيع وتحديد لانه المطالبة لا تصح الا في معلوم والثالث

طلب الخصومة والتبلك وسند كركيفيته من بعد ان شاء الله تعالى قال ولا تستقط الشفعة بتأخير هذا الطلب عند ابي حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف وقال محمد ان تركها شهر بعد الاشهاد بطلت وهو قول زفر معناه

اذا تركها من غير عدو عن ابي يوسف انه اذا ترك الخصومة في مجلس من مجالس القاضي تبطل شفته لانه اذا مضى مجلس من مجالسه ولم يخاصه فيه اختيارا دل ذلك على اعراضه وتسليمه وجه قول محمد انه لو لم يسقط

بتأخير الخصومة منه ابدأ يتضرر به المشتري لانه لا يمكنه التصرف حذرا لنقصه من جهة الشفيع فقد رنا بشهر لانه اجل وما دونه عاجل على ما مر في الايمان ووجه قول ابي حنيفة هو ظاهر الذهب وعليه الفتوى

ان الحق متى ثبت واستقر لا يسقط الا باسقاطه وهو التصريح بلسانه كما في سائر الحقوق وما ذكر من الضرر يشكك بما اذا كان غائبا ولا فرق في حق المشتري بين الحضور والسفر ولو علم انه لم يكن في البلدة قاض لا تبطل شفته

بالتأخير بالاتفاق لانه لا يمكن من الخصومة الا عند القاضي فكان عدلا قال واذا تقدم الشفيع الى القاضي فادعى له الشرط طلب الشفعة سأل القاضي المدعى عليه فان اعترف ببيلكه الذي يشفع به والا فكيفه باقامة البينة لان

الشفيع اولى بالحق وان كان غائبا لم يقبل من الخصومة الا عند القاضي فكان عدلا قال واذا تقدم الشفيع الى القاضي فادعى له الشرط طلب الشفعة سأل القاضي المدعى عليه فان اعترف ببيلكه الذي يشفع به والا فكيفه باقامة البينة لان

الشفيع اولى بالحق وان كان غائبا لم يقبل من الخصومة الا عند القاضي فكان عدلا قال واذا تقدم الشفيع الى القاضي فادعى له الشرط طلب الشفعة سأل القاضي المدعى عليه فان اعترف ببيلكه الذي يشفع به والا فكيفه باقامة البينة لان

الشفيع اولى بالحق وان كان غائبا لم يقبل من الخصومة الا عند القاضي فكان عدلا قال واذا تقدم الشفيع الى القاضي فادعى له الشرط طلب الشفعة سأل القاضي المدعى عليه فان اعترف ببيلكه الذي يشفع به والا فكيفه باقامة البينة لان

الشفيع اولى بالحق وان كان غائبا لم يقبل من الخصومة الا عند القاضي فكان عدلا قال واذا تقدم الشفيع الى القاضي فادعى له الشرط طلب الشفعة سأل القاضي المدعى عليه فان اعترف ببيلكه الذي يشفع به والا فكيفه باقامة البينة لان

الشفيع اولى بالحق وان كان غائبا لم يقبل من الخصومة الا عند القاضي فكان عدلا قال واذا تقدم الشفيع الى القاضي فادعى له الشرط طلب الشفعة سأل القاضي المدعى عليه فان اعترف ببيلكه الذي يشفع به والا فكيفه باقامة البينة لان

بخلاف ما اذا كانت الدار قد قبضت حيث لا يعتبر حضور البائع لانه صار اجنبياً اذا بقي له يد ولا ملك
 وقوله فيفسخ البيع يشهد منه اشارة الى علة اخرى وهي ان البيع في حق المشتري اذا كان يفسخ لا بد من حضوره
 ليقتضى بالفسخ عليه ثروجه هذا الفسخ المذكور ان يفسخ في حق الاضافة لا متى قبض المشتري بالاخذ بالشفعة
 وهو يوجب الفسخ لانه يبقى اصل البيع لتعد انفساخه لان الشفعة بناء عليه ولكنها تحول الصفقة اليه
 ويصير كأنه هو المشتري منه فلهاذا يرجع بالعهد على البائع بخلاف ما اذا قبضه المشتري فاخذه من يده
 حيث تكون العهدة عليه لانه تملكه بالقبض في الوجه الاول اتنع قبض المشتري وانه يوجب الفسخ و
 قد طولنا الكلام فيه في كفاية المنتهي بتوفيق الله تعالى قال ومن اشترى دارا لغيره فهو الخصم للشفيع لانه هو
 العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق العقد فيتوجه عليه قال ان يسلمها الى الموكل لانه لم يبق له يد ولا ملك
 فيكون الخصم هو الموكل وهذا لان الوكيل كالبائع من الموكل على ما عرفت فتسليمه اليه كتسليم البائع الى
 المشتري فتصير الخصومة معه الا انه مع ذلك قائم مقام الموكل فيكتفى بحضوره في الخصومة قبل التسليم
 وكذا اذا كان البائع وكيل الغائب فللشفيع ان يأخذها منه اذا كانت في يده لانه عاقد وكذا اذا كان البائع
 وصيا لم يت فيما يجوز بيعه لها ذكرنا قال واذا قضى للشفيع بالدار ولم يكن رها فله خيار الرؤية وان وجد بها

عيبا فله ان يردّها وان كان المشتري شرط البرائة منه لان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء الا يري انه مبادلة
 المال بالمال فثبت فيه الخياران كما في الشراء ولا يسقط بشرط البرائة من المشتري ولا برويته لانه ليس بنائب
 عنه فلا يملك اسقاطه فصل في الاختلاف قال وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري
 لان الشفيع يدعي استحقاق الدار عليه عند نقد الاقل وهو ينكر القول قول المنكر مبينه ولا يحتاج ان لا زال الشفيع
 ان كان يدعي عليه استحقاق الدار فالمشتري لا يدعي عليه شيئا للتخيرة بين الترك والاخذ ولا نص ههنا فلا

له قول الى علة اخرى تكون اشترط حضور المشتري معلولا بعينين جملة انه يصير مضمنا لعقد من الملك لانه قد قبل هذا بقوله لان الملك للمشتري والميراث والفقير يفتى بما للشفيع فله ان يصور
 بها وعلة انه يصير مضمنا لعقد من الفسخ كما ذكرنا منها بقوله بعض البائع عليه والفقير يفتى بما للشفيع فان لم يكن حضوره ١٢ له قوله ان يفسخ في حق الاضافة اي اعانته العقيد الى
 المشتري كما انه حذر العقيد واعانته الى الشفيع كما ان البائع باع من الشفيع فان فعله لا يكون اخذ الشفيع بل بالشراء من البائع ولهذا يرجع بالعهد عليه فلتأمن كنهه اي اخذ بالشفعة نظرا الى الظاهر
 اعظمي له قوله في حق الاضافة فان قول البائع للمشتري تمت ايجاب للبائع وقوله منك اعانته اليه فاذا اخذ الشفيع كان ذلك البيع اضيق الي الشفيع بعد ان كان مغاها الى المشتري
 فينتقض البيع في حق الاضافة لانه ينتقض اصل العقد كما اذا ربي سائل الانسان تقدم عليه غيره فصاره فخاري في فسخه متبدل ولكن الارسل والتوجيه على الاول قد انقطع تجل هذا في خروج من ان يكون
 متصرفا بالبري كذا سنا تحوت الصفقة اليه كان العقد من الاخذ والاعلان في حق ١٢ كما في قوله لانتان ان قبيل نقول ان يفسخ في حق الاضافة يعني متى قبض المشتري بسبب اخذ الشفيع الدار من
 البائع لا محالة فلما اتفق فيتم وجب القول بالفسخ كنهه لم يكن الفسخ من الاصل لانه يتعد الشفيع قبيل بالانفاسخ من حيث الاضافة ١٢ من له قوله ان يفسخ في حق الاضافة اي ليس المراد ان يفسخ البيع اصلا لانه
 لو افسخ من الاصل لم يكن للشفيع ودروال الشفيع لتفتى ساعفة وجوبها ١٢ من له قوله فلهاذا يفتى بقول الصفقة يرجع بالعهد على البائع لان البائع باع كما كان ولو كان بعد جدي كما كان المشتري
 مع الشفيع فان لا يفتى بشفعة البائع حتى يفسخ المشتري لان البائع ليس نائب عن المشتري ١٢ من له قوله كيتفتى بحضوره اي في حق البائع من المشتري فانه لا يفتى بحضوره حتى يفسخ المشتري
 لان البائع ليس نائب عن المشتري وكان هذا جواب سوال يراد على قوله فله ان يفسخ في حق البائع ولو كان يملك كالمشتري يشترط حضورهما كما شرط ثم فاجاب بان
 الموكل مع ذلك قائم مقام الموكل لعقد قبضه قبل التسليم الى الموكل كما في قوله اذا كان البائع وصيا لم يت فيما يجوز بيعه قديمه لانه لا يجوز بيع الوصي والشفعة اذا باعها من الناس فلا يجوز فيها ليعان
 الناس في فله لان ولاية الوصي نظرية ولا نظر في العين الفاعل فلا يجوز ذلك ١٢ من له قوله فيما يجوز بيعه ذكر في الباب الاول من شفعة البسيط البائع اذا كان وصيا لم يت لان الوصي كالموكل وليس على
 الميت دين ولا يوصى بشي باع فيه المالم يجوز بيع الوصي لان الملك المورثه وهم يتكلمون من الظاهر وان كان فيه شفيع جاز بيع الوصي في الدار جميعا وكذلك ان كان عليه دين او وصي من ثمن الدار وهو
 استحسان ذهب البيهقي لشفعة الوصي بالقياس لا يجوز بيعه الى نصيب الصفي خاتمة واقدر الدين والوصية ثم فيما جاز بيعه كان للشفيع ان يخذ الدار مع بالشفعة اذا كانت في يده ١٢

له قوله ودفع في الاختلاف لما ذكرنا من الاتفاق بين الشفيع والمشتري في الثمن وهو الاصل شرع في بيان مسائل الاختلاف بينها في ١٢ من له قوله ولا نص ههنا اما النص في حق البائع والمشتري
 مع وجود من الاكابر الطرفين هناك فوجب تعيين ذلك في الطرفين ولم يوجد احد ربهما في طرف الشفيع فلم يكن في معنى ماورد فيه الشفيع فلذلك لم يجب التمسك بها وان كان الشفيع والمشتري بمنزلة
 البائع والمشتري ولكن لمن فارق بينهما لم يكن ورود النص باجماع هناك بمنزلة الورود ههنا ١٢

من له قوله ودفع في الاختلاف لما ذكرنا من الاتفاق بين الشفيع والمشتري في الثمن وهو الاصل شرع في بيان مسائل الاختلاف بينها في ١٢ من له قوله ولا نص ههنا اما النص في حق البائع والمشتري
 مع وجود من الاكابر الطرفين هناك فوجب تعيين ذلك في الطرفين ولم يوجد احد ربهما في طرف الشفيع فلم يكن في معنى ماورد فيه الشفيع فلذلك لم يجب التمسك بها وان كان الشفيع والمشتري بمنزلة
 البائع والمشتري ولكن لمن فارق بينهما لم يكن ورود النص باجماع هناك بمنزلة الورود ههنا ١٢

من له قوله ودفع في الاختلاف لما ذكرنا من الاتفاق بين الشفيع والمشتري في الثمن وهو الاصل شرع في بيان مسائل الاختلاف بينها في ١٢ من له قوله ولا نص ههنا اما النص في حق البائع والمشتري
 مع وجود من الاكابر الطرفين هناك فوجب تعيين ذلك في الطرفين ولم يوجد احد ربهما في طرف الشفيع فلم يكن في معنى ماورد فيه الشفيع فلذلك لم يجب التمسك بها وان كان الشفيع والمشتري بمنزلة
 البائع والمشتري ولكن لمن فارق بينهما لم يكن ورود النص باجماع هناك بمنزلة الورود ههنا ١٢

من له قوله ودفع في الاختلاف لما ذكرنا من الاتفاق بين الشفيع والمشتري في الثمن وهو الاصل شرع في بيان مسائل الاختلاف بينها في ١٢ من له قوله ولا نص ههنا اما النص في حق البائع والمشتري
 مع وجود من الاكابر الطرفين هناك فوجب تعيين ذلك في الطرفين ولم يوجد احد ربهما في طرف الشفيع فلم يكن في معنى ماورد فيه الشفيع فلذلك لم يجب التمسك بها وان كان الشفيع والمشتري بمنزلة
 البائع والمشتري ولكن لمن فارق بينهما لم يكن ورود النص باجماع هناك بمنزلة الورود ههنا ١٢

من له قوله ودفع في الاختلاف لما ذكرنا من الاتفاق بين الشفيع والمشتري في الثمن وهو الاصل شرع في بيان مسائل الاختلاف بينها في ١٢ من له قوله ولا نص ههنا اما النص في حق البائع والمشتري
 مع وجود من الاكابر الطرفين هناك فوجب تعيين ذلك في الطرفين ولم يوجد احد ربهما في طرف الشفيع فلم يكن في معنى ماورد فيه الشفيع فلذلك لم يجب التمسك بها وان كان الشفيع والمشتري بمنزلة
 البائع والمشتري ولكن لمن فارق بينهما لم يكن ورود النص باجماع هناك بمنزلة الورود ههنا ١٢

من له قوله ودفع في الاختلاف لما ذكرنا من الاتفاق بين الشفيع والمشتري في الثمن وهو الاصل شرع في بيان مسائل الاختلاف بينها في ١٢ من له قوله ولا نص ههنا اما النص في حق البائع والمشتري
 مع وجود من الاكابر الطرفين هناك فوجب تعيين ذلك في الطرفين ولم يوجد احد ربهما في طرف الشفيع فلم يكن في معنى ماورد فيه الشفيع فلذلك لم يجب التمسك بها وان كان الشفيع والمشتري بمنزلة
 البائع والمشتري ولكن لمن فارق بينهما لم يكن ورود النص باجماع هناك بمنزلة الورود ههنا ١٢

من له قوله ودفع في الاختلاف لما ذكرنا من الاتفاق بين الشفيع والمشتري في الثمن وهو الاصل شرع في بيان مسائل الاختلاف بينها في ١٢ من له قوله ولا نص ههنا اما النص في حق البائع والمشتري
 مع وجود من الاكابر الطرفين هناك فوجب تعيين ذلك في الطرفين ولم يوجد احد ربهما في طرف الشفيع فلم يكن في معنى ماورد فيه الشفيع فلذلك لم يجب التمسك بها وان كان الشفيع والمشتري بمنزلة
 البائع والمشتري ولكن لمن فارق بينهما لم يكن ورود النص باجماع هناك بمنزلة الورود ههنا ١٢

من له قوله ودفع في الاختلاف لما ذكرنا من الاتفاق بين الشفيع والمشتري في الثمن وهو الاصل شرع في بيان مسائل الاختلاف بينها في ١٢ من له قوله ولا نص ههنا اما النص في حق البائع والمشتري
 مع وجود من الاكابر الطرفين هناك فوجب تعيين ذلك في الطرفين ولم يوجد احد ربهما في طرف الشفيع فلم يكن في معنى ماورد فيه الشفيع فلذلك لم يجب التمسك بها وان كان الشفيع والمشتري بمنزلة
 البائع والمشتري ولكن لمن فارق بينهما لم يكن ورود النص باجماع هناك بمنزلة الورود ههنا ١٢

من له قوله ودفع في الاختلاف لما ذكرنا من الاتفاق بين الشفيع والمشتري في الثمن وهو الاصل شرع في بيان مسائل الاختلاف بينها في ١٢ من له قوله ولا نص ههنا اما النص في حق البائع والمشتري
 مع وجود من الاكابر الطرفين هناك فوجب تعيين ذلك في الطرفين ولم يوجد احد ربهما في طرف الشفيع فلم يكن في معنى ماورد فيه الشفيع فلذلك لم يجب التمسك بها وان كان الشفيع والمشتري بمنزلة
 البائع والمشتري ولكن لمن فارق بينهما لم يكن ورود النص باجماع هناك بمنزلة الورود ههنا ١٢

من له قوله ودفع في الاختلاف لما ذكرنا من الاتفاق بين الشفيع والمشتري في الثمن وهو الاصل شرع في بيان مسائل الاختلاف بينها في ١٢ من له قوله ولا نص ههنا اما النص في حق البائع والمشتري
 مع وجود من الاكابر الطرفين هناك فوجب تعيين ذلك في الطرفين ولم يوجد احد ربهما في طرف الشفيع فلم يكن في معنى ماورد فيه الشفيع فلذلك لم يجب التمسك بها وان كان الشفيع والمشتري بمنزلة
 البائع والمشتري ولكن لمن فارق بينهما لم يكن ورود النص باجماع هناك بمنزلة الورود ههنا ١٢

من له قوله ودفع في الاختلاف لما ذكرنا من الاتفاق بين الشفيع والمشتري في الثمن وهو الاصل شرع في بيان مسائل الاختلاف بينها في ١٢ من له قوله ولا نص ههنا اما النص في حق البائع والمشتري
 مع وجود من الاكابر الطرفين هناك فوجب تعيين ذلك في الطرفين ولم يوجد احد ربهما في طرف الشفيع فلم يكن في معنى ماورد فيه الشفيع فلذلك لم يجب التمسك بها وان كان الشفيع والمشتري بمنزلة
 البائع والمشتري ولكن لمن فارق بينهما لم يكن ورود النص باجماع هناك بمنزلة الورود ههنا ١٢

من له قوله ودفع في الاختلاف لما ذكرنا من الاتفاق بين الشفيع والمشتري في الثمن وهو الاصل شرع في بيان مسائل الاختلاف بينها في ١٢ من له قوله ولا نص ههنا اما النص في حق البائع والمشتري
 مع وجود من الاكابر الطرفين هناك فوجب تعيين ذلك في الطرفين ولم يوجد احد ربهما في طرف الشفيع فلم يكن في معنى ماورد فيه الشفيع فلذلك لم يجب التمسك بها وان كان الشفيع والمشتري بمنزلة
 البائع والمشتري ولكن لمن فارق بينهما لم يكن ورود النص باجماع هناك بمنزلة الورود ههنا ١٢

من له قوله ودفع في الاختلاف لما ذكرنا من الاتفاق بين الشفيع والمشتري في الثمن وهو الاصل شرع في بيان مسائل الاختلاف بينها في ١٢ من له قوله ولا نص ههنا اما النص في حق البائع والمشتري
 مع وجود من الاكابر الطرفين هناك فوجب تعيين ذلك في الطرفين ولم يوجد احد ربهما في طرف الشفيع فلم يكن في معنى ماورد فيه الشفيع فلذلك لم يجب التمسك بها وان كان الشفيع والمشتري بمنزلة
 البائع والمشتري ولكن لمن فارق بينهما لم يكن ورود النص باجماع هناك بمنزلة الورود ههنا ١٢

يتحالفان قال ولو اقاما البيئتين فالبيئتين للشفيع عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف البيئتين بيئته المشتري
 لانها اكثر اثباتا فصار كبيئته البائع والوكيل والمشتري من العدة ولهما انه لا تفتان في بينهما فيجعل كان الموجود
 بيعان للشفيع ان يأخذ بايهما شاء وهذا بخلافه البائع مع المشتري لانه لا يتوالى بينهما عقدان الا بانفساخ
 الاول ولهنا الفسخ لا يظهر في حق الشفيع وهو الترخيم لبيئته الوكيل لانه كالبائع والموكل كالمشتري منه
 كفت وانها متنوعة على ما روئى عن محمد واما المشتري من العدة قلنا ذكر في السير الكبير ان البيئتين بيئته المالك
 القديم قلنا ان منح وبعد التسليم نقول لا يصح الثاني هناك الا بفسخ الاول ما ههنا بخلافه ولان بيئته
 الشفيع بلزومه وبيئته المشتري غير بلزومه والبيئتين لا لزوم قال واذا ادعى المشتري ثمنه وادعى البائع اقل
 منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفيع باقائه البائع وكان ذلك خطأ عن المشتري وهذا لان الميران كان
 على ما قال البائع فقد وجبت الشفعة به وان كان على ما قال المشتري فقد حط البائع ببعض الثمن وهذا
 المحط يظهر في حق الشفيع على ما بين ان شاء الله تعالى ولان التملك على البائع بايجابه فكان القول
 في مقدار الثمن ما بقيت مطالبته فياخذ الشفيع بقوله قال ولو ادعى البائع اكثر مما تحالفان ويترادان واياهما
 نكل ظهران الثمن ما يقوله الاخر فياخذها الشفيع بذلك وان حلفا يفسخ القاضي البيع على ما عرفنا ويأخذها
 الشفيع بقول البائع لان فسخ البيع لا يوجب بطلان حق الشفيع قال وان كان قبض الثمن اخذ بها قال
 المشتري ان شرطه لم يلبثت الى قول البائع لانه لما استوفى الثمن انتهى حكم العقد وخرج هو من البين وصار
 كالاجنبي بقي الاختلاف بين المشتري والشفيع وقد بيناه ولو كان نقد الثمن غير ظاهر فقال البائع بعث الدار
 بالثمن وقبضت الثمن يأخذها الشفيع بالالف لانه لا يابد بالاقرار بالبيع تعلقت الشفعة به فيقوله بعد ذلك
 قبضت الثمن يريد ان ساقط حق الشفيع فترد عليه ولو قال قبضت الثمن وهو الف لم يلبثت الى قوله لان الاول
 اى من نفسه الشفيع بالاقرار من الثمن

الاشعري من العدة ذلك القديم اذا اشفا ١٢
 اى من سلطان البيئتين ههنا في ذلك ما يقربان الترخيم مقدر الاول ص ١٢٠ ع
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى تلك الشفعة ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢

الاشعري من العدة ذلك القديم اذا اشفا ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢

الاشعري من العدة ذلك القديم اذا اشفا ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢

الاشعري من العدة ذلك القديم اذا اشفا ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢

الاشعري من العدة ذلك القديم اذا اشفا ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢

الاشعري من العدة ذلك القديم اذا اشفا ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢

الاشعري من العدة ذلك القديم اذا اشفا ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢

الاشعري من العدة ذلك القديم اذا اشفا ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢

الاشعري من العدة ذلك القديم اذا اشفا ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢

الاشعري من العدة ذلك القديم اذا اشفا ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢
 اى من ثمن الميراث ١٢

وهو الاقرار بقبض الثمن خيره من البين وسقطا اعتبار قوله في مقدار الثمن فصل فيما يؤخذ به المشفوع قال
 واذا حط البائع عن المشتري بعض الثمن يسقط ذلك عن الشفيع وان حط جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع لان
 حط البعض يلتحق باصل العقد فيظهر في حق الشفيع لان الثمن ما بقي وكذا اذا حط بعد ما اخذها الشفيع بالثمن
 يحط عن الشفيع حتى يرجع عليه بذلك القدر بخلاف حط الكل لانه لا يلتحق باصل العقد بحال وقد بناه
 في البيوع وان مراد المشتري للبائع لم تلزم الزيادة في حق الشفيع لان في اعتبار الزيادة ضرابا للشفيع لا استحقاؤه الاخذ
 بها دونها بخلاف الحط لان فيه منفعة له ونظير الزيادة اذا جدد العقد بأكثر من الثمن الاول لم يلزم الشفيع حتى
 كان له ان ياخذها بالثمن الاول لها بينا كذا هذا قال ومن اشترى دارا بعرض اخذها الشفيع بقیمته لانه
 من ذوات القيم وان اشترىها ببكيل او موزون اخذها ببشله لانها من ذوات الامثال وهذا لان الشرع
 اثبت للشفيع ولاية التملك على المشتري بمثل ما تملكه فيدعي بالقدر اليه كما في الامتلاف والعددي المتقارب
 من ذوات الامثال وان باع عقارا بعقارا اخذ الشفيع كل واحد منهما بقيمة الاخر لانه بدله وهو من ذوات القيم
 فياخذها بقيمته قال واذا باع بثمن مؤجل فللشفيع الخيار ان شاء اخذها بثمن حال وان شاء صبر حتى
 ينقضي الاجل ثم ياخذها وليس له ان ياخذها في الحال بثمن مؤجل وقال زفر له ذلك وهو قول الشافعي
 في القديم لان كونه مؤجلا وصف في الثمن كالزيادة والاخذ بالشفعة به فياخذها باصله ووصفه كما في
 الزيوت ولذات الاجل انما ثبتت بالشرط ولا شرط فيما بين الشفيع والبائع والمبتاع وليس الرضا به في حق
 الشفيع لتفاوت الناس في الملاحة وليس الاجل وصف الثمن لانه حق المشتري ولو كان وصفه لتبعه فيكون
 حقا للبائع كالثمن صاركها اذا اشترى شيئا بثمن مؤجل ثم واد غيره لا يثبت الاجل او بالذكر كذا هذا ثم ان
 اخذها بثمن حال من البائع سقط الثمن عن المشتري لما بيننا من قبل وان اخذها من المشتري رجع البائع
 على المشتري بثمن مؤجل كما كان لان الشرط الذي جرى بينهما لم يبطل باخذ الشفيع فبقى موجب فصاركها
 اذا باع بثمن حال وقد اشترى مؤجلا وان اختار الا يتظار له ذلك لان له ان لا يلتزم زيادة الضرر من حيث
 النقديّة وقوله في الكتاب ان شاء صبر حتى يتقضى الاجل مراد الصبر عن الاخذ اما الطلب عليه في الحال حتى

له قوله فصل ما فرغ من بيان احكام المشفوع وهو الاصل لانه المقصود من الشفعة شرع في بيان ايؤخذ به وما يستحق لان الذي
 يؤخذ به المشفوع هو الثمن ٢٠٠٠ ما به له قوله بعض الثمن الخ حط بعض الثمن والزيادة فيسقطان في باب المراجعة دون الشفعة لان في المراجعة ليس في الزيادة المطالب من مستحق بخلاف الشفعة فان
 الزيادة فيها المطالب حتى يثبت الشفيع باقراره ١٢٠٠ له قوله لا ياتي الخ وذلك لان حط جميع الثمن والتحق باصل العقد فانما يصير لعقد مشفوعا للشفيع في البيعة الصبر مع ما لا يثبت فيكون فاسدا
 ولا شفعة في البيعة العسرية والى المطالب حتى الشفيع
 ياخذها بقيمتها المراد ما هو من المشتري والمثل زمان كامل وهو المثل حموة ومعنى وقاصه وهو المثل معنى فان اشترى ما يكيل او موزون اخذها ببشله بقدرته على عمل الكيل بها من ذوات الامثال وان اشترى ما يجرى اخذها
 بقيمتها العرض بعرضه عن مثل الكمال من ذوات القيم ولو كان بيع الشيء باقية فهو في حال البقاء فصار كما لو استحق احد المدينين وبعثه بعرض وقت الشراء لا وقت الاخذ باقية ١٢٠٠ -
 له قوله كما في الامتلاف فانه عند تقديره العين يرد المثل فيمثل والتقدير فيما لا مثل له ١٢٠٠ له قوله فللشفيع الخيار الخ قال في الدرّة هذا اذا كان الاجل معلوما فاما اذا كان مجهولا نحو المصادق والمساكين واسباه
 ذلك فقال الشفيع انما اجل الثمن كما خذ لم يكن لزوم ان المثل الاجل المجهول فاصدق الشفيع لا يثبت في الشراء القاسم ١٢٠٠ له قوله كما في الزيوت فللشفيع من الاخذ الذي الذي يملك به المشتري بعض
 كما اشترى بالثمن يثبت الشفيع بالزيت ١٢٠٠ كافي له قوله وليس الرضا به الخ دليل على انه لا يثبت في الشفعة من الرضا ولو كانا مولا ولا رضا في حق الشفيع لتفاوت الناس ١٢٠٠ له قوله
 رده به الخ وليس من لوازم العقد فاشترى الخ المشتري يكون اشترى الخ حتى الشفيع كالخيار والزيادة من البيوع ١٢٠٠ له قوله وليس الاجل ايجاب عن قول زفر لم يجز ان وضع الشفيع لغيره بل لاجل
 وبذلك ليس كذلك فان الثمن للبائع والاجل حتى المشتري على البائع فيجب ان يكون الاجل صفة للمثل ١٢٠٠ له قوله ما بيننا من قبل اي في ادوار باب طلب الشفعة وهو ان البيع المنفرد في حق المشتري وقام الشفيع
 مقام المشتري في حق اصناف العقار وبانفساخ العقد يسقط الثمن عن المشتري ١٢٠٠

من تمام القبض لما فيها من تكميل الانتفاع ولهذا يتم القبض بالقسمة في الهبة والشفعة لا ينقض القبض ان
 لاوت ان قبض الشئ على غير محل المنة قبض ناقص ^{١٢}
 كان له نفع فيه يعود العهدة على البايع فكن لا ينقض ما هو من تمامه بخلاف ما اذا باع احد الشريكين نصيبه
 من الدار المشتركة وقاسم المشتري الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نفعه لان العقد ما وقع مع الذي قاسم فلم
 تكن القسمة من تمام القبض الذي هو حكم العقد بل هو تصرف بحكم الملك فينقضه الشفيع كما ينقض بيعه
 وهبته ثم اطلاق الجواب في الكتاب يدل على ان الشفيع يأخذ النصف الذي صار للمشتري في اي جانب كان
 وهو المروي عن ابي يوسف لان المشتري لا يملك ابطال حقه بالقسمة وعن ابي حنيفة انه انما يأخذها اذا
 وقع في جانب الدار التي يشفع بها لانه لا يبقى جارا فنيا يقع في الجانب الاخر قال ومن باع دار اوله عبد
 ما دون عليه دين فله الشفعة وكذا اذا كان العبد هو البايع فلمولاه الشفعة لان الاخذ بالشفعة تملك بالثمن
 فينزل منزلة الشراء وهذا لانه مفيد لانه يتصرف للغراء بخلاف ما اذا لم يكن عليه دين لانه يبيعه لمولاه
 ولا شفعة لمن يبع له قال وتسلم الاب والوصي الشفعة على الصغير جاز عند ابي حنيفة وابي يوسف ^{١٢}
 قال محمد وزفر رحمهم الله هو على شفيعته اذا بلغ قالوا وعلى هذا الخلف اذا ابلغها شراء دار مجوار دار الصبي
 فلم يطلب الشفعة وعلى هذا الخلف تسليم الوكيل يطلب الشفعة في رواية كتاب الوكالة وهو الصحيح لمحمد ^{١٢}
 وزفر انه حق ثابت للصغير فلا يملك ابطاله كديته وقوده ولانه شرع له فم الضمان فكان ابطاله اضرارا
 به ولها انه في معنى التجارة فيبطلان تركه الا ترى ان من اوجب بيعا للصبي صح رده من الاب والوصي ولانه
 دائر بين النفع والضرر وقد يكون النظر في تركه ليبقى الثمن على ملكه والولاية نظرية فيملكه انه وسكوتهما
 كما بطلها لكونه دليل الاعراض وهذا اذا بيعت ببثل قيمتها فان بيعت باكثر من قيمتها بالابتعاين الناس
 فيه قيل جاز التسليم بالاجماع لانه تبعض نظرا وقيل لا يصح بالاتفاق لانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم
 كما اجنبى وان بيعت باقل من قيمتها محايبة كثيرة فعن ابي حنيفة انه لا يصح التسليم منها ولا رواية عن ابي يوسف اعلم ^{١٢}

له قوله والشفيع لا ينقض القبض اي اذا قبض المشتري البيع يأخذ الشفيع من المشتري ولا يملك ان يتقبض قبض المشتري البيع فانه الى البايع واخذ منه لكون العهدة عليه كذا لا ينقض قبضه لانه
 من تمام القبض انما يسهل قوله لا ينقض القبض وذلك لان القبض محبة ليس حكم البيع كالمالك فليس البيع الاول لا يملك انقبض البيع المرد بحجته ^{١٢} بل من قوله قاسم المشتري الخ اي قاسم المشتري مع الشريك
 الذي لم يبيع كان للشفيع نفعه لان هذه القسمة كجزء من العاقبة فلو كان البيع قبل العقد فبطلت مساواة للشفيع ان ينقض المبادلة ^{١٢} كمن قوله فلو علم ان القسمة من تمام القبض الذي هو حكم الاب لان
 القسمة من تمام القبض من تمام القبض المستحق بالاعتقاد لا يتصرف به حكم الملك ^{١٢} كافي في قوله ثم اطلاق الجواب في الكتاب وهو قوله ان الشفيع النصف الذي صار للمشتري ^{١٢} كمن قوله
 فينزل منزلة الشراء لان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء وشراء اعراس من صاحبها يجوز ان كان على العبد ان لا يبيع ملكا الاخذ بالشفعة ^{١٢} كافي في قوله ولا شفيع لمن اراد الخلف اذا اشترى
 ومن ابتاع دارا تبطل شفعة ^{١٢} ان يبيع ^{١٢} في قوله وتسلم الاب والوصي الخ فذكر ان الحمل والصغير في استحقاق الشفعة كما لم يرد استحقاقه في سبب فقيرم بالطلب والاخذ من بقوم مقامها شرعا في استيفاء
 حقه وهو الاب لم يصيرت جده الوابيع ثم يصيرت ابوه الذي نصير القاضى فان لم يكن احد من هؤلاء فوجب للشفيع اذا اراد ان يترك هؤلاء الطلب مع السكان او سلم بعد الطلب سقطت ^{١٢} ع ^{١٢}
 قوله وعلى هذا الخلف تسليم الخ فيصح التسليم لمن عتد في شفيعته ^{١٢} اذا كان في مجلس القاضى لان الوكيل يطلبه اليوم مقام الموكل في التصرف ومما جلس القاضى وعزالي يوسف فبه فيكون ثابتا من الموكل
 مطلقا وعند غيره وزفره لا يصح من التسليم اصله ^{١٢} ع ^{١٢} قوله وهو الصحيح اجتزاع عاردي ان عجزه عن ابي حنيفة في جواز تسليم الوكيل الشفعة خلافا لابي يوسف ^{١٢} ع ^{١٢} قوله ان في معنى التجارة بل بينه
 الا ترى من سبب ان المال بالمال ^{١٢} يبيع

له قوله لبيق الثمن الخ فيصح على ان يكون العرك النفع باقيا والتمتع على كالعصف فحكمه كما كان خذخلات القود ومثيرة فانه ابطال بنوعه ومنه ابطال بموجبه فيا لم يرد الثمن فلا يرد ولا يرد ^{١٢} ع ^{١٢}
 سكوتهما الخ لما كان ما ذكر من الدليل منتقيا بالتسليم اذ لم يرد الثمن فليس التسليم منه لا يصح عند غيره وزفر الصانع انما يبيع تسليما فيما اذا بيعت
 ببثل الثمن فان لا يرد انما يبيعت باقل مما عهده اولى وانما خص قول ابي حنيفة بالرد لان العهدة لا يرد الا على من العهدة ولكن قال في بيع التسليم في
 بذل الثمن فنهائي فانما يكون باق في حسن وليس تركها سببا لذلك ولهذا المسمى ايضا خص قول ابي يوسف وهو قوله ولا يرد من ابي يوسف ^{١٢} ع ^{١٢} قوله ان في معنى التجارة بل بينه
 التسليم خاذا يبيعت ببثل قيمتها ^{١٢} ع ^{١٢}

كتاب القسمة

قال القسمة في الاعيان المشتركة مشروعة لان النبي عليه السلام ^{بأشرفها في المغانم والماريت وجرى التوارث} ^{وتقول تعالى فيهم ان المأثرة بينهم انما هي} ^{كما هو محزون في نسب الرثبة ١٢}

بها من غير نكير ^{وهي لا تعرى عن معنى المبادلة الا ما يجتمع لهما بعضه كان له وبعضه كان لصاحبه فهو}

يأخذ عوضا عما بقي من حقه في نصيب صاحبه ^{فكان مبادلة وافرأزاد وافرأزاد هو الظاهر في المكيلات والموزونات} ^{ولو كانت مجازلة بشرط مائة ١٣}

لعدم التفاوت حتى كان لهما نصيبه ^{حال غيبة صاحبه ولو اشترى باء فاقسها ببيع احدها} ^{بني القسمة والموزونات}

نصيبه ^{مراوحة بنصف الثمن معنى المبادلة هو الظاهر في الحيوانات والعروض للتفاوت حتى لا يكون لهما}

احد نصيبه عند غيبة الاخر ولو اشترى باء فاقسها ^{لا يبيع احدهما نصيبه مراوحة بعد القسمة الا انها اذا كانت} ^{من جنس واحد اجبر القاضي على القسمة عند طلب احد الشركاء لان فيه معنى الافراز لتقارب المقاصد} ^{اي جزا كل واحد والموزون ١٣}

والمبادلة مما يجري فيه الجبر كما في قضاء الدين ^{وهذا لان احدهم بطلب القسمة يسأل القاضي ان يخصه} ^{بالاتقان بنصيبه ويمتنع الغير عن الانتفاع بملكه فيجب على القاضي اجابته وان كانت اجناسا مختلفة لا} ^{فكان القضاء على تسبها لتعادل المعادلة باعتبار فحش التفاوت في المقاصد ولو تراخى عليه ما جاز لان الحق لهم} ^{فكان القضاء على تسبها لتعادل المعادلة باعتبار فحش التفاوت في المقاصد ولو تراخى عليه ما جاز لان الحق لهم}

قال ويبيى للقاضي ان ينصب قسما يرضاه ^{من بيت المال ليقسم بين الناس بغير اجر لان القسمة ممن} ^{اي القسمة ممن}

جنس عمل القضاء ^{من حيث انه يتم به قطع المنازعة فاشه رزق القاضي ولان منفعة نصب القاسم تعم}

العامة فتكون كفايته في مالهم ^{غرا بالغنم قال فان لم يفعل نصب قاسما يقسم بالا اجر معناه باجر على} ^{اي القسمة ممن}

المتقاسمين لان النفع لهم على الخصوص ^{ويقدرا جر مثله كيلا يتحكم بالزيادة والافضل ان يرنق من}

له قوله كتاب القسمة اور والقسمة عقيب الشفعة لان كل ما يحتاج النصب الشئ فان اصل الشئ يكون اذا اراد ان يترق مع بقائه ملكه ^{القسمة ومع له ربا ع ووجب منه الشفعة وقدم الشفعة}

لان بقاها ما كان اصل ١٢ مع انقار ^{له قوله القسمة في ذي النسيئة ام لا تقاسم الا للقرعة لا لقرعة وفي المطر يترق النصب الشئ في ذميين وسبها طلب اصل الشئ بين الانتفاع بنصيبه بالخصم وكذا}

يصل بالافراز والتميز بين النصبين كالليل في المكيلات والوزن في الموزونات والذراع في المزدوعات والعمد وفي المعدوات وشرطها ان يكون لغير القسمة ولهذا لا يقسم الخاطا والعمد ونحوها ^{١٢}

قوله باشر باء القسمة في الفناء فقد ذكرنا في كتاب البيور والقسمة في الماريت فقد اصر الفسائي والجمامي والحاكم والبرادوري والترمذي ^{١٢} يعني ^{له قوله في الماريت معنى المبادلة سواء كانت في ذوات الاشنان}

او في غير ذوات الاشنان ^{١٢} ^{له قوله فكان مبادلة وافرأزاد من جزا ولا وهو مشتمل على النصبين فكان ما يخذ كل واحد منهما لنفسه ولم يستفد من صاحبه فكان افرأزاد والنصف الآخر كان صاحبه فصار له عوض}

عما في صاحبه فكان مبادلة ^{١٢} ^{له قوله لعدم التفاوت اي بين العاض المكيلات والموزونات لان ما يخذ مثل حقه فمؤنة ومعنى فان ان يجعل عينه فله والجزا لغيره بين حق في القرض وقضاء الدين ١٣}

له قوله هو الظاهر ان فان ما يخذ كل واحد منها ليس بشئ لا يترك على صاحبه يقين فلم يكن بمنزلة افرأزاد ^{١٢} ^{له قوله للتفاوت اي بين الباعض فليكن ان يجعل عينه فله والجزا لغيره بين حق في القرض وقضاء الدين ١٣}

قوله الا انما راجع جواب سوال بردي على قوله ومعنى المبادلة هو الظاهر في الحيوانات والعروض وفي المعنى فان قيل لو كان الرجاء المبادلة كان لا يجبر الا على العسا في غير ذوات الاشنان وبالا جماع يجب نقله على هذه المبادلة باعتبار

من مستحق لغيره الا ترى ان الشئ يجرى على تسليم الدرال الشئيع ^{١٢} ^{وان كان التسليم مبادلة وانما يجبر حتى الشئيع ١٢} ^{له قوله كما في قضاء الدين فان القبول ليس بين الدين}

وانما هو بدل من الموزون بحسب قيمه بالو بعض الدين فربان الجبر في المبادلة ^{١٢} ^{له قوله لتعادل المعادلة لان القسمة في مختلف الجنس مبادلة كما تجارة والنزاع في التجارة شرط بان ١٣} ^{له قوله من بشر عمل الشئ وليست القسمة بغيره على الحقيقة حتى لا يرضى على القاضي ما شرهنا وانما الذي يرضى عليه جبر الا على القسمة لان لها شها بالقسمة من حيث انما يستفاد بولاية القضا حتى ملك القاضي جبر الا على}

ولملك الاجمعي ولو فكرت حيث انما ليست بغيره وانما جبر عليها من حيث انها شبة القضا يستحب ان لا ياتخذ الا اجر عليها ^{١٢}

الدرادية في تخرج احاديث الهداية

كتاب القسمة ١. حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم باشر القسمة في الغنائم والمواريت وجرى التوارث بها من غير

تكبير اما قسمة الغنائم ففي الصحيح عن انس لما حضر النبي صلى الله عليه وسلم غنائم حنين وغير ذلك من الاهدائت واما قسمة المواريت ففي البخاري عن ابو موسى انه

سئل عن ابنة ابنة ابن واخت فقال بنت النصف والاخت النصف وامت ابن مسعود فمثل فقال لقد نزلت اخفى فيها ما افقني النبي صلى الله عليه وسلم

للابنة النصف ولبنت الابن السدس كملته الثلثين وما بقي فللاخت وروى الاربعة الا لسانا من حديث جابر ان امرأة سعد بن الربيع قالت يا رسول الله ان سعدا

الا بالقطع ولأثوبين اذا اختلفت قيمتهما كما بينا بخلاف ثلثة اثواب اذا جعل ثوب بثوبين واثوب وربع ثوب

بثوب وثلثة ارباع ثوب لانه قسمة البعض دون البعض وذلك جائز وقال ابو حنيفة لا يقسم الرقيق والجواهر

لتفاوتها وقال لا يقسم الرقيق لا اتحاد الجنس كما في الابل والغنم ويرقى المغنم وله ان التفاوت في الادومي فاحش

لتفاوت المعاني الباطنة فصار كالجنس المختلف بخلاف الحيوانات لان التفاوت فيها يقل عند اتحاد الجنس

الاترى ان الذكور والانتى من بني آدم جنسان ومن الحيوانات جنس واحد بخلاف المغنم لان حق الغائبين

في المالية حتى كان للامام بيعها وقسمة ثمنها وهبتها يعلق بالعين والمالية جميعا فانفترقا فاما الجواهر فقد قيل

اذا اختلف الجنس لا يقسم كاللؤلؤ والياقوت وقيل لا يقسم الكبار منها لكثرة التفاوت ويقسم الصغار لقلة التفاوت

وقيل يجري الجواب على اطلاقه لان جهالة الجواهر فاحش من جهالة الرقيق الاترى انه لو تزوج على لؤلؤة او

ياقوتة او خالع عليها لاتصح التسمية ويصح ذلك على عبد فاولى ان لا يجبر على القسمة قال ولا يقسم حرام

ولا يبر ولا ربحي الا ان يتراضى الشركاء وكذا الخائض بين الدارين لانه يشتمل على الضربين اذ لا يتقى

كل نصيب منتفعابه انتفاعا مقصودا فلا يقسم القاضى بخلاف التراضى لما بيننا قال واذا كانت دور مشتركة

في مصر واحد قسم كل دار على ثمنها في قول ابي حنيفة رضى الله وقال ان كان الاصلح لهم قسمة بعضها في بعض

قسما وعلى هذا الخلاف الاقربحة المتفرقة المشتركة لهما بنا جنسا واحدا وصورة نظرا الى اصل السكنى اجناس

معنى نظرا الى اختلاف المقاصد ووجوه السكنى فيقبض الترجيح الى القاضى وله ان الاعتبار للمعنى وهو المقصود

ويختلف ذلك باختلاف البلدان والمحال والجيران والقرب الى المسجد والماء اختلافا فاحشا فلا يمكن التعديل

في القسمة ولهذا لا يجوز التوكيل بشراء دار وكنه التوزيع على دار لاتصح التسمية كما هو الحكم فيها في الثوب بخلاف

الدار الواحدة اذا اختلفت بثوبها لان قسمة كل بيت على حدة ضار فقسمت الدار قسمة واحدة قال بقيد

الوضع في الكتاب اشارة الى ان الدارين اذا كانتا في مصرين لا يتبعان في القسمة عند هبها وهور اية هلال عنهما

لانه قسمة واحدة في كل دار في مصرين لا يتبعان في القسمة عند هبها وهور اية هلال عنهما

لانه قسمة واحدة في كل دار في مصرين لا يتبعان في القسمة عند هبها وهور اية هلال عنهما

لانه قسمة واحدة في كل دار في مصرين لا يتبعان في القسمة عند هبها وهور اية هلال عنهما

لانه قسمة واحدة في كل دار في مصرين لا يتبعان في القسمة عند هبها وهور اية هلال عنهما

لانه قسمة واحدة في كل دار في مصرين لا يتبعان في القسمة عند هبها وهور اية هلال عنهما

لانه قسمة واحدة في كل دار في مصرين لا يتبعان في القسمة عند هبها وهور اية هلال عنهما

وعن محمد انه يقسم احداها في الاخرى والبيوت في محلة او محال تقسم قسمة واحدة لان التفاوت فيما بينهما يسير والمنازل المتفاوتة كالبيوت والبياتين كالدور ولانه بين الدار والبيت على ما مر من قبل فاخذت منها من كل واحد قال وان كانت دارا وضيعة اودا او اوحا توأقهم كل واحد منهما على حدة لا اختلاف والجنس قال وفي الله

عنه جعل الدار والمخاتون جنسين وكذا ذكر الخصائص وقال في اجازات الاصل ان اجارة منافع الدار بالمخاتون لا تجوز وهذا يدل على انها جنس واحد فيجعل في المسألة روايتان اوتبني حرمة الربوا هنالك على شبهة المجانسة فصل في كيفية القسمة قال ويتبني للقاسم ان يصور اقسمة لبيكته حفظه ويعده له يعني يسويه على سهام القسمة ويروى يعزله اي يقطعها بالقسمة عن غيره ويندرجه ليعرف قدره ويقوم البناء لما جتته اليه في الاخرة ويفرز كل نصيب عن الباقي بطريقة وشربه حتى لا يكون لنصيب بعضهم بنصيب البعض تعلق فتقطع المنازعة ويتحقق معنى

القسمة على التام ثم يلقب نصيبا بالاول والذي يليه بالثاني والثالث على هذا ثم يخرج القرعة فمن خرج اسمه اوله فله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني والاصل ان ينظر في ذلك الى اقل الانصبا حتى اذا كان الاقل ثلثا جعلها اثلاثا وان كان سدا جعلها اسدا ساليك القسمة وقد شرحناه مشعبا في كفاية المنتهي بتوفيق الله تعالى وقوله في الكتاب ويفرز كل نصيب بطريقة وشربه بيان الافضل فان لم يفعل او لم يكن جاز على ما نذكره بتفصيله ان شاء الله تعالى والقرعة لتطبيب القلوب اذحة تمهة الميل حتى لو عين لكل منهم نصيبا من غير اقتراع جاز لانه في معنى القضاء فيملك الاثر ما قال ولا يدخل في القسمة الدار وهم الدار انما ابتدأ به لانه

لا شركة في الدارهم والقسمة من حقوق الاشراك ولانه يقوت به التعديل في القسمة لان احدها يصل الى عين العقار ودارهم الاخرى في ذمته ولعلها لتسوله واذا كان ارض وبناء فعن ابي يوسف انه يقسم كل ذلك على

له قول والمنازل المتفاوتة الخ اي المنازل ان كانت مجتمعين في دار واحدة متلازما بعضها في بعض فقسمة واحدة وان كانت متفرقة فيقسم كل منزل على حدة وان كان في محلة او في بلدة من القرية فبق البيت ودون الدار فانما تفاوت في معنى السكنى ولكن دون التفاوت في الدور فانما تختلف المنازل باهوت اذا كانت متلازفة بالدور وان كانت متباينة فالاتى في العنقول كلها ينظر القاضى الى اعدل الورقة فمضى القسمة على ذلك ١٢ له قول وكذا ذكر الخصائص وانما خص الخصائص بالذكر لان هذه المسألة لم تذكر في كتاب محمد ولا ذكره الطحاوي ولا كوفي ١٣ له قول من اجارة منافع الخ اي اجارة منافع الدار والبيات من الحانوت لا يجوز ان يرضى من الحانوت اجرة منافع الدار فتجوز فانما لا يجوز منافع الحانوت اجرة منافع الدار ١٤ له قول وهذا يدل على انهما جنس واحد اجرة من اجارة السكنى بالسكنى لا يجوز وكذا

اجارة الرض من ملازلة ملازلة اخرى لا يجوز انما قاله في

له قول على شبهة المجانسة فانه يروى الى اعتبار شبهة الشبهة فان الجنس اذا اختلف كان السواء باعنا وفي ذلك شبهة الروافط اعترفت بشبهة المجانسة كان ذلك اعتبار شبهة الشبهة والجنس في باب الروابي الشبهة دون المنازل منها ويمكن ان يقال لا يشكال فيه ان المراد من شبهة المجانسة الشبهة التي تنبأ بها المجانسة كذا قبل بقره ١١ له قول فضل في كيفية القسمة ما فرغ من بيان القسمة والابقم يحتاج الى بيان كيفية القسمة فيما القيم لان كيفية صفته فتخرج من اجزاء القسمة الذي هو الموصوف ١٢ له قول ويشين القاسم الخ اي اذا شرع القاسم في القسمة يشين ان يصور ما يقسمه يكتب على كفاية ان هذا نصيب كذا وهذا كذا الجنسة حفظا اذا اوردت ذلك الكفاية الى القاضى ليحسب الاقوال بينهم بنسبة ١٣ له قول جازت اليه اذا ما اقيم على حدة فذو يقع في نصيب احد مني ومن بعد ذلك على القسمة ١٤ له قول ثم يخرج الخ ان يكتب القاضى اسماء الشركاء في بطاقات ثم يوزن كل بطاقة بعينها ويجمعها في قطنة طين ثم يدلكها بين كفي يمينه فتخرجون شبهة البنينة فكل له قول ثم يخرج الخ الى اتمام الامور

عبد الدين صورة الشرايين جازت احد منهم ولا يفرقها ولا يفرقها جملتها استنساخ اولها والذى يليه الثاني والثلث على ما يكتب اسماهم ويجمعها فترى من خرج اسمه اوله فله السهم الاول فان كان يكتب اسماهم في الجرد الاول وان كان صاحب الثلث فله الجرد الاول والذي يليه وان كان صاحب النصف فله الجرد الاول والذليلان يليان ١٥ له قول والقرعة الخ جواب الاستسحاق والقبض بايا لانه يعلق الجرد جرد القرعة وذلك قمار ١٦ له قول لتطبيب القلوب يعني ان لا يحصل الاستسحاق بالقرعة لان الاستسحاق كان ثابتا قبله وكان القاضى ولا يسهل الامم كل واحد انصبه وانما يعارضه باليه لتطبيب قلوب الشركاء ومذا ليس بقمار ١٧ له قول جاز فان القاسم قال انما اعلنت بالقرعة فخذت هذا الجانب وادنت هذا الجانب كان مستقبلا الا انما يبرهن في ذلك ١٨ له قول وله يرض في الخ يعني اذا كان القسمة بين الاشخاص في مقارنا صاحب احد كثر فيعطى بازاء الزيادة وراهم لصاحب لا يجوز الا بالقرعة ١٩ له قول والدارهم والدارية صورة من دارين جازت فلو اوردت في احد الجانبين فضل باءا فواحد اشراك وان يكون عوض البناء وراهم والدار والخران يكون عوض من الارض فاما يجعل عوض البناء من الارض ولا يجعل الذي وقع القسمة في نصيبه ان يربوا بازاء البناء من الدارهم اذا اوردت الخ القاضى ذلك ٢٠ له قول ولعلها لتسوله لراي لا يصل اليها وليس بين ما يصل اليه في الحال ولا يصل معا ولا يصار ايضا رايها الا من اذخره

٢١ من

٢٢ من

٢٣ من

٢٤ من

٢٥ من

٢٦ من

ولوشطوان يكون الطريق بينهما اثنا وأربعون كان اصل الدار نصفين لان القسمة على التقاضل جائزة
 بالتراضي قال واذا كان سفل لا علو عليه وعلو لا سفل له وسفل له علو قوم كل واحد على حدته وقسم
 بالقيمة ولا معتبر بغير ذلك قال رضى الله عنه هذا عند محمد وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله انما يقسم
 بالذرع لمحمد ان السفل يصلح لماد يصلح له العلوم من اتخاذه بمرماء او سردا او اوصطبا او غيره ذلك فلا يتحقق
 التعديل الا بالقيمة وهما يقولان ان القسمة بالذرع هي الاصل لان الشركة في المذرع وفي القيمة فيصاير اليه
 ما امكن والمرعى التسوية في السكنى وفي المرافق ثم اختلفا فيما بينهما في كيفية القسمة بالذرع فقال ابو حنيفة ذراع
 من سفل بذراعين من علو وقال ابو يوسف ذراع بذراع قيل اجاب كل منهم على عادة اهل عصره واو اهل
 بلداه في تفضيل السفل على العلو واستوائهما وتفضيل السفل مرة والعلو اخرى وقيل هو اختلافان معنى ووجه
 قول ابى حنيفة ان منفعة السفل تربو على منفعة العلو بضعفه لانها تبقى بعد فوات العلو ومنفعة العلو لا تبقى بعد
 فناء السفل وكذا السفل فيه منفعة البناء والسكنى وفي العلو السكنى لا غيرها ولا يمكنه البناء على علوه الا برضاء صاحب
 السفل فيعتبر ذراعان منه بذراع من السفل ولا يي يوسف ان المقصود اصل السكنى وهما يتساويان فيه والمنفعتان
 متاثلتان لان لكل واحد منهما ان يفعل ما لا يضر بالآخر على اصله ولمحمد ان المنفعة تختلف باختلاف الحر والبرد
 بالاضافة اليهما فلا يمكن التعديل بالقيمة والقوى اليوم على قول محمد وقوله لا يفتقر الى التفسير وتفسير قول ابى حنيفة
 في مسألة الكتاب ان يجعل بمقابلة مائة ذراع من العلو مجرد ثلثة وثلثون وتلث ذراع من البيت الكامل لان العلو
 مثل نصف السفل فثلثة وثلثون وثلث من السفل ستة وستون وثلثان من العلو معه ثلثة وثلثون وتلث
 ذراع من العلو فبالتى مائة ذراع تساوى مائة من العلو مجرد ويجعل بمقابلة مائة ذراع من السفل مجرد من البيت
 الكامل ستة وستون وثلث ذراع لان علوه مثل نصف سفله فبلغت مائة ذراع كما ذكرنا وتفسير قول ابى يوسف ان
 يجعل بأزاء خمسين ذراعا من البيت الكامل مائة ذراع من السفل مجرد او مائة ذراع من العلو مجرد لان السفل و
 العلو عندنا سواء فخمسون ذراعا من البيت الكامل بمنزلة مائة ذراع خمسون منها سفل خمسون منها علو وقال

الفرق سفل مشترك بينهما وعلوه لا مشترك بينهما والكل في دار واحدة اذ في دارين وتراضيا على القسمة وطلب من القاسم القسمة وانما قيدها بذلك لئلا يقال تقسيم العلو سفل قسمة واحدة ان كانت
 اجميعة متفرقة لا يجمع ١٢ ع ٤ قوله ان سفل مشترك بين رحبين لا علو عليه ولا علو عليه قوله كما يري
 ٤ قوله قوم كل واحد على حدته فان كان قيمته مساويا كان ذراع بذراع وان كان قيمته اصبحت نفع قيمة الآخر يجب ذراع بذراعين وعلى هذا الحساب ١٢ ع ٤ قوله قيل اجاب كل منهم ان الس
 ابو حنيفة بنا على ما بينه من عادة اهل الكوفة في تفضيل السفل على العلو وابو يوسف اجاب بنا على ما بينه من عادة اهل بغداد في التسوية بين العلو والسفل في منفعة السكنى ومحمد بن ابي حنيفة من اختلاف العادات في
 البلدان في تفضيل السفل مرة والعلو اخرى ١٢ ع ٤ قوله لان كل واحد منهما ان يفعل ما لا يضر بالآخر على اصله ولمحمد ان المقصود اصل السكنى وهما يتساويان فيه والمنفعتان
 ٤ قوله ثلثة وثلثون لان ذراع الواحد من البيت الكامل بمقابلة ثلثة وثلثون ذراع من السفل مجرد ويجعل بمقابلة مائة ذراع من السفل مجرد من البيت الكامل لان العلو
 يكون بمقابلة ستة وستين وثلثين من العلو مجرد كما في ٤ قوله ومائة ذراع من السفل مجرد ويجعل بمقابلة مائة ذراع من العلو مجرد لان السفل و
 ٤ قوله لان علوه مثل نصف سفلها فبالتى مائة ذراع كما ذكرنا وتفسير قول ابى يوسف ان يجعل بأزاء خمسين ذراعا من البيت الكامل مائة ذراع من السفل مجرد او مائة ذراع من العلو مجرد لان السفل و
 ٤ قوله لان علوه مثل نصف سفلها فبالتى مائة ذراع كما ذكرنا وتفسير قول ابى يوسف ان يجعل بأزاء خمسين ذراعا من البيت الكامل مائة ذراع من السفل مجرد او مائة ذراع من العلو مجرد لان السفل و
 ٤ قوله لان علوه مثل نصف سفلها فبالتى مائة ذراع كما ذكرنا وتفسير قول ابى يوسف ان يجعل بأزاء خمسين ذراعا من البيت الكامل مائة ذراع من السفل مجرد او مائة ذراع من العلو مجرد لان السفل و
 ٤ قوله لان علوه مثل نصف سفلها فبالتى مائة ذراع كما ذكرنا وتفسير قول ابى يوسف ان يجعل بأزاء خمسين ذراعا من البيت الكامل مائة ذراع من السفل مجرد او مائة ذراع من العلو مجرد لان السفل و

وإذا اختلف المتقاسمون وشهد القاسمان قبلت شهادتهما قال رضى الله عنه هذا الذى ذكره قول ابى حنيفة و
 ابى يوسف وقال محمد لا تقبل وهو قول ابى يوسف واولاد وبه قال الشافعى وذكر الخصان قول محمد مع قولهما و
 قاسما القاضى غيرهما سواء الحمد انهما شهدا على فعل انفسهما فلا تقبل كمن علق عتق عبده بفعل غيره
 فشهد ذلك الغير على فعله ولهما انهما شهدا على فعل غيرهما وهو الاستيفاء والقض اعلى فعل انفسهما لان
 فعلهما التمييز ولا حاجة الى الشهادة عليه اولاد لا يصلح مشهورا به لما أنه غير لازم وانما يلزمه بالقض و
 الاستيفاء وهو فعل الغير فقبل الشهادة عليه وقال الطحاوى اذا قسما باجر لا تقبل الشهادة بالاجماع واليه
 مال بعض المشايخ لانها يدعيان ايضا عمل استوجرا عليه فكانت شهادة صورية ودعوى معنى فلا تقبل الا اذا
 نقول هما لا يجريان بهذه الشهادة الى انفسهما مغنيا لاتفاق الاخصوم على افعالهما العمل المستاجر عليه وهو التمييز
 وانما الاختلاف فى الاستيفاء فانفتت الكهنة ولو شهد قاسم واحد لا تقبل لان شهادة الفرد غير مقبولة على
 الغير ولو امر القاضى امينه بدفع المال الى اخر يقبل قول الامين فى دفع الضمان عن نفسه ولا يقبل فى الزاد الاخر
 اذا كان منكرا والله اعلم به

باب دعوى الغلط فى القسمة والاستحقاق فيها

قال واذا ادعى احد هم الغلط وزعم ان ما اصابه شيئا فى يد صاحبه وقد اشهد على نفسه بالاستيفاء لم يصدق
 على ذلك الابينة لانه يدعى فسخ القسمة بعد وقوعها فلا يصدق الابحجة فان لم تقم له بيينة استحل الشريك
 فمن نكل منهم جمع بين نصيب التاكل والمدعى فيقسم بينهما على قدر انصافهما لان النكول حجة فى حقه
 خاصة فيعابلان على زعمها قال رضى الله عنه ينبغى ان لا تقبل دعواه اصل لتناقضه واليه اشار من بعد و
 ان قال قد استوفيت حقي واخذت بعضه فالقول قول خصمه مع بيئته لانه يدعى عليه الغصب وهو منكر
 وان قال اصابنى الى موضع كذا فلم يسله الى ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذا به شريكه تحالفا وفتخت
 القسمة لان الاختلاف فى مقدار ما حصل له بالقسمة فصارت نظيرا لاختلاف فى مقدار المبيع على ما ذكرنا من

سنة قوله واذا اختلف المتقاسمون لغة ذكره القدرى ولم يذكر غلطا فكلما مال الى قول الخصم فانه ذكر قول محمد قولهما ١١٠٠ سنة قوله وشهد القاسمان الخ اذا كان قسما الزاد الاخر
 بين الورثة اما شتر من فاعلم بصحة كون استوفى لغيره فشهد القاسمان اللذان قول القسمة انما استوفى لغيره قبلت شهادتهما ذلك سنة قوله اولاد به سبع مشورا بما فى فعلها الذى هو التمييز لا يصلح
 مشورا به لكونه غير لازم لصحة الرجوع الى القرض ١١٠٠ سنة قوله لما ائتمرتهم قول ابن الرزق صحيح قول القضى وهو صحيح ان كانت القسمة تراضيها اما اذا كان القاسمان اذنا لم يقم وليس لبعض الشركاء ان
 ياتي ذلك بعد رجوع بعض السام ١١٠٠ سنة قوله باب ما كان الغلط والاستحقاق من العوائض التي ليس ان تكون وليس ان تكون الاخر ذكره ١١٠٠
 سنة قوله استعملت الشريك وان لم ياترود او لم ياترود الاخرى استعملوا رجاء النكول فمى حلفت باسبيل غيره ومن نكل جمع بين نصيبه ونصيب المدعى وانما حلفت او حلفت فى دعوى ١١٠٠ سنة قوله
 ينبغى ان لا تقبل دعواه اصحابه وانما هيينة القسمة على نفسه الى القسمة واستيفاء وهو عبارة عن قول الحق كمال فكان الدعوى بعد ذلك تناقضا ١١٠٠ سنة قوله والراشدين بعد قولهم قال
 اصحابنا الى موضع كذا فلم يسله الى ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء فالتقاضي على الشهادة الى ان لا تقبل دعواه فيما اذا اشهد على نفسه باستيفاء وان هم التناقض هذا الاستيفاء على الاستيفاء لم يكن لسن الا ان
 اتفق على ذلك لصحة الدعوى وانما حلفت بعد دعوى القسمة الى الدعوى التى حلفت فيها دعوى لغيره وجوب التناقض وهو التناقضات فى مقدار ما حصل لغيره وانما حلفت فى مقدار المبيع ما كان

احكام التحالف فيها تقدم ولو اختلفا في التقويم لم يلفت اليه لانه دعوى الغين ولا معتبر به في البيع فكذا
 في القسمة لوجود التراضي الا اذا كانت القسمة بقضاء القاضى والغين فاحش لان تصرفه مقيد بالعدل
 ولو اقسما دارا واصاب كل واحد طائفة فادعى احدهما بيتا في يد الاخر انه مباحا به بالقسمة وانكر الاخر
 فعليه اقامة البينة لما قلنا وان اقاما البينة يؤخذ بيينة المدعى لانه خارج وبينة الخارج تترجم على بيينة
 ذي اليد وان كان قبل الاشتهاد على القبض تحالفوا وترادوا وكذا اذا اختلفا في الحدود واقاما البينة يقضى
 لكل واحد بالجزء الذى هو قيد صاحبه لها بيتا وان قامت لاحدهما بيينة قضى له وان لم تقم لواحد منها
 تحالفها في البيع فصل قال واذا استحق بعض نصيب احدهما بعيته لم تقسم القسمة عند ابي حنيفة
 ورجع بحصة ذلك في نصيب صاحبه وقال ابو يوسف تفسخ القسمة قال صلى الله عليه وسلم ذكر الاختلاف في استحقاق بعض بعيته
 وهكذا ذكر في الاسرار والصحيح ان الاختلاف في استحقاق بعض شائع من نصيب احدهما فاما في استحقاق
 بعض معين لا تفسخ القسمة بالايجاب ولو استحق بعض شائع في الكل تفسخ بالاتفاق فهذا ثلاثة اوجه
 ولم يذكر قول محمد وذكره ابو سليمان ومع ابو يوسف وهو الاصح لابي يوسف ان
 باستحقاق بعض شائع ظهر شريك ثالث لهما والقسمة بدون رضاه باطله كما اذا استحق بعض شائع في
 النصيبين وهذا ان باستحقاق جزء شائع يتعدم معنى القسمة وهو الافراز لانه يوجب الرجوع بحصته في
 نصيب الاخر شائعا بخلاف المعين ولهما ان معنى الافراز لا يتعدم باستحقاق جزء شائع في نصيب
 احدهما جازت القسمة على هذا الوجه في الابتداء بان كان النصف المقدم مشتركا بينهما
 وبين ثالث والنصف المؤخر بينهما لا شركة لغيرها فيه فاقسم على ان لاحدهما ما لهما من المقدم ورابع المؤخر
 فكذا في الارتفاع وصار كما استحقاق شئ معين بخلاف الشائع في النصيبين لانه لو بقيت القسمة لتضرر الثالث
 به وهو المستحق

له قول واختلفا في صورته انفسا من شاة فاصاب احداهم خمس وخمسون شاة والاخر خمس واربعون شاة ثم ادعى صاحب الاوكس لظان في التقويم ليقبل بيئته في ذلك
 يفتت البيعة لو اختلفا في التقويم فذا يخلو ان يكون سير ارفا فاشا لا يدخل تحت تقويم المقومين فان كان الاول لم يفتت اليه وهو اسود كانت القسمة بالزمن او ببقاء القاضي فان الامتناع من شريكه
 وان كان الثاني فان كانت القسمة لغيره والقاضى تقضى عندا بكل ان الزمى منهم لم يوجد وفتت القاضي مقيد بالعدل ولم يوجد وان كانت بالزمن لم يذكره محمد هذا الفصل في الكتاب وكفى من القبيح ان يجمع
 الهندوان في الزمان يقول القائل ان يقول انفسا من شاة فاصاب احداهم خمس وخمسون شاة والاخر خمس واربعون شاة ثم ادعى صاحب الاوكس لظان في التقويم ليقبل بيئته في ذلك
 المعنا ولا شرط في القسمة والمقيد في الاشياء والاشياء التي تكون من حيث القسمة واذا ظهر في القسمة عين فاحش كان شرط جواز القسمة فانما يجب تقديما والعدل لا يبرح حرام ان يقول من صدق الدعوى الاول
 وبعضه شائع غيره كانوا يخذون بالقول الثاني كذا في الدرر ١١ في فتاوى قاضي خان جعل القول الاول اولى من الثاني في قولهم ولو اقسما دارا وان كان النصف المقدم مشتركا بينهما
 مسائل اخرى عليها ١٢ كقولهم ولو اقسما دارا وان كان النصف المقدم مشترك بينهما ١٢ كقولهم ولو اقسما دارا وان كان النصف المقدم مشترك بينهما ١٢ كقولهم ولو اقسما دارا وان كان النصف المقدم مشترك بينهما
 احداهما جازت القسمة وفي طرد بيئته في رصاحه واصحاب الاخر حجاب في طرد بيئته في رصاحه جازي كل واحد منهما ان البيئته الذي في رصاحه داخل في رصاحه وانما البيئته يقضى لكل واحد بالجزء الذي
 في رصاحه ١٢ كقولهم ولو اقسما دارا وان كان النصف المقدم مشترك بينهما ١٢ كقولهم ولو اقسما دارا وان كان النصف المقدم مشترك بينهما ١٢ كقولهم ولو اقسما دارا وان كان النصف المقدم مشترك بينهما
 الخراج تخرج على جبينه في البيعة ١٢ كقولهم ولو اقسما دارا وان كان النصف المقدم مشترك بينهما ١٢ كقولهم ولو اقسما دارا وان كان النصف المقدم مشترك بينهما ١٢ كقولهم ولو اقسما دارا وان كان النصف المقدم مشترك بينهما
 متعلقا بنصيب احداهما لا بعض ١٢ كقولهم ولو اقسما دارا وان كان النصف المقدم مشترك بينهما ١٢ كقولهم ولو اقسما دارا وان كان النصف المقدم مشترك بينهما ١٢ كقولهم ولو اقسما دارا وان كان النصف المقدم مشترك بينهما
 والمؤخر غيره واربعين صلح بينهما اقتسما بعض نصيب احداهما ما لم يتصل القسمة عند ابي حنيفة وهو كمن تجرأ المستحق بغير ان شاء روبا في وقتته شيئا وان شارب رج على الشريك بقدر
 ما استحق ولم يتفق ١٢ كقولهم ولو اقسما دارا وان كان النصف المقدم مشترك بينهما ١٢ كقولهم ولو اقسما دارا وان كان النصف المقدم مشترك بينهما ١٢ كقولهم ولو اقسما دارا وان كان النصف المقدم مشترك بينهما

كقولهم فبها فلتنزه وصير والحاصل ان السائل اولى منه اذ اصره في استحقاق بعض معين في احد النصيبين افيهما جميعا لا يفتق القسمة بالانفاق وفي استحقاق بعض شائع في النصيبين منقضى القسمة
 بالاتفاق وفي استحقاق بعض شائع في اصلاطين لا يفتق القسمة عند ابي حنيفة هذا قال ابو يوسف وهو في مسائل الكتاب ١٢ عن كقولهم في معنى القسمة وهو الافراز انما هو في الاستحقاق لظاهر
 وكذا في نصيب الاخر لا يوجب الرجوع بحصته في نصيب الاخر
 بان كان النصف اى اى لو اصد منهم لغيره والنصف الاخر من اربعين على السوية والمؤخر بين اربعين على السوية ايضا فاقسم الاثنان على ان ياتوا احداهما فيفسها من نصف المقدم مع ربع النصف المؤخر
 ياتوا الاخر بالقبض ذلك ويؤخذ ان اربعين من النصف المؤخر يكون لكل واحد منهما ثلثه اثنان جميع الدرلان فخطا بعد نصيب الثالث ثلثه ارباع جميع الدرار ١٢ كقولهم فبها فلتنزه وصير والحاصل ان السائل اولى منه اذ اصره في استحقاق بعض معين في احد النصيبين لان
 معنى الافراز انما هو في الرجوع بحصته في نصيب الاخر

الوجه جائزة فكذا المهايأة والتهاؤ في هذا الوجه افران لجميع الانصباة لا مبادلة ولهذا لا يشترط فيه التاقبت
 ولكل واحد ان يستعمل باصا به بالمهايأة شرط ذلك في العقد ولم يشترط الحدوث ^{١٢} المنافع على ملكه ولو تهاؤيا
 في عبد واحد على ان يخدم هذا يوماً وهذا يوماً جاز وكذا اهدا في البيت الصغير لان المهايأة قد تكون في الزمان
 وقد تكون من حيث المكان والاول متعين ههنا ولو اختلفا في التهاؤ من حيث الزمان والمكان في فتحل بحتمها
 يا مرمها القاضي بان يتفقدان التهاؤ في المكان اعتدال وفي الزمان اكمل فلما اختلفت الجهة لا بد من اتفاق
 فان اختاراه من حيث الزمان يقرع في البداية نفيًا للتبهة ولو تهاؤيا في العبدين على ان يخدم هذا العبد والاخر
 جاز عند ههنا لان القسمة على هذا الوجه جائزة عند ههنا جبراً من القاضي وبالتراضي فكذا المهايأة وقيل عند
 ابي حنيفة لا يقسم القاضي وهكذا روي عنه لانه لا يجري فيه الجبر عندة ولا يصح قسم القاضي عنده ايضاً
 لان المنافع من حيث كانت متفاوتة بخلاف اعيان الرقيق لانهما متفاوتة تفاوتاً فاحشاً على باقدهم
 ولو تهاؤيا فيها على ان نفقة كل عبد على من ياخذها جاز استحساناً للمساحة في اطعام المالك بخلاف شرط
 الكسوة لانه لا يسا مح فيها ولو تهاؤيا في دارين على ان ليسكن كل واحد منهما داراً جاز ويجبر القاضي عليه اما
 عند ههنا فظاهراً لان الدارين عند ههنا كد اواحداً وقد قيل لا يجبر عنده اعتباراً بالقسمة وعن ابي حنيفة انه
 لا يجوز التهاؤ فيها اصلاً بالجبر لما قلنا وبالتراضي لونه بيع السكتي بالسكتي بخلاف قسمة رقبة ههنا لان بيع بعض
 احد ههنا ببعض الاخر جاز ووجه الظاهر ان التفاوت يقل في المنافع فيجوز بالتراضي ويجري فيه جبر القاضي
 ويعتبر افراناً ما يكثر التفاوت في اعيانها فاعتبر مبادلة وفي الدابتين لا يجوز التهاؤ على الركوب عند ابي حنيفة
 وعند ههنا يجوز اعتباراً بقسمة الاعيان وله ان الاستعمال يتفاوت بتفاوت الركابين فالنهم بين حاذق واخرق
 والتهاؤ في الركوب في دابة واحدة على هذه الخلافات لما قلنا بخلاف العبد لانه يخدم باختياره فلا يهتمل زيادة على
 طاقته والدابة تحملها واما التهاؤ في الاستغلال فيجوز في الدار الواحدة في ظاهر الرواية وفي العبد الواحد والدابة
 الواحدة لا يجوز ووجه الفرق ان النصيبين يتعاقبان في الاستيفاء والاعتدال ثابت في الحال والظاهر بقاؤه
 بالانفاق ^{١٢} مال الاستئجار ^{١٢} بين الاقربين ^{١٢} اشتراك ^{١٢}

له قولهم والتهاؤ في هذا الوجه
 الغاية بقوله في هذا الوجه هو ان ليس غداً في جانب من الدارين ويكون غداً في جانب آخر منها في زمان واحد لانه اذا استعملت يجعل افراناً لمبارلة وما اذا كان التهاؤ في زمانين في مكان واحد
 لا يمكن جبراً افراناً بل يجبر على واحد منها كما استقرض من الاخر في نوبته مكان مبارلة لا افراناً ^{١٢} له قولهم لا يملك مبارلة لانه لو كان مبارلة لما كان له ان يتجزأ في اجناس الواحدة جبراً لانه لا يملك مبارلة
 لا يشترط في العتاق ان افراناً لانه لو كان مبارلة يشترط ان يثبت كافي الاجارة لانه لو كان مبارلة كان يملك المنافع بالعرض فيفتح بالاجارة فيشترط ان يثبت ^{١٢} له قولهم وكل واحد من العتاق ان يملك الحق قول
 من قال انهما اذ تهاؤا ولم يشترط الاجارة في اول العقد لم يملك احدهما على الآخر ^{١٢} له قولهم يستعمل استعمال غداً وروى في حواشيه ومزود في القرن يقال استعمال المستغلات اي
 اخذ لغتها ^{١٢} له قولهم في كل تخليق كالدابة ان يطلب احدهما من قبلين في مقدمها وها جبري بوضرا والآخر يطلب ان يسكن جميع الدار شراً او صاحب شراً آخره ^{١٢} له قولهم اعزل كل واحد
 منهما في زمان واحد ^{١٢} له قولهم فان اختار من حيث الزمان ارجح امانته الا ان التهاؤ في الزمان ولم يعلق لان التسوية في المكان ممكن في الحال بان يسكن هذا البعض والاخر بعضاً اما التسوية من حيث
 الزمان فلا يمكن لان بعض مدة اصحابها ليسكن الاخر في تلك المدة فيقرع نفيًا للقسمة وتطبيقاً للمقابلة ^{١٢}
 له قولهم بل غداً في حنيفة ارجح اي يملك لظلال العمل الا من من غير وادوية ^{١٢} له قولهم لسا حمة ارجح لان العادة جرت بالمساحة في العمام المايك فضل الغنم الى المنازعة ونظيرها استيجار
 الظرف طعنا كما ذكرنا لان الغنم الى المنازعة لجران العادة بالمساحة لاجل الولد تحتل كسوة المملوك لا لا يباح فيها عادة ^{١٢} له قولهم اما من غير نظام وكذا عنده لان التفاوت يقل
 في المنافع فيجبر بالتراضي ويجري فيه جبر القاضي ويعتبر افراناً كالايمان التقديرية بخلاف القسمة لانه لا يملك التفاوت في اعيانها فانما تحقق بالاجناس المختلفة فصار مبارلة ^{١٢} له قولهم ان لا يجوز التهاؤ في
 اصنام اي لا يفرق الجبر لا يفرق التهاؤ في الاصنام ^{١٢} له قولهم انما يملكها بالتراضي ^{١٢} له قولهم انما يملكها بالتراضي ^{١٢} له قولهم انما يملكها بالتراضي ^{١٢} له قولهم انما يملكها بالتراضي ^{١٢}
 اعد وصفي لعن الرواية بالتهاؤ في النقص بخلاف القياس والنقص ورد بها مبارلة من كل وجه وهو البيع والمباية افراناً من وجه وجبري فيها بقسمة القياس ^{١٢} له قولهم وجه الفرق الى بين
 جواز التهاؤ في الاستغلال في دار واحدة وعنده في العبد الواحد والدابة الواحدة ^{١٢}

على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة عند ابي حنيفة وقال اجازة لما روي ان النبي عليه السلام عامل اهل
 خيبر على نصف ما يخرج من ثمرها ووزرع دلانه عقد شراكة بين المال والعمل فيجوز اعتبارا بالمضاربة والجامع
 دفع الحاجة فان ذالمال قد لا يهتدى الى العمل والقوى عليه لا يجد المال فبست الحاجة الى انعقاد هذه العقد
 بينها بخلاف دفع الغتم والدجاج ودود القرمعاملة بنصفت الزوائد لانه لا اثر هناك للعمل في تحصيلها فلم
 يتحقق شركة وله ما روي انه عليه السلام نهى عن الخابرة وهي المزارعة ولانه استيجار بعض ما يخرج من
 عمله فيكون في معنى قفيز الطحان ولان الاجر مجهول او معدوم وكل ذلك مفسد ومعاملة النبي عليه
 السلام اهل خيبر كان خراج مقاسمة بطريق المن والصلح وهو جائز واذا فسدت عنده فان سقى الارض
 وكرهها ولم يخرج شيء فله اجر مثله لانه في معنى اجارة فاسدة وهذا اذا كان البذر من قبل صاحب الارض
 وان كان البذر من قبله فعليه اجر مثل الارض والخارج في الوجهين لصاحب البذر لانه نساء ولكنه وللآخر
 الاجركما فصلنا الا ان الفتوى على قولها حاجة الناس اليها ولظهور تعامل الامة بها والقياس يترك بالتعامل
 كما في الاستصناع ثم المزارعة لصحتها على قول من يجيزها شرط واحد اكون الارض صالحة للمزراعة لان
 المقصود لا يحصل دونه والثاني ان يكون رب الارض المزارع من اهل العقد وهو لا يختص به لان عقدا
 ما لا يصح الا من اهل والثالث بيان المدة لانه عقد على منافع الارض او منافع العامل والمدة هي الميعار
 اي اذا كان البذر من قبل رب الارض

فاستدعي الخ والمجمل للموازنة ان يستاجر العامل ما هو معلوم اذ مدة معلومة فاذا مضت المدة بغير بعض الخارج خصوصا وما روي ان الرب لا يجزى في ذلك تراضيا كما في سائر الدلوان ١٢
 في قول فان ذالمال الخ اي فان الانسان قد يكون له الحق المزارعة ولا يستدعي اليها وقد يكون هندا ولا يكون له الارض فبست الحاجة الى انعقاد ينسظم مصلحتها ويحصل مقصود هاتين الركنين في المضاربة فان
 ذالمال لا ينسب الى العمل والقوى عليه لا يجد المال فبست الحاجة الى انعقاد ينسظم مصلحتها ويحصل مقصود هاتين الركنين في المضاربة فان
 فيها وانما يحصل الزيادة بالعلم والسقي والري والجران بها شرعا باقتداره في تحقيق الشركة كما في قوله لا لا اشراخ لا تتحمل فخل فاعلم بخارجها وكل الحيوان فيضات البزور اذا كان مضافا اليها ليعضف
 الى غيره وهو العمل فلم يتحقق فيه شركة ١٢ اع
 في قوله ذى المزارعة من الخير والاولا كالمعالي التجارية الارض الرخوة وقيل من الخبز ذى النصب ١٢ اع
 في قوله ذى المزارعة من خصص الاجارة فكان ذلك استيجارا لبعض ما يخرج من يكون في معنى قفيز الطحان وقديس النبي عليه السلام عن نقيب الطحان وهو ان ربينا جرحنا بسطن كذا
 من منظره بغير من ذيقنا ١٢ اع
 في قوله ولان البزور يحمل على تقدير وجود الخراج فان لم يعلم ان نقيب الطحان والربح يبلغ مقدار عشرة اشتره او اقل من اذ كان او اعمد على تقديره الخارج بالقرعة ١٢ اع
 في قوله سماعة النبي الخ ولم يذكر الجواب عن القياس على المضاربة لظهوره ان من شرط ان يتعدى الحكم الشرعي الى فرع هو تظهير ههنا ليس كذلك على الاجارة فيها اغلب حتى اشترطت المدة فيها بخلاف
 المضاربة ١٢ اع
 في قوله كان خراج منتهى الخراج نوعان فخرج وطبقت وهو ان يظف الامام عليهم كل سنة ويضع عليهم ما يطيقون والجميع والثاني خراج منتهى وهو ان يشترط عليهم بعض ما يخرج كالنصف والثالث
 ويجوز ذلك جرا شاملا والدريل على ذلك انه عليه السلام لم يبين لهم المدة ولو كانت مزارعة ليعني ان المزارعة لا تجوز لمن يجزى بالايام المدة ١٢ اع
 في قوله بطريق المن والصلح لانه لو اقل على الجار فانه عليه
 السلام حكمه بغيره وكان منكر في ابيهم فضلا ولم يبين مدة معلومة وقد اجمروا على ان عقد المزارعة لا يصح الا بالايام المدة فلو كان الحديث جازا لم تجزى ١٢ اع
 في قوله لانه اذا كانا كذا فاقضى من نصف بذر المزارع فان الزرع
 لوان كان عامدا مكره صاحب البزور واجب بان الغاصب عامل بنفسه باقتداره وتحصيله كان اضافة الخراج الى الملاك والمزارع عامل بما رغبه فعمل العمل الا المزارع ١٢ اع
 في قوله كذا فصلنا ويجوز هذا
 المزارعة فصار ذكره ولا ذكره سواء وكذلك ان يبيع برة لا يبيع شيئا مما له لانه يبيع في معنى اشترط العقل على ما بعد الموت ١٢ اع

الدولية في تدبير احاديث الهداية

كتاب المزارعة حديث ١. ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمرها ووزرع عنده من حديث ابن
 عمير وروي بخاري من حديث ابي هريرة قالت الامام الصادق عليه السلام من حديث ابي بصير قال لانا نكفون المونة ونشركو في الثمرة قالوا سمعنا واطعنا ١٢
 حديث ٢. النبي عن الخابرة اخرجته مسلم عن حديث ابي بصير قال لانا نكفون المونة ونشركو في الثمرة قالوا سمعنا واطعنا ١٢
 ذكر ما روي عن عبد بن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه عن ابي بصير قال لانا نكفون المونة ونشركو في الثمرة قالوا سمعنا واطعنا ١٢
 وسلم وابي بكر وعمر وصدا عن اماراة مغوية فحدثت عن راف بن خديج ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كرى المزارع فذهب ابن عمر الى راف فذهب معه فساله
 فقال نعمي النبي صلى الله عليه وسلم عن كرى المزارع فحدثت عن راف بن خديج ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كرى المزارع فذهب ابن عمر الى راف فذهب معه فساله
 بالحديث منه انها ان رجلا ان اقتتلا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع عنهم راف قوله لا كرو المزارع وفي الباب عن ثابت بن صالح
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وامر بالمواجعة قال لا باس بها اخرجته مسلم ١٢

على القياس ولو مات رب الارض قبل الزرع اعاد بعد ما كرب الارض وحفر الانهار انتقضت المزارعة لانه
ليس فيه ابطال مال على المزارع ولا شئ للعامل بمقابلة ما عمل كما نبينه ان شاء الله تعالى واذا فسخت المزارعة
بدين فادرج الحق صاحب الارض فاحتاج الى بيعها فباعها جاز كما في الاجارة وليس للعامل ان يطالبه بها كورب
الارض وحفر الانهار ثبتى لان المنافع انما تتقوم بالعقد وهو انما قوم بالخارج فاذا انعدم الخارج لم يجب شئ
ولو نبت الزرع ولم يستحصل لم تبع الارض في الدين حتى يستحصل الزرع لان في البيع ابطال حق المزارع
والتاخير اهلون من الابطال ويخرجه القاضى من الحبس ان كان حبسه بالدين لانه لما انتعم بيع الارض لم
يكن هو ظالمها والحبس جزاء الظلم قال واذا انقضت مدة المزارعة والزرع لم يدرك كان على المزارع اجرمثل
نصيبه من الارض الى ان يستحصل والنفقة على الزرع عليها على مقدار حقوقها معناه حتى يستحصل
لان في تبقية الزرع باجر المثل تعديل النظر من الجانيين فيصار اليه وانما كان العمل عليهما لان العقد قد
اتتهى بانتهاء المادة وهذا عمل في المال المشترك وهذا بخلاف اذ اذ مات رب الارض والزرع بقل حيث يكون
العمل فيه على العامل لان هناك ابقينا العقد في مدته والعقد يستدعى العمل على العامل اما ههنا العقد قد
اتتهى فلم يكن هذا ابقاء ذلك العقد فلم يختص العامل بوجوب العمل عليه فان انفق احدهما بغير اذن
صاحبه وامر القاضى فهو متطوع لانه لا ولاية له عليه ولو اذ رب الارض ان يأخذ الزرع بقل لم يكن له
ذلك لان فيه اضرارا بالمزارع ولو اراد المزارع ان يأخذها بقل قليل لصاحب الارض اقلع الزرع فيكون بينكما
او اعطه قيمة نصيبه او انفق انت على الزرع وارجع بما تنفق في حصته لان المزارع لما امتنع من العمل ويجوز
عليه لان ابقاء العقد بعد وجود المنهي نظرا له وقد ترك النظر لنفسه في الارض مخير بين هذه الخيارات لان بكل
ذلك يستدفع الضرر ولو مات المزارع بعد نيات الزرع فقالت ورثته نحن نعمل الى ان يستحصل الزرع و
ابى رب الارض فلهم ذلك لانه ضرر على رب الارض والاجر لهم بما عملوا انا ابقينا العقد نظرا لهم فان ارادوا

له قوله انتقضت المزارعة بخلاف المسئلة الاولى حيث بقي رضا لانه كان مغرورا من جهته لا انتفاع
باقتبارة ولم يوجد ذلك مهلة الموت يأتي بدون اختياره ١٣ زيلعي ٤ قوله واذا فسخت الخ هذا القول والتشبيه بالاجارة يشترط انما احتار بولاية الزيادة فانه عليها لا بد لصحة النسخ من القفاد او ارضاء
لان ما في معنى الاجارة وعلى رواية كتاب المزارعة والاجارات والجامع الصغير لا يحتاج فيه الى ذلك ١٢ ع ٣ قوله لم يمتنع الارض الخ ولا كذلك لزورع الارض ولم يمتنع بطلان ليس لصاحب المزرع
في الارض عين مال قائم لان التميز الاستهلاك ١٢ زيلعي ٤ قوله اجرمثل نصيبه حتى لو كانت المزارعة بالصف كان عليه اجرمثل نصف الارض لان المزارع لما اتمت باقتفاء المدة لم يبق للعامل
حق منفعة الارض وبموجبها بغير نصيب من الزرع الى وقت الادراك ١٢ زيلعي ٥ قوله والنفقة على الزرع وهي كونه الحفظ والسقي وكري التماز عليها على مقدار نصيبها حتى يستحصلت النفقة العمدة
المشترك العاجرون المكسب ١٢ ع ٤ قوله معناه اى معنى قوله والنفقة على الزرع عليها بريدان النفقة على الزرع عليها حتى يستحصل الزرع ١٦ ع ٤ قوله تعديل النظر فان اؤامرا فان العمل بقية الزرع
عند انقضاء المدة لتصرفه وان ابقياها فلا اثر لتصرفه في الارض فا بقيناها بالاجر وبغير تعديل النظر من الجانيين ١٦ ع ٥ قوله وهذا عمل في المال المشترك يكون العمل عليهما بموجب اتمتها للمدة كان على العامل
خاصة فاعمل بعد اتمتها يكون باعتبار الشركة في الزرع ١٢ ع ٤ قوله قد سمره ٤ قوله وهذا بخلاف الخ فانه يبقى الزرع بلا اجر ولا اشتراك في النفقة ولا اشتراك في العمل ١٢ ع ٤ قوله
حيث يكون الخ مسئلة الموت فمخافة المسئلة انقضاء المدة في الاحكام الثلث وهي وجوب اجر الارض والاشتراك في النفقة والاشتراك في العمل حيث لم يجز اجرمثل نصيب من الارض على العامل ١٢ ع ٤
قوله فان انفق الخ احدهما بغير اذن صاحبه واد الفاضى اى فيما اذا انقضت مدة المزارعة فهو متطوع لانه انفق على ملك الغير بغير امره وبغير امر من عليه ١٣ ع ٤ قوله لانه لا ولاية الخ ولا هو
مضطرب لان ملكه لا يملكه ان يتبع بامر القاضى فصار هذا نظير ترميم الدار المشرك ١٢ زيلعي ١٣
قوله لم يجز عليه اى بعدى المدة لانهما العقد فحق الزرع مشترك بينهما فيجوز رب الارض من هذه الخيارات ١٢ ع ٤ قوله نظرا لهم فقاموا مقامه وهو استحق الاجر وكذا ١٢ زيلعي

والثاني كالبطل عن الاول لانه لا يصار اليه الا عند العجز عن الاول وهذا اية البدلية وهذا لان الاول اعمل
 في اخراج الدم والثاني اقصريه فاكتفى به عند العجز عن الاول اذا التكتيف بحسب الوسع ومن شرطه ان يكون
 الذابح صاحب ملة التوحيد انا اعتقادا كالمسلو دعوى كالكثابي وان يكون حلالا خارجا الحرم على تبيته ان
 شاء الله تعالى قال وذبيحة المسلم والكثابي حلال لما تلونا لقوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم
 ويحل اذا كان يعقل التسمية والذبيحة يضبط وان كان صبياً ومجنونا او امرأة اما اذا كان لا يضبط ولا يعقل
 التسمية ولذبيحة لا تحل لان التسمية على الذبيحة شرط بالنص ذلك بالقصد صحة القصد وبما ذكرنا والاقفل والمختون
 سواء لما ذكرنا واطلاق الكتابي ينتظم الكتابي الذي والحربي والعربي والتغلي لان الشرط قيام الملة على ما مر
 قال ولا توكل ذبيحة المجوس لقوله عليه السلام شئوا بهم سنة اهل الكتاب غيرنا كحي نسا نهم ولا اكل
 ذبايحهم ولا ذبه لا يدعى التوحيد فانعدمت الهلة اعتقادا ودعوى قال والمرتد لانه لا ملة له فانه لا يقرب
 على ما انتقل اليه بخلاف الكتابي اذا تحول الى غير دينه لانه يقرب عليه عندنا فيعتبر ما هو عليه عند الذابح لا
 ما قبله قال والوثني لانه لا يعتقد الملة قال والمعروف يعنى من الصيد وكذا لا يوكل ما ذبح في الحرم من الصيد
 والاطلاق في الحرم ينتظم الحل والحرم والذابح في الحرم يستوى فيه الحلال والحرم وهذا لان الذكاة فعل مشروع
 ولهذا الصنيع محرم فالهتكن ذكاة بخلاف ما اذا ذبح الحرم غير الصيد او ذبح في الحرم غير الصيد صح لانه فعل
 مشروع ذبح الحرم لا يوجب اكل الا يحرم ذبح على الحرم قال وان ترك الذابح التسمية عمدا فالذبيحة
 ميتة لا توكل وان تركها ناسيا اكل وقال الشافعي اكل في الوجهين وقال مالك لا توكل في الوجهين والمسلم
 والكتابي في ترك التسمية سواء وعلى هذا الخلاف اذا ترك التسمية عند ارسال البازي والكلب وعند الرمي
 وهذا القول من الشافعي مخالف للاجماع فانه لا خلاف فيمن كان قبله في حرمة متروك التسمية عامدا
 وانما الخلاف بينهم في متروك التسمية ناسيا فمن مذهب ابن عمر رضي الله عنهما انه يحرم ومن مذهب علي

له قول كالمثل عن الاول انما قال كالمثل لان الاول يوجب النقص ولم يرد فيه وقد وجدت غير اية البدلية فقال كالمثل ١٢ ع ٢٤ قوله وذبايح البدلية كذبايح اختلف محل كل
 واحد منها لم يحرم كذبايح البدلية فجلدت شبيه للبدل ١٢ اعظمي ٣٤ قوله اما الاعتقاد الظاهر انه مفعول لراي كونه صاحب دين التوحيد اهل اعتقاده او اهل الدعوى ١٢ اعظمي ٣٤ قوله كالكثابي ثم
 انما جعل ذبيحة الكتابي في غير اذ لم يذكر وقت الذبح اسم ولا براو اسم المذبح واما اذا ذكر ذلك فلا يحل كما لا يحل ذبيحة المسلم اذا ذكرت الذبح كقرايم الطحال لقوله تعالى وما اهل بيته الا يحل
 اعلم من حال المسلم ١٢ ع ٣٤ قوله وطعام الذين اخرجوا من بلادهم لا يذبحون لان مطلق الطعام غير المتكبر يحل من اى كان ذكرا ولا يشترط فيه ان يكون من اهل الكتاب ١٢ اعظمي ٣٤ قوله اذا كان يعقل الخ اي يعقل
 ان التسمية محملة ويعقل ان الذبح لا يخرج الدم المسفوح وضبط الذبح ان يقرب على ذى الادواء ١٢ اعظمي ٣٤ قوله لما ذكرنا تامل اوله اهل التبين المذكورين ويشترط ان عارضة في شك لما تلونا قبل الراد في قولنا
 حل الذبيحة بعد الملة وليس مذكور في الكتاب والاول ان يجعل اشارة الى الالذ والى قوله وان به تمييز الدم النجس من العظم الطاهر وعارضة في شك ذكرا وتبين انما ذكرنا الاقفل استرا عن قول ابن عباس رضي
 الله عنهما لا يعول شاة الاقفل وذبيحة لا يجوز ١٢ ع ٣٤ قوله والتغلي عطف على العربي من عطف الخ من على العام لان بني تغلب قوم غلاتون فيكون حرب الروم ١٢ ع ٣٤ عني ٣٤ قوله والتغلي نحو
 تغلب قوم من شكري العرب طاهر عرقي الغنم باجوبة فالواضحة نحو اهل ابي عبيد الصديق معا فلهذا ما مر ١٢ ع ٣٤ قوله لان الشرط قيام الملة في نظرنا لا وجود الشرط لا يتلزم وجود المشروط ويمكن
 ان يجاب عنه بان... بشرط في معنى العلة ١٢ ع ٣٤ قوله ستم اهل الخ قلت فرب هذا اللفظ واخرج عمدا لرائي عن الحسن بن محمد بن علي ابن النبي صلى الله عليه وسلم تنب الى الجوس صرعيه عليهم
 السلام فمن اكل من ذبح من مسلم عزت عليه الجزية فزنا كى ناسم ولا اكل ذبايحهم انتهى ١٢ ع ٣٤ قوله اذا تحول الى غير دينه قيل معناه ان يفر ويتر من اديان اهل الكتاب ويجعل ان يكون معناه ان يخالف
 المرتد في اشرافه على ما انتقل عليه ولو كان من غير دين اهل الكتاب ١٢ اعظمي ٣٤ قوله عند الذبح حتى يتجسس يهودى او نصراني لم يحل صيده ولا ذبيحة بمنزلة ما لو كان مجربا في الاصل وان تهودت يهودى او نصراني لم
 صيده وذبيحة كما لو كان عسكيا في الاصل ٢٢ ع ٣٤

٣٤ قوله وان ترك العلم ان صورة ترك التسمية عاملا مع العلم ان التسمية بشرط وتكلمنا مع ذكر ما داموا تركها من اهلها باشتهارها بقول حكيم انسى كما ذكره في المختار ١٢ ع ٣٤ عني ٣٤ قوله وان لم يطق ان الهل من تصابغ طولنا
 محمد بن ابي حكيم دخل الشافعي دار التميمية ٣٤ قوله وان تركها ناسيا الخ والافوس ما جرم من الذكركيون معذوروا ويقدم الملة معناه كالكثابي اول ما لا يرام ١٢ اعظمي ٣٤ قوله اذا ترك التسمية بشرط التسمية على الذابح
 في ذبح وفي الذبيحة لا يمتد الى ارسال داره على اكله لان الطاعة بحسب الطاعة والمقدور ١٢ ع

وقال الشافعي المذبح ميتة لقوله عليه السلام كل ما أنهر الدم وأفرغ في الأوداج ما خلا الظفر والسن وأثابته ما في
 الحبشة ولأنه فعل غير مشروع فلا يكون ذكاة كما إذا ذبح بغير المنزوع ولنا قوله عليه السلام أنهر الدم بس
 شئت ويروى أفر الأوداج بها شئت وما رواه معمر بن عمار عن غير المنزوع أن الحبشة كانوا يفعلون ذلك ولأنه ألت
 جارحة فيحصل به ما هو المقصود وهو أخراج الدم وصار كالحجر والحديد بخلاف غير المنزوع لأنه يقتل بالقتل
 فيكون في معنى المتخفة وإنما يكره لأن فيه استعمال جزء الأدمي ولأن فيه عساراً على الحيوان وقد أمرنا
 فيه بالأحسان قال ويجوز الذبح بالبطية والبروة وكل شئ أنهر الدم إلا السن القائم والظفر القائم فإن المذبح
 بهما ميتة لما بناه ونص محمد في الجامع الصغير على أنها ميتة لأنه وجد فيه نصاً ولم يجد فيه نصاً يحتاج في
 ذلك فيقول في المحل لأبأس به وفي الحرمة يقول يكره أو لم يوكل قال وليستحب إن يجد الذبايح شفته
 لقوله عليه السلام إن الله كتب الإحسان على كل شئ فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبائح
 وليجدوا حدكم شقيرته وليرحم ذبيحته ويكره أن يضحها ثم يجد الشفرة فلما روى عن النبي عليه السلام
 أنه رأى رجلاً أضجع شاة وهو يجد شقيرته فقال لقد أردت أن تبيتها موتات هلاحد ذبها قبل أن تضجعها
 قال ومن بلغ بالسكين الخنأه وقطع الرأس كره له ذلك وتوكل ذبيحته في بعض السنع قطع مكان
 بلغ والخنأه عرق أبيض في عظم الرقبة أما الكراهة فلما روى عن النبي عليه السلام أنه نهى أن تنزع

عنه قول كل ما أنهر الخ قلت برهقن من حشيش زوى الأثر الستة من حديث راغب بن خديج
 قال إن من صلى الله عليه وسلم في سعة فقلت يا رسول الله إن يكون في المنأى فلو كان سنأدي فقال ما أنهر الدم وذكر كرمه عليه السلام كرمه المكين ساء وأظفر وسأده من ذلك ما أسن فظفر ما الظفر فهدى
 الحبشة انتهى وإشأن رواه ابن أبي شيبة في مصنفه من راغب بن خديج قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذبح بالبطية على ما روى الأوداج الأسنا وأظفر انتهى ١٣٣ من قول راغب بن خديج
 الفري القطع للأضلاع والأفراولفان البحر من البق ١٣٤ من قول راغب بن خديج قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذبح ولنا قول راغب بن خديج عليه السلام
 الخ وهو بطية يفتقن الجوز المشروع وفيرة إن أترك غير المنزوع ما رواه الشافعي فان فيه رواه الترمذي ذلك وهو قول عليه السلام فما نهدى الحبشة وهذا معنى قول راغب بن خديج ١٣٥ من قول راغب بن خديج عليه السلام
 المليل المقول قلت في غير المنزوع ما أسن أن أسن الله بالظفر والسن المنزوعين غير مشروع فانه كذا الخ ١٣٦ من قول راغب بن خديج قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذبح ولنا قول راغب بن خديج عليه السلام
 المتخفة على قارح من قول راغب بن خديج قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذبح ولنا قول راغب بن خديج عليه السلام
 كذا في الجوز ١٣٧ من قول راغب بن خديج قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذبح ولنا قول راغب بن خديج عليه السلام
 وقد روى ما صاحب المستدرج في الميم المتخفة كذا قال راغب بن خديج ١٣٨ من قول راغب بن خديج عليه السلام
 انتهى فما في بعض الشروح من تفسير القتل بالقتل لمذبح ضيفت كذا قال راغب بن خديج ١٣٩ من قول راغب بن خديج عليه السلام
 وأما المقصود بالذبح أن الحد يد لبحر وليس كذلك لأن المذبح لا يعلق لمذبح كونه سوادب سابقاً لأن الأدمي في ذلك كانت وهو موجود وقيل بالقتل جناح البهيم من الكليات وأما في ذلك كذا الخ ١٤٠
 من قول راغب بن خديج قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذبح ولنا قول راغب بن خديج عليه السلام
 المذبح فخرج البهيم ١٤١ من قول راغب بن خديج قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذبح ولنا قول راغب بن خديج عليه السلام
 ورواه ابن الحيوان المركب من نظام وأصاب وروق وري شرأين أوتاروه ما شئ سبي بالخط اصلا ١٤٢ من قول راغب بن خديج

الدراية في تخریج احاديث الهداية

حديث ١٠٠ كل ما أنهر الدم وأفرغ في الأوداج ما خلا السن والظفر فانها مدي الحبشة له اجد هذا بل هو ملفق من حديثين متحدان اولهما تقدم قبله من حديث
 راغب بن خديج وثبته من حديث راغب بن خديج أيضاً في الصحيحين وفيه ساعد ثلثه من ذلك وزعم ابن القطان ان هذه القصة مدرجة حديث الفهر المأشئت
 ويروى آخر الأوداج ما شئت فقد ما حديث ان الله تعالى كتب الإحسان على كل شئ فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبائح وليجدوا حدكم شقيرته
 وليرحم ذبيحته مسلم والأربعة من حديث شداد بن اوس حديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً أضجع شاة وهو يجد شقيرته فقال لقد أردت أن
 تبيتها موتات هلاحد ذبها قبل أن تضجعها ثم يجد الشفرة فلما روى عن النبي عليه السلام أنه نهى أن تنزع
 العنق عليه وسلم ان تجد الشفران أو تروى عن الجاهم وقال اذ ذبحك لمجدك فليجهز أخرجه أحمد وابن ماجه والدارقطني والطبراني وابن عدى وفيه ابن الهيثبة وصوب الحفاظ
 الرسالة وفي الموطأ من هشام بن عاصم بن عبد الله ان رجلاً أخذ شفرة وقد أخذ شاة لينة فحما ففتر به عمير بالرة وقال انذب البروح هلا فقلت هذا اجل ان تأخذها
 حديث ١٠١ ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يضحها ثم يجد الشفرة فلما روى عن النبي عليه السلام أنه نهى أن تنزع
 عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الذبح ان يضحها ثم يجد الشفرة فلما روى عن النبي عليه السلام أنه نهى أن تنزع
 قوله واستسب في الاصل الخروفى البقر والغنم ان لم يؤفقه السنة المتواترة ويكره العكس لما لفته السنة تقدم في الف ١٠٢

الشاة اذا ذبحت وتفسيره ما ذكرناه وقيل معنا ان يدرسه حتى يظهر مدحه وقيل ان يسر عنقه
 قبل ان يسكن من الاضطراب وكل ذلك مكروه وهذا لان في جميع ذلك وفي قطع الراس زيادة تعذيب
 الحيوان بلا فائدة وهو منهي عنه والحاصل ان ما فيه زيادة ايلام لا يحتاج اليه في الذكاة مكروه ويكره ان
 يجر ما يريد ذبحه برجله الى المذبح وأن نخع الشاة قبل ان ترد يعني تسكن من الاضطراب وبعده لا
 الم فلا يكره النخع والسلكه الا ان الكراهة لمعنى زائد وهو زيادة الالم قبل الذبح او بعدة فلا يوجب التحريم
 فلهدن اقال توكل ذبيحته قال وان ذبح الشاة من قفاها فمقت حية حتى قطع العروق حل لتحقق الموت
 بما هو ذكاة ويكره لان فيه زيادة الالم من غير حاجة فصار كما اذا جرحها ثم قطع الادمج وان ماتت قبل
 قطع العروق لم توكل لوجود الموت باليس بذكاة فيها قال وما استانس من الصيد فذكاته الذبح وما
 توحيش من النعم فذكاته العقروا والجرح لان ذكاة الاضطراب انما يصاد اليه عند العجز عن ذكاة الاختيار على
 ما مر والعجز متحقق في الوجه الثاني دون الاول وكذا ما ترد في من النعم في بيرو وقع العجز عن ذكاة الاختيار
 لها بيتا وقال مالك لا يحل بذكاة الاضطراب في الوجهين لان ذلك تادرون نحن نقول المتبر حقيقة العجز وقد
 تحقق فيصا الى المبدال كيف وانا لان سلم التدرية بل هو غالب وفي الكتاب اطلق فيما توحيش من النعم وعن
 محمد ان الشاة اذا نذت في الصحراء فذكاتها العقروا ونذت في المصر لا تحل بالعقر لانها لا تدفع عن نفسها
 فيمكن اخذها في المصر فلا عجز والمصر وغيره سواء في البقر والبعير لانها يدفعان عن نفسها فلا يقدر على
 اخذها وان نذت في المصر فيتحقق العجز والصيل كالنذ اذا كان لا يقدر على اخذها حتى لو قتله المصل عليه
 وهو يريد الزكاة حل اكله قال والمستحب في الايل التحرفان ذبيحها جاز ويكره والمستحب في البقر والغنم
 الذبح فان تحرهما جاز ويكره اما الاستحباب فيه لواقفة السنة المتوارثة واجتماع العروق فيها في المذبح وفيها
 في المذبح والكراهة لخالفه السنة وهي لمعنى في غيره فلا تتبع الجواز والحل خلافا لما يقوله مالك انه لا يحل قال
 ومن تحرفا فاذ ذبح بقرة فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يوكل اشعر او لم يشعر وهذا عند ابى حنيفة وهو قول
 والحسن بن زياد رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا تم خلعته اكل وهو قول الشافعي لقوله عليه
 السلام ذكاة الجبين ذكاة امه ولانه جزء من الام حقيقة لانه يتصل بها حتى يفصل بالمقراض ويتغذى

له قول ويكره ان يجرح وكلوا وزبحما موجبه قبله يكره ويوكل لان السنة في الذبح ان يستقبل القبلة ١٢ زمين له قوله ان انكر استهيا كبره هذا الفعل ابي عروة لمعنى زلمها اي عارض فلا
 يوجب بذل التحريم بحرم المذبح ولو قال ان السن لمعنى في ذبحه كان الظاهر ١٢ انضى له قوله ويكره اي يكره هذا الذبح لا تفرير زيادة الالم وفي بعض الشروح ويكره اكلها شطط لا لا يطبق عليه الذبح استهيا
 له قوله على ما مر اشارة الى ما ذكر في اول الذبائح وهو قوله والشاة في كابل من الاول ١٢ غاية البيان له قوله ما بينا من ان ذكاة الاضطراب انما يصاد اليه عند العجز ١٢
 انفسا لان البقر يدبش بعرضه الجعشوف ونابه وجنات انقل منها شقيق الغنم ذكاة الاختيار هما ١٢ معنى له قوله الخراي قطع وقتها الكاهنة في اسفل منها فمذبحه صخره لان موضع الخرها لا يعلو وما سوى
 ذلك من الخلق عليه لم يعلو فاعرف من الذبح ١٢ معجم الاله له قوله لواقفة السنة المتوارثة لان السن لمعنى في غيره فلا تتبع الجواز والحل خلافا لما يقوله مالك انه لا يحل قال
 ١٢ زمين له قوله ولا اجتماع الخراي لان موضع الخرم البقر لا يعلو وما سوى ذلك من خلقه عليه لم يعلو فاعرف من الذبح ١٢ معجم الاله له قوله الخراي قطع وقتها الكاهنة في اسفل منها فمذبحه صخره لان موضع الخرها لا يعلو وما سوى
 له قوله وقال ابو يوسف ومحمد اخرج في المسبوط قال ابو يوسف ومحمد والشافعي في الرجل اذا شردى من لحمه ما يوكل اذا شردت فخلقت ١٢ ان له قوله ذكاة الجبين الخ ذكاة الام ما بينه عن ذكاة الجبين
 كما يقال لسان الوزير لسان الابورع الصبي ١٢ معجم الاله له قوله ذكاة امه ولانه جزء من الام حقيقة لانه يتصل بها حتى يفصل بالمقراض ويتغذى
 مرفوعا فكذلك لانه اقرب من الشفيعين من الاعراف ذلك في علم البيان وتبين مما يدل على ذلك تقديم ذكاة الجبين كما في قوله وسيدنا ما وجدك يهدا موسى انظم الساق مك ديق ١٢

وهو يريد الزكاة حل اكله قال والمستحب في الايل التحرفان ذبيحها جاز ويكره والمستحب في البقر والغنم
 الذبح فان تحرهما جاز ويكره اما الاستحباب فيه لواقفة السنة المتوارثة واجتماع العروق فيها في المذبح وفيها
 في المذبح والكراهة لخالفه السنة وهي لمعنى في غيره فلا تتبع الجواز والحل خلافا لما يقوله مالك انه لا يحل قال
 ومن تحرفا فاذ ذبح بقرة فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يوكل اشعر او لم يشعر وهذا عند ابى حنيفة وهو قول
 والحسن بن زياد رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا تم خلعته اكل وهو قول الشافعي لقوله عليه
 السلام ذكاة الجبين ذكاة امه ولانه جزء من الام حقيقة لانه يتصل بها حتى يفصل بالمقراض ويتغذى

له قول ويكره ان يجرح وكلوا وزبحما موجبه قبله يكره ويوكل لان السنة في الذبح ان يستقبل القبلة ١٢ زمين له قوله ان انكر استهيا كبره هذا الفعل ابي عروة لمعنى زلمها اي عارض فلا
 يوجب بذل التحريم بحرم المذبح ولو قال ان السن لمعنى في ذبحه كان الظاهر ١٢ انضى له قوله ويكره اي يكره هذا الذبح لا تفرير زيادة الالم وفي بعض الشروح ويكره اكلها شطط لا لا يطبق عليه الذبح استهيا
 له قوله على ما مر اشارة الى ما ذكر في اول الذبائح وهو قوله والشاة في كابل من الاول ١٢ غاية البيان له قوله ما بينا من ان ذكاة الاضطراب انما يصاد اليه عند العجز ١٢
 انفسا لان البقر يدبش بعرضه الجعشوف ونابه وجنات انقل منها شقيق الغنم ذكاة الاختيار هما ١٢ معنى له قوله الخراي قطع وقتها الكاهنة في اسفل منها فمذبحه صخره لان موضع الخرها لا يعلو وما سوى
 ذلك من الخلق عليه لم يعلو فاعرف من الذبح ١٢ معجم الاله له قوله لواقفة السنة المتوارثة لان السن لمعنى في غيره فلا تتبع الجواز والحل خلافا لما يقوله مالك انه لا يحل قال
 ١٢ زمين له قوله ولا اجتماع الخراي لان موضع الخرم البقر لا يعلو وما سوى ذلك من خلقه عليه لم يعلو فاعرف من الذبح ١٢ معجم الاله له قوله الخراي قطع وقتها الكاهنة في اسفل منها فمذبحه صخره لان موضع الخرها لا يعلو وما سوى
 له قوله وقال ابو يوسف ومحمد اخرج في المسبوط قال ابو يوسف ومحمد والشافعي في الرجل اذا شردى من لحمه ما يوكل اذا شردت فخلقت ١٢ ان له قوله ذكاة الجبين الخ ذكاة الام ما بينه عن ذكاة الجبين
 كما يقال لسان الوزير لسان الابورع الصبي ١٢ معجم الاله له قوله ذكاة امه ولانه جزء من الام حقيقة لانه يتصل بها حتى يفصل بالمقراض ويتغذى
 مرفوعا فكذلك لانه اقرب من الشفيعين من الاعراف ذلك في علم البيان وتبين مما يدل على ذلك تقديم ذكاة الجبين كما في قوله وسيدنا ما وجدك يهدا موسى انظم الساق مك ديق ١٢

وهو يريد الزكاة حل اكله قال والمستحب في الايل التحرفان ذبيحها جاز ويكره والمستحب في البقر والغنم
 الذبح فان تحرهما جاز ويكره اما الاستحباب فيه لواقفة السنة المتوارثة واجتماع العروق فيها في المذبح وفيها
 في المذبح والكراهة لخالفه السنة وهي لمعنى في غيره فلا تتبع الجواز والحل خلافا لما يقوله مالك انه لا يحل قال
 ومن تحرفا فاذ ذبح بقرة فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يوكل اشعر او لم يشعر وهذا عند ابى حنيفة وهو قول
 والحسن بن زياد رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا تم خلعته اكل وهو قول الشافعي لقوله عليه
 السلام ذكاة الجبين ذكاة امه ولانه جزء من الام حقيقة لانه يتصل بها حتى يفصل بالمقراض ويتغذى

له قول ويكره ان يجرح وكلوا وزبحما موجبه قبله يكره ويوكل لان السنة في الذبح ان يستقبل القبلة ١٢ زمين له قوله ان انكر استهيا كبره هذا الفعل ابي عروة لمعنى زلمها اي عارض فلا
 يوجب بذل التحريم بحرم المذبح ولو قال ان السن لمعنى في ذبحه كان الظاهر ١٢ انضى له قوله ويكره اي يكره هذا الذبح لا تفرير زيادة الالم وفي بعض الشروح ويكره اكلها شطط لا لا يطبق عليه الذبح استهيا
 له قوله على ما مر اشارة الى ما ذكر في اول الذبائح وهو قوله والشاة في كابل من الاول ١٢ غاية البيان له قوله ما بينا من ان ذكاة الاضطراب انما يصاد اليه عند العجز ١٢
 انفسا لان البقر يدبش بعرضه الجعشوف ونابه وجنات انقل منها شقيق الغنم ذكاة الاختيار هما ١٢ معنى له قوله الخراي قطع وقتها الكاهنة في اسفل منها فمذبحه صخره لان موضع الخرها لا يعلو وما سوى
 ذلك من الخلق عليه لم يعلو فاعرف من الذبح ١٢ معجم الاله له قوله لواقفة السنة المتوارثة لان السن لمعنى في غيره فلا تتبع الجواز والحل خلافا لما يقوله مالك انه لا يحل قال
 ١٢ زمين له قوله ولا اجتماع الخراي لان موضع الخرم البقر لا يعلو وما سوى ذلك من خلقه عليه لم يعلو فاعرف من الذبح ١٢ معجم الاله له قوله الخراي قطع وقتها الكاهنة في اسفل منها فمذبحه صخره لان موضع الخرها لا يعلو وما سوى
 له قوله وقال ابو يوسف ومحمد اخرج في المسبوط قال ابو يوسف ومحمد والشافعي في الرجل اذا شردى من لحمه ما يوكل اذا شردت فخلقت ١٢ ان له قوله ذكاة الجبين الخ ذكاة الام ما بينه عن ذكاة الجبين
 كما يقال لسان الوزير لسان الابورع الصبي ١٢ معجم الاله له قوله ذكاة امه ولانه جزء من الام حقيقة لانه يتصل بها حتى يفصل بالمقراض ويتغذى
 مرفوعا فكذلك لانه اقرب من الشفيعين من الاعراف ذلك في علم البيان وتبين مما يدل على ذلك تقديم ذكاة الجبين كما في قوله وسيدنا ما وجدك يهدا موسى انظم الساق مك ديق ١٢

الدراية في تحريم احاديث الهداية

حديث: ذكاة الجبين ذكاة امه الورداد والنمذى واين ماجلة واحمد من حديث ابى سعيد المنذرى بعد ادحجه ابن حبان وروى الدرناضى وزاد اشعر ولم يشعر وقال

الاصل الاعراض ويجوز الذبح في لياليها الا انه يكره لاحتمال الغلط في ظلمة الليل و ايام النحر الثلاثة و ايام التشريق الثلاثة والكل يذبح باربعة اولها نحر لا غير واخرها تشريق لا غير والمتوسطان نحر وتشريق والتضحية فيها افضل من التصديق بثمان الاضحية لانهما تقع واجبة او سنة والتصدق تطوع محض فتفضل عليه ولا نهاتفتوت بغوات وقتها والصدقة توتي بها في الاوقات كلها فنزلت منزلة الطواف والصلوة في حق الافاق ولولم يرض حتى مضت ايام النحر كان اوجب على نفسه او كان فقيرا وقد اشترى الاضحية تصدق بها حية وان كان غنيا تصدق بقيمة شاة اشترى او لم يشتري لانها واجبة على الغني وتجب على الفقير بالشراء بنية التضحية عند نفاذ اوقات الوقت يجب عليه التصديق اخرجاه عن العهدة كالجمعة تقضى بعد فواتها ظهرها والصوم بعد العجز فدية قال ولا يصحى بالعباء والعوراء و العرجاء التي لا تشفى الى المنك ولا العجفاء لقوله عليه السلام لا تجزى في الضحيا بالاربعة العوراء البين عورها والعرجاء البين عرجها والمريضة البين مرضها والعجفاء التي لا تنقى قال ولا تجزى مقطوعة الاذن والذنب اما الاذن فلقوله عليه السلام استشفرا العين والاذن اى اطبوا سلامتهما واما الذنب فلان عضو كامل مقصود فصاها كالاذن قال ولا التي ذهب اكثر اذنها وذنبها وان بقي اكثر الاذن والذنب جاز لان لاكثر حكم الكل بقاء و ذهابا وان العيب اليسير لا يمكن التحرز عنه فجعل عفوا واختلفت الرواية عن ابي حنيفة في مقدار الاكثر ففي الجامع الصغير عنها وان قطع من الذنب او الاذن او العين او الالدية الثلث اقل اجزاه وان كان اكثر لم يجزه لان الثلث

الميسر عن ابي حنيفة وكوفت سره ١٢ م

له قوله في بيان ايام النحر والاربعاء والجمعة والاربعاء من يوم النحر لان وقت الاضحية يدخل بطور الغفر من يوم النحر على ما ذكر في الكتاب وهو ايام العاشوراء ويوم النحر من يوم الثاني عشر فلما تجوز في ليلة النحر الاضحية تقرب ما قبل وقتها ولا في ليلة التشريق المحض لخصوصه وانما جازت في الليل لان الساعات في الياوم والاربعاء كلها ذكره في الكتاب ١٢ م له قوله لاحتمال الخطا في فتره ارفق الشاة في ايامها واكثره او يذبح شاة فان فيها بعض الشرايط كما في قوله ولا تضحية فيها اى في وقت المرسفها تقع واجبة في ظاهر الرواية رسته في احد قول ابي يوسف والتمسك بالتمسك تطوع محض ولا شك في افضلية الواجب او استعمل التطوع واما في حق المرسلان فيها كما بين القرب بالانقار الدم والتصدق والاربعة تربة تغوت بغوات هذه الايام ولا شك ان الجمع بين القربتين افضل وهذا الدليل يشتمل الشئ والعقير ١٢ م له قوله فزبرت منزلة الخ فان الطواف في حق الافاق لغواته افضل من صلوة التطوع بخلاف المكي فان الصلوة في حق افضل ١٢ م غيره في قوله ان كان اوجب على نفسى شاة بعبتها بان يكون في ملكه شاة فيقول اضحى بهذ او يقول بشرط ان اضحى بهذ او يقول على ان اضحى بهذ ١٢ م غيره

له قوله تصديق بما يشهدون في حق الجوزلة التناول من جهاب تصدق لجهابا وفعل ما بين يمتسا من جرحه وغيره يوزن كذا في الاوضح ٢٢ م له قوله عن زنا روى الاصح ان عن الصحابنا رحمهم الله ان لا يجب و يقول الشامي لان القرب انا يوم بالشرع او بالتقدم او بعد واحد وانما نقل الشرا من الفقير متروا بنية الاضحية بمنزلة المنزلة ٢٢ م له قوله كما لجمعة الخ والجامع بينهما ان قضاء ما وجب عليه في الالاد اجتنس غير جنس الالاد ٢٢ م له قوله ولا يصح الخ هذا بيان ما يجوز التضحية به والاصل في ان العيب الفاحش مانع والميسر في راجح ان الحيوان قبل ما يتجرع يسير العيب واليسير لا يترك في اللحم والبول والارث في ذلك لانه لا يجزى به من احد العلف باعصر البعدين وثمة العلف تورث الالاد ١٢ م له قوله البين عرجها اى عرجها اذا عاشت عثقت فوافر حتى وكانت تغض الاربعة على الارض وضعا فضاها يجوز ذكوه خواص زاده ١٢ م له قوله لا تنقى اى ليس لها حتى وهي الحن مشاة العجف ٢٢ م له قوله لا تنقى الخ ومنه ان يضحي بها بعفوا التي لا تنقى اى ليس لها حتى في شدة عجزها ١٢ م غيره في قوله بقا اوزم باى بقا الا شريكه و ذهاب الاكثر كذاب الكل ١٢ م

الدراية في تخرج احاديث الهداية

حديث لا تجزى في الضحايا البعثة العوراء البين عورها الحديث الاربعة احمد والمالك كلهم من رواية عبيد بن فيروز عن البراء و وقع في رواية الهادي داود الكسيري بدل الجمعاء واخرجه الحاكم من رواية ابي سلمة عن البراء وادى ان سلمة اخرجه من رواية عبيد بن فيروز المذكورة فلو عصب ورواية ابي سلمة في الالباب ابن سويد وهو ضعيف حديث استشفرا العين والاذن الطبراني من حديث حذيفة بن اذى قال في الاوسط لا يردى من حذيفة الالهة الاساد واخرجه البزار بلفظ امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تستشف العين والاذن قال وقد روى هذا عن علي بن غير وجهه انتهى وحديث علي اخرجه الاربعة وابن حبان والمالك بلفظ الثاني حديث سعد الشث كثير ياتي انشاء الله تعالى في الوصايا

رجلها فان قيل يفوته امر مستحب هو ان يدبجها بنفسه او يشهد الذبح فلا يرضى به قلنا يحصل
 له مستحبان اخران صيرورته مضحكا لعينه وكونه معجلا به فيرضيه ولعلنا نأمرهم الله من
 هذه الجنس مسائل استحسانية وهي ان من طبخ لحم غيره او طحن حنطته او رفع جرتة فانكسرت او
 حمل على دابته فعطبت كل ذلك بغير امر المالك يكون ضامنا ولو وضع المالك اللحم في القدر والقدر على
 الكانون والحطب تحته او جعل الحنطة في الدورق وربط الدابة عليه او رفع الحجره واما الهالي نفسه
 حمل على دابته فسقط في الطريق فاو قد هو النار فيه فطبخه او ساق الدابة فطحنها واعانه على رفع
 الحجره فانكسرت فيما بينهما او حمل على دابته بأسقط فعطبت لا يكون ضامنا في هذه الصور استحسانا
 لوجود الاذن دلالة اذا ثبت هذا فنقول في مسألة الكتاب ذبح كل منها اضحية غيره بغير اذنه صريحا
 فهي خلافية زفر عينها ويتاقى فيها القياس والاستحسان كما ذكرنا قايماخذ كل واحد منها مسلوخة من
 صاحبه ولا يضمنه لانه وكيله فيما فعل دلالة فان كانا قداكلا ثم علمنا فيلجمل كل واحد منها صاحبه
 ويجزيها لانه لو اطعمه في الابتداء يجوز ان كان غنيا فكداله ان يحلله في الانتهاء وان تشاحا فلكل واحد
 منهما ان يضمن صاحبه قيمة لحمه ثم يتصدق بتلك القيمة لانها بدل عن اللحم فصاركها لو باع اضحية
 وهذا لان التضحية لها وقعت عن صاحبه كان اللحم له ومن تلف لحم اضحية غيره كان الحكم ما
 ذكرناه ومن غصب شاة فضحى بها ضمن قيمتها وجاز عن اضحيته لانه ملكها سابق الغصب بخلاف بالو
 او دغ شاة فضحى به لانه يضمنه بالذبح فلم يثبت الملك له الا بعد الذبح والله اعلم به
 فلا يجوز

كتاب الكراهية

بما عدا ما ذكره في الدرادية والاشارة الى ان هذا الكتاب من كتب

قال رضي الله عنه تكلموا في معنى البكروه والمروى عن محمد نسان كل بكروه حرام الا انه لها يحد
 فيه نصا قاطعا لم يطلق عليه لفظ الحرام وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه الى الحرام اقرب وهو يشمل
 على فصول منها فصل في الاكل والشرب قال ابو حنيفة يكره لحم الاقن والبانها وابوال ابل و
 فان بائع ما ذبحه من بغيره من لحم

له قوله الدورق في دوران الارب الدورق كميال الشرب وقال ابن وريدهما الدورق الذي يستعمل فاجمعي عرب كلاني الجمرة والمراد به من الجواهر التي يكون فيها الحنطة عند الطحن
 ينزل منها الحنطة الى قصب الرمي ١٢ غن
 له قوله تشا ماشا جربك ويكره يرضى كرون بركارى تاوقت تشوق وشوق تشاح الرصدان على الارض لا يريد ان يفتوا من له قوله رضا كما لو باع الخ بغيره انما باع اضحية واشترى بثمنها فربما
 فلو كان غير ما تضمن من الاول لتصدق بافضل على ان يشتره ولو لم يشتره حتى مضت ايام التصدق بثمنه ١٢ ع
 له قوله ومن تلفت ان تخلف بقوله وان تشاحا يعني ان تشاحا من الخيل كان كواحد منهم فلتعلم
 من غير ما جردت تلفت في حقيقته ما جردت كان الحكم في ذكرا وذكورا فكل واحد منهما ان يضمن صاحبه قيمة ١٢ ع
 له قوله لان الحكم اذا ذبحوا من بغيره من لحم
 اضحية في ذبحه من بغيره من نفسان من المالك يتباينون الذابحون المالك لانهم ان الذابحة حصلت على المالك في قوله وان تشاحا يعني ان تشاحا من الخيل كان كواحد منهم فلتعلم
 لان عانة مسائل كل واحد منها المتعلق من اصل او فرع تزوير الكراهية الاترى ان في وقت الاضحية في ايام الخوف والفتن في الاضحية بغير الصورت وعلب اللين وغيرها من المسائل كيف تحققت الكراهية في
 كتاب الكراهية ايضا ١٢ ع
 له قوله الا انه لما لم يمدح اى اذا وجدها يثبت القول في المصنوع بالتحريم او التحليل وفي غير مصنفه يقول في الحل لا باس وفي المرتبة اوله يوكل ١٢ ع
 له قوله لحم الاقن
 خص الاقن من شمول الكراهية ثم سار الجمل من تنقيح عطفه الالبان عليه ١٢ ك

قال ابو يوسف ومحمد لا يباس بالبول الا بول وتأويل قول ابي يوسف انه لا يباس بها للتداوى وقد بينا
 هذه الجملة فيما تقدم في الصلوة والذباح فلا نعيدها واللبين متولد من اللحم فاخذ حكمة ^{قال ولا}
 يجوز الاكل والشرب والادهان والتطيب في انية الذهب والفضة للرجال والنساء لقوله عليه السلام
 في الذي يشرب في اناء الذهب والفضة انما يجرح في بطنه ^{نار حبهته واني ابو هريرة بشراب في اناء}
 فضة فلم يقبله وقال نهانا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا ثبت هذا في الشرب فكذلك في
 الادهان ونحوه لانه في معناه ولانه تشبه بزى المشركين وتنعرونه المترفعين والسرفين وقال في الجاه
 الصغير يكره ومراده التحريم ويستوى فيه الرجال والنساء لعموم النهي وكذلك الاكل ببلعة الذهب
 والفضة والاكتمال ببيل الذهب والفضة وكذلك ما شبه ذلك كالمكحلة والمراة وغيرهما لما ذكرنا
^{قال ولا يباس باستعمال انية الرصاص والزجاج والبلور والعقيق وقال الشافعي يكره لانه في معنى الذهب}
 والفضة في التفخيره قلنا ليس كذلك لانه ما كان من عاداتهم التفخير بغير الذهب والفضة ^{قال ويجوز}
 الشرب في الاناء المفضض عند ابي حنيفة والركوب في السرج المفضض والجلوس على الكرسي المفضض و
 السرير المفضض اذا كان يتقى موضع الفضة ومعناه يتقى موضع الفم وقيل هذا موضع اليد في الاخذ
 وفي السرير والسرج موضع الجلوس وقال ابو يوسف يكره ذلك وقول محمد يروى مع ابي حنيفة ويروى مع
 ابي يوسف وعلى هذا الخلاف الاناء المصنوب بالذهب والفضة والكرسي المصنوب بهما وكذا اذا جعل ذلك
 مصنوب مناب ساقين يركب روضا والباب ابي الحسن ساءد في الفقه الرب ١٢

له قول وتأويل قول ابي يوسف رداً على الاحتجاج الى التاويل الى قوله وعلى قول محمد فظان لول باول كبحر طارعه خمس
 عند ابي حنيفة والى يوسف كل له قول فانه ذكره بر عليه بن الخليل على قول ابي حنيفة في رواية هذا الكتاب حيث جعل لينة صلا على ما سراسر واكل محمد راجع ان
 يقال ببوله فانه ذكره في غير ما هو المطلوب من كل واحد منها لمان التصور من تحريم محمد نقل اكل الجهاد ولا يوجد ذلك في اللبن كحان شربة ما ساس ١٢ ع
 فعل الادلون نارة جبهه بارخ وعلى الثاني بالذهب ١٢ حمير ^{له قول يكره في العيب} من العتق نصيب الاراد ومنه ايردا من بربر الفعل اذ يروى عنه في حجة وتفسيره لا يبرى
 يرسل بالمان في الوكوس من ربح اناكرو تفضير محمد يعبروت فليس بذلك ^{له قول محمد واني ابو هريرة ارجعت فرب من ابى هريرة وهو في الكتب الستة} من عتق من رول
 استحق صفة فانه جرى في امانه فنه فقال ان سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الخبز ولا الديران ولا تشربوا في انية الذهب والفضة
^{له قول لا تلبسوا في امانه} فانه في سنة ان كانها استعمالها بالخرق والاطراف والاقلام يوقا ان ران الحرم هو ان يات في الذهب والفضة ويصعب
 قال صاحب النهاية لكان ذكرها صاحب الزبير في الجامع الصغير وارى ان جعلت لما ذكره المصنف في المحلة فان الحكم لا يباين فيفضل منها حين
 المرفعين اي الشبهين يقال ان اى نمبر وارتز الشبهة اي العتق كذا في البروان ١٢ عن

له قول والمرأة قال ابو حنيفة لا يباس بجلته المرأة من العتق اذا كانت المرأة حرة وانا ابو يوسف لا يفرق بينا ثاوية ١٢ والاحتجاج
 البيان ^{له قول الرصاص بالفضة} ازريروان وروى عنه است سفير اقلعني كمنزوبه اكله الا سرب كونه ١٢ ^{له قول} والبلور والعقيق ويجوز استعمال الادلون في الصغار يروى عن عبد الله بن
 بريدة ان قال انما جازوا الشمس اشهره وسلم فاعرضوا له في نوز من صفة صراة الجباري والبولود وغيرهما ١٢ ^{له قول} في انا المفضض اي المرفوق بفضة كذا في الدر الخار وقال في الدر الخار
 القاسوس يقال لكل منقش حزين مزوق ١٢ ^{له قول} عند ابي حنيفة يروى ان هذه الامانة وقعت في مجلس ابي جعفر الدواني واليه صفة تروى عنه من قولها
 لانه يقول فقال ان وضع فاه في موضع الفضة يكره ولا فاعقل لانه من ابن ذلك فقال الاربث وكان في اصبغ خاتم فضة فرب من كثر اكرهه ذلك فوقف الكل وتجب
 والعباب وما شبه ذلك ^{له قول} وكذا ان اى ابو محمد اي المفضض في فصل سيف وسكين افضي قبضتها واجام اوركاب ولم يمنع بدموضع الذهب والفضة ١٢
 وروى عنه في موضع الفضة يكرهه اي المشركين في انا المفضض اي المرفوق بفضة كذا في الدر الخار وقال في الدر الخار وقال في الدر الخار وقال في الدر الخار

الدراية في تخرىج احاديث الهداية

كتاب الكراهية - حديث الذي يشرب من اناه الذهب والفضة انما يجرح في بطنه نار حبهته متفق عليه من حديث اسلمة وليس عند الجباري
 ذكر الذهب واخرجه مسلم في رواية الاكل ايضا والد الرضى من حديث ابن عمر في انية الذهب والفضة اذ في حديث من ذلك حديث انا ابو هريرة انا بشراب في اناه فضة
 فلم يقبله وقال نهانا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لواءه من حديث ابي هريرة وانها هو في الصحيح عن حد يفة .

على منعهم يخرج ولا يقعد الا في ذلك شين الدين وقتح باب المعصية على المسلمين والحكى عن ابي حنيفة في الكتاب كان قبل ان يصير مقتدى ولو كان ذلك على المائدة لا ينبغي ان يقعد وان لم يكن مقتدى لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وهذا كله بعد الحضور ولو علم قبل الحضور لا يحضر لانه لم يلزمه حق الدعوة بخلاف ما اذا هجم عليه لانه قد يلزمه ودلت المسألة على ان الملاهي كلها حرام حتى التغنى بصرب القضيب وكذا قول ابي حنيفة ان تبليت لان الابتلاء بالمحرم يكون فصل في اللبس قال لا يحل للرجال لبس الحرير ويحل للنساء لان النبي عليه نهى عن لبس الحرير والديباية وقال انما يلبسه من لا خلق له في الاخرة وانا حائل للنساء بجديث اخر وهو لم يرد عادة من الصحابة رضى الله عنهم منهم على رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج وباحدى يديه حرير وبالاخرى ذهب قال هذا ان محرابان على ذكورا امتي حلال لاننا نهم ويروى حل لاننا نهم لان القليل عفو وهو مقدار ثلثة اصابع او اربع كالاعلام والمكفون بالحرير لباروى انه عليه السلام نهى عن لبس الحرير الا موضع اصبعين او ثلث او اربع اراد الاعلام وعنه عليه السلام انه كان يلبس جبة مكفوفة بالحرير قال ولا يباس بتوسده والنوم عليه عند ابي حنيفة وقال لا يكره وفي الجامع الصغير ذكر قول عبد الواحد ولم يذكر قول ابي يوسف وانا ذكرا القدورى وغيره من المشايخ وكذا الاختلاف في ستر الحرير وتعليقه على الابواب لها العمومات ولانه من زنى الكاسرة والجبايرة والتشبه بهم حرام وقال غيره رضى الله عنه اياكم وزي الاعاجير وله

١٤ قوله من زنى الكاسرين الذين لان مقتدى امام في الدين قوله اياها على خلاف الدين استخفاف بالدين في نظرنا فتر ١٢ اعطى **١٥** قوله وقتح باب المعصية الخ فان رما بعقد البعض الخ من يراه ساكتا يعنى ذلك بين يديه فيكون فيه ثقب باب المعصية على المسلمين ١٢ كافي **١٦** قوله لا يكره من الدعوة لان اجابة الدعوة انما يكره اذا كانت الدعوة على وجه السنة وهذا اذا كان لا يكره من حضوره وان كان لا يكره ان يكون من باب التمسك بالشر كمنه قوله في محلات ما اذا هجم عليه الخ يفتنه على اللعب او الغنا من غير ذلك ومن ذى الالبسة ١٢ من شه قوله وروى المسألة الخ لان قوله العلق والسلب والغنا يفرضه في اللعب والغنا والفعل والجموع واللبس قال عليه السلام لاهو المؤمن باطل الا في ثلثة ايام فخر في رواية لا يكره من توسد ولا يكره من ردى الكفن من يده ثلثة كنان على طهر الكلام في الغنا قال يعنى وقت المسألة على ان يجر الغنا والاستماع للمعصية بقوله عليه السلام استماع اللباس معصية واللبس من ثياب الغنا الخ **١٧** قوله على ان الهدى الخ ومن ذلك ضرب التوبة المتعارفة في التلبس فلا يباس به الا في ثياب من ثلثة اوقات استكرهت ثلثة ثياب العصور ثلثة ثيابها فبعد العطل لا شارة الا لغرفة الفزع وبعد العشاء الا لغرفة الموت وبعد العشاء الليل الا لغرفة البعث ١٢ وقدر **١٨** قوله لان ابتلاء بالحرير ومنه انما استماع التوراة بالاجان معصية والى والاسماع **١٩** كافي **٢٠** قوله من يلبس الخ قلت ما حدثننا الاول اخرجها الجاهل ومن الغرض في تامل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول باللبس الحرير ولا يباس به والثاني اخرجها البخارى وسئل عن من انظاب لى حلة سراه عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتهيت بذه فلبيستنا لو اتممت ولو لم يلاذقوا عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يلبس الحرير في الدين من لا يملك لى الاخرة **٢١** من **٢٢** قوله الحرير لانه يجره الطير حتى التوب التخذ من سراه في جميع الفرائق الحرير كان حراما وقدمه سراه والى التوب الذي سراه وحمله التوب منهم امام المفسرين **٢٣** قوله وانا فعل للسياج الخ لا يكره الحرير والحل ما استدل على الحرير بقوله عليه السلام انما يلبس من لا خلق له في الاخرة وروى في الدر والاشترى لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٢٤** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٢٥** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٢٦** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٢٧** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٢٨** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٢٩** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٣٠** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٣١** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٣٢** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٣٣** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٣٤** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٣٥** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٣٦** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٣٧** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٣٨** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٣٩** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٤٠** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٤١** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٤٢** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٤٣** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٤٤** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٤٥** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٤٦** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٤٧** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٤٨** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٤٩** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٥٠** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٥١** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٥٢** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٥٣** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٥٤** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٥٥** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٥٦** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٥٧** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٥٨** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٥٩** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٦٠** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٦١** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٦٢** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٦٣** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٦٤** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٦٥** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٦٦** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٦٧** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٦٨** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٦٩** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٧٠** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٧١** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٧٢** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٧٣** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٧٤** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٧٥** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٧٦** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٧٧** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٧٨** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٧٩** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٨٠** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٨١** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٨٢** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٨٣** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٨٤** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٨٥** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٨٦** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٨٧** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٨٨** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٨٩** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٩٠** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٩١** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٩٢** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٩٣** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٩٤** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٩٥** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٩٦** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٩٧** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٩٨** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **٩٩** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها **١٠٠** قوله يلبس من ثياب الغنا الخ انما من لزم ان يقول انما فعل للسياج بحيث اخرجها من ثيابها

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير الا موضع اصبعين او ثلثة او اربعة مسلم من طريق حمادة عن الشعبي عن سويد بن غفلة بن عمر به قال الدارقطني له يرفعه غير حمادة وهو مرسوق ورواه داود وبيان ابن ابي شيبة وابن ابي السقر عن الشعبي به موقوفنا انتهى واخره الشافى وهو في المتفق من طريق ابي ابي عثمان اتا تاكاتب عمر ونحن مع عتبة بن فرقد اذ رجحنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الحرير الا هلك او اشتار به مبيد التين ثلثان الهام اذ في الباب عن ابن عباس انها لى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصمت من الحرير اما المعلوم وشبهه فلا يباس اخرجها الشافى حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس جبة مكفوفة بالحرير وسئلوه من حديث اسماء بنت ابي بكر ليلطف فاخرجت جبهه طيالية كسرية لينة لينة ديباج ودرجها مكفوفتان بالديباية ولاف داود جبة مكفوفة الجيب والملمين والغرفيين بالديباية **حديث** واياكم وزي الاعاجير ابن حبان والحارث بن ابي اسامة والبيهقي في الشعب من حديث ابي عثمان قال اتا تاكاتب عمر باذرجحنا ونحن مع عتبة بن فرقد ابا عبد نازي داد انزروا واعتلوا ورواها بخلاف واقطعوا السراويلات وعليكوبسا من ابيكوا اسمعيل واياكم والتعمد وزي الاعاجير وعليكوبسا بنس خانها حصار العرب واخشونوا واخلوا لغوا ورواها الاغراض وانزروا الحد يث وبعضه عنده مسلم طيب ما استدله المصنف على كراهية توسد الحرير واهى منه

خاتم تحديد فقال مالي ارضي عليك حلية اهل النار ومن الناس من اطلق في الحجر الذي يقال له
 لشبانه ليس بحجر اذ ليس له ثقل والحجر واطلاق الجواب في الكتاب يدل على تحريمه والتختم
 بالذهب على الرجال حرام لما روينا وعن علي رضي الله عنه ان النبي عليه السلام نهى عن التختم
 بالذهب ولان الاصل فيه التحريم والاباحة ضرورة التختم والنموذج وقد اندفعت بالادنى وهو الفضة
 والحلقة هي المعتبرة لان قوامها غير بها ولا معتبر بالفص حتى يجوز ان يكون من حجر ويجعل الفص
 الى باطن كفه بخلاف النسوان لانه تزين في حقهن وانما يتختم القاضي والسلطان لحاجته الى التختم
 فاما غيرهما فالفضل ان يترك لعدم الحاجة اليه قال ولا بأس بسائر الذهب يجعل في حجر الفص
 في ثقبه لانه تابع كالعلم في الثوب فلا يعدل بسأله قال ولا تشد الاضنان بالذهب وتشد بالفضة وهذا
 عند ابي حنيفة وقال محمد لا بأس بالذهب ايضا وعن ابي يوسف مثل قول كل منهما لهما ان
 عرفة بن اسعد اصيب انفه يوم الكلاب فاتخذ انفاً من فضة فانتن فامر النبي عليه السلام
 بان يتخذ انفاً من ذهب ولا يبي حنيفة ان الاصل فيه التحريم والاباحة للضرورة وقد اندفعت
 بالفضة وهي الادنى فبقي الذهب على التحريم والضرورة فيما روى لم تنفذ في الافن ودونه حيث
 انتن قال ويكره ان يلبس الذكور من الصبيان الذهب والحديد لان التحريم لما ثبت في حق الذكور
 وحرم اللبس حرماً للباس كما تحرمها حرماً شربه حرماً سقيه قال وتكره الخرق التي تحبل فيمسح بها
 العرق لانه نوع تجبر وتكبر وكذا التي يمسح بها الوضوء او يخط بها وقيل اذا كان عن حاجة لا يكره وهو
 الصحيح وانما يكره اذا كان عن تكبر وتجبر وصار كالتربيع في الجلوس ولا بأس بان يربط الرجل في اصبعه او
 خاتمه الخيط للحاجة ويسمى ذلك الترم والرتمية وكان ذلك من عادة العرب قال قائلهم شعرا ينفعتك
 اليرقان هبت بهم كثيرة ما توصى وتعدا الترم وقد روى ان النبي عليه السلام مر ببعض اصحابه بذلك
 فقلت من هذا الذي يتوضأون به قالوا هذا الذي يتوضأون به قالوا هذا الذي يتوضأون به قالوا هذا الذي يتوضأون به

له قوله من الخلق واليه مال الامم الرضى فانه قال والاصح ان لا بأس به كالتين فانه عليه السلام كان يتيمم بالطين وقال تتختموا بالعقيق فانه سبأك كالكسرة
 حرمان الحريش ومن الناس من جزأ تختم بالذهب لما روى عن البراء بن عازب ان ابيس خاتم ذهاب والنبي عن استعمال الذهب والفضة سواء فعل العتمة
 فقلت في الاخر والجواب انه سورج حمير ان مسعود بن النعمان بن النبي عليه السلام لم يمت ذلك اع ١٢ اع ١٢ قوله وعن ابي يوسف رحمه الله ان النبي المشايخ في قول ابي يوسف
 قوله في البيضة من كفا ذكره الكوفي وذكر في الامالي قوله من قول حمير اع ١٣ اع ١٣ قوله يوم الكلاب يرفع الكلاب تخفيف الامم ما وقيل اسم ودين
 في قوله ينفعتك في الافن وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم قد نزع الضرورة في الافن بدون اخذ من الذهب اع ١٤ اع ١٤ قوله وبه راجح ذلك لان العصب
 ليعت قولك ذلك اع ١٥ اع ١٥ قوله وهو الصحيح لان عاتر المسلمين استعملوا هذا في البلاء لرفع الذي واره السلطان حسنا فهو من النرسن اع ١٦ اع ١٦ قوله والرتمية
 كان يربط في العنق او في اليد في الجاهلية لرفع الحنة من اشمع في زعمهم وجرى عند ذكروا ولا يمان انه كقول الرتبة صباح لانها ليست كالتيمم
 يست ان تلم ذلك من مست قديمه بالبر رتبة كبره كفتت بنده حيث يداون جرحي كفتت يداون جرحي كفتت يداون جرحي كفتت يداون جرحي كفتت يداون جرحي
 وكفتت بالاشرفي ان زلت بك يداون حيث يداون جرحي كفتت يداون جرحي كفتت يداون جرحي كفتت يداون جرحي كفتت يداون جرحي كفتت يداون جرحي
 فاذا رجع من سفره واما على تلك الخصال قال محمد بن ابي حنيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم قد نزع الضرورة في الافن بدون اخذ من الذهب
 حيث يبر الى بيته فترديه يعني ان ذلك كانت غيضة تحفظ نفسها وان لم يكن كذلك فاجلته فيا لكذا قال ابو بصير يوسف بن الحسن والتغاب
 انفتحت من اهل العنق بل يفتك اليوم لم يظلم من القياس في كلام العرب والعقار وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم قد نزع الضرورة في الافن بدون اخذ من الذهب
 هذا المشهور والروى من انفتحت الامم بالبيت كبر الترم في العنق وليس ذلك بقياس لان ثوب التاكيد لا يدخل في العنق الا اذا روي في العنق كذا في الغاية
 قولك ذلك يعني يربط الخيط في اصبعه ليعت ذلك اع ١٧ اع ١٧ قوله وهو الصحيح لان عاتر المسلمين استعملوا هذا في البلاء لرفع الذي واره السلطان حسنا فهو من النرسن
 اع ١٨ اع ١٨ قوله وهو الصحيح لان عاتر المسلمين استعملوا هذا في البلاء لرفع الذي واره السلطان حسنا فهو من النرسن اع ١٩ اع ١٩ قوله وهو الصحيح لان عاتر المسلمين استعملوا هذا في البلاء لرفع الذي واره السلطان حسنا فهو من النرسن

النظر الى موضع الاحتقان من الرجل لانه مداواة ويحجز للمرض وكذا للهرال الفاضل على ماروي عن

ابي يوسف لانه اشارة المرض قال وينظر الرجل من الرجل الى جميع بدنه الى ما بين سرتيه الى ركبته

لقوله عليه السلام عورة الرجل ما بين سرتيه الى ركبته ويروى ما دون سرتيه حتى تحاوز ركبته وبهذا ثبت ان

السرة ليست بعورة خلافا لما يقوله ابو عصبة والشافعي رخصها الله والركبة عورة خلافا لما قاله الشافعي و

الفخذ عورة خلافا لصاحب الظواهر وما دون السرة الى منبت الشعر عورة خلافا لما يقوله الامام ابو بكر

محمد بن الفضل الكمازي رده معتمدا فيه العادة لانه لا معتبر بها مع النص بخلافه وقد روي ابو هريرة

رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال الركبة من العورة وايدى احسن بن علي رضي الله عنهما

سرتيه فقيل لها ابو هريرة رضي الله عنه وقال عليه السلام لجرهد واخذك اما علمت ان الفخذ عورة وان

الركبة ملتقى عظم الفخذ والساق فاجتمع المحرم والمبيح في مثله يغلب المحرم وحكم العورة في الركبة اخف

منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السوءة حتى ان كاشت الركبة ينكر عليه برفق وكاشت الفخذ

يعنف عليه وكاشت السوءة يودب ان لجر وما يباح النظر اليه للرجل من الرجل يباح المس لانها فيما

له وكذا للهرال الفاضل ان قيل ان المحققة تنزل ما كمن الهرال فدا بس بان يبرك ذلك الموضع للمحقق على ماروي عن ابي يوسف ويند صريح لان الهرال العاشق نوره من غير ان يكون عورة الدق والسلم كك

سنة قوله خلافا لما يقوله ابو عصبة بن يوسف من مائة الرواية فانه يقول ان السرة احدى العورة فيكون من العورة كالركبة وقول الشافعي بالعلف على ان السرة في آفات ان السرة عورة عندنا كما ذكره ابن ابي عمير

احد ما ذكرنا من تبديل اليمين في آفات ان السرة عورة فلو ان السرة احدى العورة فيكون عورة كالركبة وبهذا تعليل انما يستقيم بقول بان الركبة عورة والشان ان الشافعي جعل في آفات ان الركبة

ليست بعورة بقوله انما صدقوا فليكون من العورة لان الحمل يدخل في المحرم ويخص على ان السرة ليست بعورة وبان التعليل في الميسر ولكن في الاسرار نوع اشارة الى ان الشافعي جعل السرة من العورة

ولم يجعل الركبة من العورة ١٢ ناهية سنة قوله والشافعي في السرة والركبة ثلث روايات عن الشافعي اعدان السرة عورة والركبة ليست بعورة كما هو معلوم كلام الصنف والثانية انها ليست بعورة من كانهن

وجزا الشافعية والثالثة انها مؤخرتان ١٢ انت سنة قوله خلافا لصاحب الظواهر لصاحب الظواهر قوله ان فلما اذا التفتي بهما سوتهما والاراد السوءة العورة الخلفه والاراد الجواب انما يخص الشان بالركبة ليدل على انه يفرق بين

هه قوله الكمازي في كاشت السوءة في الركبة ثلث روايات عن الشافعي اعدان السرة عورة والركبة ليست بعورة كما هو معلوم كلام الصنف والثانية انها ليست بعورة من كانهن

في العلم ان ذلك الموضع مكان فيه ضرورة فاجب النظر الى ذلك للمثل ١٢ من سنة قوله لانه لا مستريح لجره من الفعل الكمازي وسئل بقوله ولولاه السرة الى منبت الشعر عورة ١٢ سنة قوله

وقد روي لجره عن قول الشافعي وويل على من يكون العورة ١٢ سنة قوله ان قال الكمازي قلت غريب من حديث ابي هريرة ولفظ في شروط الصلوة من حديث علي بن عبد الرحمن ولفظ في حديث علي بن عبد الرحمن

قوله لجره يروى ما دون سرتيه حتى تحاوز ركبته ويروى ما دون سرتيه حتى تحاوز ركبته ويروى ما دون سرتيه حتى تحاوز ركبته ويروى ما دون سرتيه حتى تحاوز ركبته ويروى ما دون سرتيه حتى تحاوز ركبته

عن تحفة في مقال له النبي صلى الله عليه وسلم غطف فترك فاهما من العورة ١٢ سنة قوله في السوءة قال في ديوان الادب السوءة العورة والارادها سوءة العورة الخلفه وهي الفرجان لان عرضها منحع علمها وجرها سوى

ذلك اختلاف كما ذكرنا من ١٢

الدرية في تخريج احاديث الهدية

حديث ابي هريرة الكعبة من العورة تقدم في الصلوة من حديث علي بن ابي الحسين بن علي سرتيه فقلها ابو هريرة كذا في الحديث الحسن فخرج احمد وابن حبان

والبيهقي من طريق عمير بن اسحاق كنت امتي مع الحسن بن علي فقلنا ابو هريرة فقال الحسن الكعبة في عن بطنك حتى اقبل حينما آتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبله

فكشفت عن بطنه فقبل سرتيه وفي رواية الفهراني خضع عن بطنه ووضع يده على سرتيه حينما اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبله ما كمن الهرال فدا بس بان يبرك ذلك الموضع للمحقق على ماروي عن ابي يوسف ويند صريح لان الهرال العاشق نوره من غير ان يكون عورة الدق والسلم كك

ابن جرهد عن ابيه كان جرهد من اصحاب الصفة قال جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا ونحن في منكشفة فقال اما علمت ان الفخذ عورة هكذا اخبره ابو داود من الوجه

واخرجه الترمذي والحاكم بن طريق ابن عيينة عن ابي النضر عن زرعة بن مسلم بن جرهد عن جده جرهد قال مر ابني صلى الله عليه وسلم بجرهد فذكر عورة وعن رواية محمد بن

ابن الزناد اخبرني ابن جرهد . . . عن ابيه عن النبي صلوة صبره الحديث ومن رواية عبد الله بن محمد بن عتيق عن عبد الله بن جرهد الا سئل عن ابيه عن النبي صلوة الفخذ عورة

واخرجه الدارقطني من رواية ابن سفيان عن ابن الزناد حدثني ابي جرهد عن جرهد واخرجه احمد وابن حبان عن طريق مالك وقال ابن حبان من زعم انه زرعة بن مسلم فقد وهم

وفي الباب عن علي بن زرعة لا تكشف فخذك ولا تنظر الى فخذك ولا يسميت اخبره ابو داود ومن رواية ابن جرهد اخبرنا عن حبيب بن ابي ثابت عن عامر بن ميمونة عنه واخرجه

ابن ماجة والحاكم بن وجه اخر من ابن جرهد فقال عن حبيب وقال ابن ابي حاتم في العلل عن ابيه ليمعه ابن جرهد من حبيب ولا حبيب من عامر وعن ابن عباس

رضه الفخذ عورة اخبره الترمذي والحاكم وحمد والبيهقي والطبراني وعن محمد بن عبد الله بن حمش كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضى معي وعمره وجرها على باب داره فوضعت

مكشوفة فقال لي يا معمر غط فخذك فان الفخذ عورة اخبره احمد والطبراني والحاكم والطحاوي والبخاري في التاريخ وعلقه في صحيحه حديث ابن عباس وجرهد ويعد من هذه

الاحاديث حديث ابن عباس رضي الله عنه وسلم في ذات خبير تيسر الازار عن فخذ حتى ان النظر الى بياض فخذها الحديث اخبره البخاري هكذا الحديث عن مسلم بلطفه فاحسروا مال

الاسمعيلى الى ترجمتها قلت كس لا فرق في نظري بين الروايتين من جهة انه صلى الله عليه وسلم لا يعترض على ذلك لو كان حراما فاستوى الحال بين ان يكون حراما باختياره

او الحرف غير اختياره والله اعلم

فلا يطلق في الدواعي لا يفيض الى الوطى والرغبة في المشتراة قبل الدخول اصدق الرغبات تفضى اليه
 ولم يذكر الدواعي في المسبية وعن محمد انها لا تحرم لانها تحتتمل وقوعها في غير الملك لانه لو ظهر بها
 حبل لا تصح دعوة الحربى بخلاف المشتراة على ما بينا والاستبراء في الحامل بوضع الحمل لها روينا وفوات
 الشهرة بالشهر لانه اقيم في حقهن مقام الحيض كما في المعتادة واذا احتضت في اثنا بطل الاستبراء اولا
 المقدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل كما في العدة فان ارتفع حيضها تركها حتى اذا تبين
 انها ليست بحامل وقع عليها وليس فيه تقديرك في ظاهر الرواية وقيل يتبين بشهرين او ثلثة وعن
 محمد اربعة اشهر وعشروته شهران وخمسة ايام اعتبارا بعدة الحرة او الامة في الوفاة وعن زفرستان
 وهو رواية عن ابى حنيفة قال ولا بأس بالاحتياط لا سقاط الاستبراء عند ابى يوسف خلافا للمحمد وقد
 ذكرنا الوجهين في الشفعة والباخوذ قول ابى يوسف فيها اذا علم ان البائع لم يقربها في طهرها ذلك وقول
 محمدا فيما اذ قربها والحيلة اذ لم تكن تحت المشتري حرة ان يتزوجها قبل الشراء ثم يشترىها ولو كانت فاحيلة
 ان يزوجه البائع قبل الشراء او المشتري قبل القبض ممن يوثق به ثم يشترىها ويقضها او يقبضها ثم يطلق
 الزوج لان عندنا وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكد بالقبض اذ لم يكن فرجها حلالا له لا يجب الاستبراء
 وان حل بعد ذلك لان المعتبر اوان وجود السبب كما اذا كانت معتدة الغير قال ولا يقرب المظاهر ولا يمس
 ولا يقبل ولا ينظر الى فرجها بشهوة حتى يكفر لانه لها حرم الوطى الى ان يكفر حرم الدواعي للافضاء اليه لان
 الاصل ان سبب الحرام حرام كما في الاعتكاف والاحرام وفي النكحة اذا وطئت شبهة بخلاف الحوض
 فانها حرام الوطى ولا يمس الدواعي

له قول امدق الرغبات لتزويجها ما لم يحبل مقصوده منها ١٢ كفت له قول ولم يترك الاستحلال
 ذلك حيث تسمى الحكم من الاصل وهو المسبية الى الفرع وهو غير بائنه حرمه الدواعي في غير المسبية وما يمكن ان يحاسب عن ان التقديس منها بطريق الدلالة ولا يجد ان يكون للاتق ولا يحكم ليدل
 لم يكن للفتق به لعدم الدليل هناك ان حرمه الدواعي في هذا الباب يجتمع فلم يقل ما الشافعي واكثر الفقهاء ان كان علقا في المسبية امر او اصدوا ولا تقبلوا فاعلمت بقولها كان في غير امر ان الاضواء والزوج
 في غير الملك عندنا فاجتهدت ١٢ كفت له قول على ايها الشارة الى قول الاحتمال وقومها في غير الملك على اعتبار ظهور الحمل ودعوة البائع ١٢ كفت له قول
 كفت له قول ما بين اشارة الى قولها ان لا يحل حتى يضمن حملها ١٢ كفت له قول كما في المعتدة اى كان الشهر يقرب مقام الحيض في حق المعتدة اذا كانت من ذوات الاشهر ١٢ كفت له قول
 كما في العدة اى اذا كانت حرتها بالاشهر فزات الدم في نكاحها يجب الاحتياط بالحض ١٢ كفت له قول فان ارتفع حيضها اى انظر الى اوان البيض لا يطا حتى اذا تبين انها ليست بحامل جامعها لان
 المقصود من صلاة الرحم وقبوله منى مدة يدل على ان الحمل وكان ظهر ١٢ كفت له قول فان ارتفع اى ان اتباع جارية ممن تحض قبيضا فانرفع حيضها لا يحمل بعد ما بان حرمه عن ابى يوسف
 عن ابى حنيفة قال تركها اى لا يطا حتى يخرج ١٢ كفت له قول حتى اذا تبين ان الحمل اى انما مضت مدة فطمعت من الحمل فاعلمت المدة ولم يمس الحبل فاعلمت
 انما غير حامل فصار كواستبراء ما يجتمع نخل وطيبا ١٢ كفت له قول وقع عليها اى تقع ما من قولهم وقع الطير على اللحم والفسير الوترع بالجماع تفسير باحد الوترع ١٢ كفت له قول
 الرضا اى فان الرضا اشهر وعشرا قضى باليقع به الاستبراء بالشور فاذا مضت ولم يظهر الحمل على الوطى ووضه الرواية اخرى عن ان هذا التقدير يثبت في حق المرأة فانقضى بالبعث واستبراء ما بالشهور شهران
 وعشرا يام في عدة الوفاة فاذا مضت جاز الوطى ١٢ كفت له قول شهران وستة ايام وذا هو القول المرجوح البروقفتوى عليه اى من مضت للنفوس عن شغل توهم بالكنح في انا فان يعل
 للنفوس عن شغل توهم بملك يمين وهوره الى ١٢ كفت له قول رستان لا اكرهه حتى لو ولد البطن ١٢ كفت له قول وقد ذكرنا الوجوه اى وقد قول ابى يوسف قول محمد بن سيبان
 الاشارة الى مقال في الشفعة وجوان بياض من وجوب الاستبراء ووقع نفوسه فلا يلزم الاحتياط والاستبراء في الاسقاط بلزم الاحتياط والاستبراء اى انما يجب مسبية تمام المدة من الاحتياط وصحة
 الانسان عن اقتضاها فلو جاز الاحتياط في الاسقاط بلزم الاحتياط والاستبراء اى انما يجب مسبية تمام المدة من الاحتياط وصحة الانسان عن اقتضاها فلو جاز الاحتياط والاستبراء اى انما يجب مسبية تمام المدة من الاحتياط وصحة
 الارلان يزوجه البائع والقبض وغفت انه تزوجهما من عبوه او امهين رمالا يطبق الزوج فاحيلة لان تزوجهما على ان يكون امره يعلو حتى شاء ١٢ كفت له قول ثم يطلق الزوج ممن بعد القبض لانه ان
 طبقا قبل القبض كان على الشئى الاستبراء اذا انقضت اى اصح الروايتين من محمد لانه اذا طبقا قبل القبض فانما قبضها والقبض حكم التقدير لانه العقد صار كالمشترى اى في ذلك الحاله وليست في الكراه ولا عدة
 فيلزم الاستبراء ١٢ كفت له قول كما اذا كانت اى لعين اذا اشترى المعتدة وقبضها او قبضت عدتها بعد القبض لا يجب الاستبراء ان عدتها استحل الملك المؤكد بالقبض بل يمكن فرجها عدل للمشترى فلو يجب
 الاستبراء وقت استحلال الملك لم يجب بل هو حرم الاستبراء ١٢ كفت له قول المظاهر اى هذه المسئلة ليست من مسائل الاستبراء لكنها مذكورة في الجامع الصغير استبراء فان الكلام في الانسان في
 الاستبراء الى حرمه الدواعي في هذه المسئلة حرمه الدواعي ذكرنا وجوبنا بغير العقد بالقبض بالاستبراء وبغيره من غيره ١٢ كفت له قول حرام لان لو كان السبب عدل كان السبب ايضا عدل لان المقصود من
 مشروطينه السبب هو السبب كما في الاعتكاف لما حرم الوطى حرم الدواعي ايضا الاعتكاف في الحرة اذا وطئت شبهة حرم وطيبا قبل النكاح والعدة كذلك حرم الدواعي ١٢ كفت له قول

بيع السرقين ايضا لانه نجس العين فشابه العذرة وجلد الميتة قبل الدباغ ولنا انه منتفع به لانه يلقى في الاراضي لاستكثار الربيع فكان مال والمال محل للبيع بخلاف العذرة لانه ينتفع بها مخلوطا ويجوز بيع المخلوط وهو الهروي عن محمد وهو الصحيح وكذا يجوز الانتفاع بالمخلوط لا بغير المخلوط في الصحيح والمخلوط بمنزلة زيت خالطه النجاسة قال ومن علم بجارية انها رجل فرأى اخبر ببيعها وقال وكنتي صاحبا ببيعها فانه يسعه ان يبتاعها ويطلبها لانه اخبر بخبر صحيح لا منازعه له وقول الواحد في المعاملات مقبول على اي وصفت كان لما مر من قبل وكذا اذا قال اشتريتها منه او وهبها لي او تصدق بها على لما قلنا وهن اذا كان ثقة وكذا اذا كان غير ثقة وكبيره أي انه صادق لان عدالة المخبر في المعاملات غير لازمة للحاجة على ما مروا ان كان أكبر رأيه انه كاذب لم يسعه له ان يتعرض بشئ من ذلك لان أكبر الراي يقام مقام اليقين وكذا اذا لم يعلم انها فلان ولكن اخبره صاحب اليد انها فلان وانه وكله ببيعها واشترها منه والمخبر ثقة قبل قوله وان لم يكن ثقة يعتبر أكبر الراي لان اخباره حجة في حقه وان لم يخبره صاحب اليد بشئ فان كان عرفها للدول لم يشتريها حتى يعلم انتقالها الى ملك الثاني لان يد الدول دليل ملكه وان كان لا يعرف ذلك له ان يشتريها وان كان ذواليد فاسق لان يد الفاسق دليل الملك في حق الفاسق والعدل ولم يعارضه معارض ولا معتبر بأكبر الراي عند وجود الدليل الظاهر لان يكون مثله لا يملك مثل ذلك في حينئذ يستحب له ان يتنزه ومع ذلك لو اشترها يرجح ان يكون في سعة من ذلك لاعتماده الدليل الشرعي وان كان الذي اتاه بها عبدا او امه لم يقبلها ولم يشتريها حتى يسأل لان المملوك لا ملك له فيعلم ان الملك فيها لغيره فان اخبره ان مولاه اذن له وهو ثقة قبل وان لم يكن ثقة يعتبر أكبر الراي وان لم يكن له رأى لم يشتريه لقيام الحاجر فلا بد من دليل قال ولو ان امرأة اخبرها ثقة ان زوجها الغائب مات عنها وطلقتها ثلثا او كان غير ثقة واتها بكتاب من زوجها بالطلاق ولا تدري انه كتابه ام لا لان أكبرها ايها انه حتى بعد التحري

له قوله فكان مال لان المال بايتول اي يد بزوجت الحاجة وقد يقول المسلمون الرقيق وان متغلبه من غير نكاح من احد من السلكت ١٢ عن سله قوله ويجوز بيع المخلوط لان المخلوط مال عندنا يجوز بيعه وسما سنة العين تمنع الاكل والانتخ الانتفاع في بيع ذلك لا وجود الانتفاع ١٢ عن سله قوله بمنزلة زيت الخ يعني ان الزيت المخلوط بالنجاسة يجوز بيعه ويجوز الانتفاع به بالاستصباح اتفاقا فكذا العذرة المخلوط بالزيت الغالب يجوز بيعها فاسما عليه والجامع كونهما منتقيا مالان الناس متفقون بما ١٢ عن سله قوله ما مر من قبل في فصل الاكل والشرب في قول من ارسل اجير له تجوسا وبذالان غير الواحد في المعاملات مقبول من غير شرط العدالة وفي المخرج ١٢ عن سله قوله ما قلنا انشارة الى قوله لانه غير صحيح لاننا نزلنا ١٣ عن سله قوله اذا كان ثقة ان مراد المصنف بقوله لا كان ثقة اذا كان عدلا ولقوله اذا كان غير ثقة اذا كان غير عدل وتعليقه بقوله ان عدل المخبر في المعاملات الخ دليل واضح على كون مراده بغير الثقة غير العدل والثقة العدل فثبت ان نكاح من ذلك وبين قول من ارسل اجير له تجوسا ما قلنا ان عدل المخبر في المعاملات الخ دليل واضح على كون مراده بغير الثقة غير العدل وثول بعض جزديات غير الثقة في الحكم السابق ولا يضر فيه ان كل مرادها تفصيل لما جملة في ما قبل ولا بد من ان يفيد التفصيل ما يفيد الاجمال انت سله قوله على ما مر انشارة الى ما قال في فصل الاكل والشرب ان قول الواحد بشئ في المعاملات وفي المخرج ١٢ عن سله قوله وكذا اذا لم يعلم الخ بما الذي قلنا فيما انما لا يجازية في غير فلان انما لا يشرى في بيعه ومبيعا وقال وكذا اذا لم يعلم الخ ١٢ غاية البيان سله قوله في حق الذي في حق نفسه في بيعه وقوله ليس ولكن لفه ان ولكن غير حجة في حق غيره فيما يربح اليه وقد قول وكنتي واشترت من فلان من غير نكاح او كراي ١٢ عن سله قوله في حق الفاسق والعدل اي في حق الناس كافة لان اليد دليل الملك شرعا والفاسق والعدل في كل ما سوا حتى اذا نزع غيره فاقول لا يدخل من كره في بيعه ان يشتره بالملك ١٢ عن سله قوله لا يملك مثل ذلك كسرة مشوا في يده غير يملك شيئا اولي كتابا في ثياب بل من في بائنه من جوانب لذلك فيظن كل واحد من سابق لذلك العيون فكان التزهر عن شراره افضل ١٢ عن سله قوله وان كان الذي اتاه الخ اذا انما جملة ما يجازية في بيعه حتى يسأل الخ ١٢ عن سله قوله ان كراي فان كان كرايها تصادق ممتدة وان كان كرايها اذ كاذب لم يشتريه من ذلك ١٢ عن سله قوله لم يشتريها اي لم يشتريها من غير وجود المانع ولكل وهو الرقيق وهو من قوله لقيام الحاجر بالاراء لانه ان الرق حاجر من التفرقت اي ما نزع من فلان ليوصله ويل على غير ما ليد ١٢ عن سله قوله ولو ان امرأة الخ بغيره المسلم مع ما بعد ما في قوله وانما باع المسلم من مسائل كتاب الاستحسان ذكر ما يستأنف لعل على مسالة الجامع الصغير ١٢ عن

به تسقط عنه التده وان لم تقم اولا تسقط لانه متاول فيه وكراهه ابو يوسف ومحمد التسليح عليهم تحذير اللهم
 ولم ير اوحى فيه به باسا ليشغلهم عما هم فيه قال ولا بأس بقبول هدية العبد التاجر واجابة دعوته واستعارة
 دابته وتكره كسوته الثوب وهديته الدراهم والدنانير وهذان الاستحسان وفي القياس كل ذلك باطل لانه
 تبرع والعبد ليس من اهله وجه الاستحسان انه عليه قبل هدية سليمان رضي الله عنه حين كان عبدا وقبل
 هدية بريدة رضي الله عنها وكانت مكاتبة واجاب ربه من الصحابة رضي الله عنهم دعوة مولى ابي اسيد
 وكان عبدا واولان في هذه الاشياء ضرورة لا يجهد التاجر بدامنها ومن ملك شيئا يملك ما هو من ضروراته ولا
 العبدية والاضاعة وتجرها

لنه قول ليس من التاجر لانه التاجر لا يقدر على شي لان ابي يرد
 مملوك مولى فلما ملك التوفيق لا يقدر كونه ملك التجارة دون التبرعات ١٢ له قول رطل بربيرة ابرهة كانت مكاتبة لبيد مال واستمانت في ثمان مائة رضي الله عنها فماتت
 ان شاء الملك اشترى بنم وافتقد والوالي قالوا ان رضي الان يكون الالوان فذكرت ذلك رسول صلى الله عليه وسلم فقال الولدان اشترى ما شئت واخذت ثمان الناس يتعهدون عليهما ودي
 تهنيت عليا فغير ما روى عليا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدمت البيروني واولا قدر ترضي من المثل فقال المبعوث ان لبيد ليس من التاجر فماتت بربيرة فماتت بربيرة ابن زياد
 وسلم ابو داود والنسائي والترمذي وان بربيرة لم تكن من مشرفة واولا قدر ترضي من المثل فقال المبعوث ان لبيد ليس من التاجر فماتت بربيرة فماتت بربيرة ابن زياد
 مكاتبة علي فماتت اراقه فماتت من كان تبارك اشترى ١٢ مولى مولا علي لم يزل يرضه حتى مات في سنة ١٢ مولا علي لم يزل يرضه حتى مات في سنة ١٢ مولا علي لم يزل يرضه حتى مات في سنة ١٢
 صلى الله عليه وسلم بعد الرضوخ والبيع والجزية وتبريد دعوة الملوك ١٢ له قول رطل بربيرة ابرهة كانت مكاتبة لبيد مال واستمانت في ثمان مائة رضي الله عنها فماتت
 فماتت بربيرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رطل بربيرة ابرهة كانت مكاتبة لبيد مال واستمانت في ثمان مائة رضي الله عنها فماتت بربيرة ابن زياد
 ما اوتوه فلما ماتت غيب ابي الخليل فلا يجتمعون اليه فسد باب التجارة فصار هذا من ضروراته ١٢

الدراية في تخرج احاديث الهدية

ابن حاتم عن ابيه والي زعمه اخطاه فيه سويد واما هو عن ابن جحان عن ابن ابي حنيفة عن النبي صلعم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ارواه البهت وغيره عنه قال ابو الحارث وقد رواه ابن عيينة
 عن ابن ابي حنيفة عن رجل عن ابى الاشعث وهو رسول ايضا وعن عمرو بن وهب اخبره الطبراني في الاوسط وذكره ابن حبان في الضعفاء في ترجمة المنذر بن ابي داود وعن عطاء
 تال رايت جابر بن عبد الله وجابر بن عمير يريان في اهل اهدما فقالوا لا اخراست قال نعم قال اما سمعت رسول الله صلعم يقول كل شئ ليس من ذكرا لله تعالى فهو ربه
 ولعب وفي لفظ فهو سهو ولغو الاربعه ملاعبة الرجل امراته وتاديبه فرسه ومشي الرجل بين الغرضين وتقلد الرجل السباحة اخبره النسائي والسميني والطبراني والبخاري واسناد
 حسن صحيح من لعب بالمشط فمحل التورث شريكه ما تمس يده في دم خنزير يسلع من حديث بريدة بلفظ من لعب بالترد شريكه ما تمس يده في دم خنزير فهو ربه ولعاري المشط فمحل
 ذلك وورد فيها احاديث واهية عنها عن ابى هريرة قال مر رسول الله صلعم يقول لعبيون بالمشط فقال ما هذا الكوبة المراد عنها عن الله من يلعب بها اخبره العجلي وابن
 حبان في ترجمته مطهر بن اليهم وهو متروك وفي رواية متروك كان مجبول ان يصاد عن وائلة الا سقط رده ان الله تعالى في كل يوم ثمانية وستين ظفرا لا ينظر فيها الى صاحب الشاة
 يعني المشط فمحل اورد ابن حبان في الضعفاء في ترجمة محمد بن ابي جراح المصغر وهو متروك حله ما الهاك عن ذكرا لله تعالى فهو ميسر لاره مرفوعا وانها اخبر احمد في
 الزهد عن القاسم بن محمد قال قال النبي عن ذكرا لله تعالى وعن الصلوة فهو ميسر واخرج البيهقي في الشعب من طريق عبد الله بن عمر قلت للقاسم هذه التبرك وهو فيها بال
 مشط فمحل كل ما اخرج من ذكرا لله تعالى وعن الصلوة فهو ميسر ابي اسيد ان النبي صلعم قبل هدية سلمان حين كان ابا اسيد السيرة الكبيرة ومن طريقه ابن سعد والوعيد
 والمالك واليونان في الدلائل من طريق ابن عباس عن سلمان مطولا وفيه يفاعون من يهودي وبعث الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم
 فقلت بلغني انك رجل صالح وحمالك خيرا وهذا الشئ عندي للصدقة ورايتك احق به ثم قرئته فقال لا صحابي كلوا ولسك يد عرجت من العن وهي شئ اخفضت
 ان رايتك لا تاكل الصدقة وهذا هدية اوتيتك بها ناكل وامر اصحابه فاكلوا الحديث واخبره ابن حبان من طريق ابى اسيد عن ذكرا لله تعالى فهو ميسر لاره مرفوعا وانها اخبر احمد في
 اسلامه بطولها وانه استاذن مولى ايمان يجهل اولا فلما قال فاحتظبت فبعث وصفت لها ما اوتيت حتى النبي صلعم به فقال ما هذا فقلت هدية فقال ليده بيسر الله كلوا كل
 واكواعه الحديث واخبره الحاكم من طريق سماك بن حرب عن زيد بن صوحان انه سال سلمان كيف كان بعد اسلامك فذكر الحديث بطوله ومن طريقه عبد الملك بن
 ابي ظهير عن سلمان نحوه واخبره ابو يعقوب في الدلائل من طريق ابى اسيد عن عبد الرحمن بن سلمان مطولا وفيه الفاظ مكررة ومخالفات كثيرة وله طريق اخرى صحيحه اخبره الحاكم
 والبخاري والطبراني والسميني واليونان عن طريق عبد الله بن بريدة عن ابيه ان سلمان الفارسي لما قدم المدينة اتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فبانه عليه صلعم به فقال له ما هذا يا
 سلمان قال صدقة تصدق بها عبدك وعلى اصحابك قال الانا ناكل الصدقة حتى اذا كان من الغد جاء بمثلها الحديث وفيه تال لهن ان قال نعم قال فاطم البهري ان
 يكاتبك وروي ابو يعقوب من طريق البهتي عن يحيى بن سعيد بن السيب ان سلمان كان خالفا ناسا من اصحاب دايات ارض فارس قبل الاسلام فشمم بذكر رسول الله صلعم
 وصفته منه فنادى في حد يشمه اكل الهدية ولا ياكل الصدقة وبين كتمه فاعتز النبوة الحديث فيه فاعبر النبي صلعم عنه عبد الملك فقال لو كاتبتك يا سلمان وهذا ان كان سعيد
 سمعه من سلمان اسم طريقه والله اعلم حله ان النبي صلعم قبل هدية بريدة وكانت مكاتبة متفق عليه من حديث عائشة كانت في بريدة ثلاث سنين وكان الناس يصدقون
 عليها وتهدى لها فذكرت ذلك النبي صلعم فقال هو عليها صدقة ولنا هدية وفي الباب عن انس اخبره ايضا فقال عبد الرزاق اخبرنا ابن جريح اخبرنا ابو الزبير انه سمع عروة
 بن الزبير يقول جاءت وليدة ليخجل ان يقال لها بريدة فسال عائشة في كاتبتك فذكر الحديث وفيه تسمة النبي صلعم فاشاة فاهدت لعائشة منها فقال النبي صلعم هل عندك
 من طعام قالت لا بل من الشاة التي اعطيت بريدة فظفر ساعة فماتت فذكرت من وقعها وعليها صدقة وهي لها منها هدية وكل منها من هذا الوجه اخبره البخاري قوله روى
 ان رطمان الصحابي اجاب لدعوة مولى سيد الله بمجزه وفي الباب حديث مرفوع عن انس كان النبي صلعم يعود المريض ويشهد الجنازة ويحجيب دعوة المملوك اخبره الترمذي
 وابن ماجه والحاكم وفيه مسلم بن كيسان الاحور وهو ضعيف :

مقدّر بخمسة اذرع من كل جانب به ودر الحديث قال **وماترك الفرات والداجلة وعدل عنه الماء ويجوز**
 عوده اليه لم يجز احياؤه **لحاجة العامة** الى كونه نهرا وان كان لا يجوز ان يعود اليه كالموات اذا لم يكن حريصا
 لعامله انه ليس في ملك احد لان قهر الماء يدفع قهر غيره وهو اليوم في يد الامام قال **ومن كان له نهر في ارض**
 غيره فليس له حريم عندها **لانه يقيم بينه على ذلك** وقال له **مستأنة النهري** يشي عليها ويلقي عليها
 طينته قيل هذه المسألة بناء على ان من حفر نهر في ارض موات باذن الامام لا يستحق الحريم عنده **وعندها**
 يستحقه لان النهرا لا يتفقه به الا بالحريم لحاجته الى المشي لتسييل الماء ولا يمكنه المشي عادة في بطن النهرو الى القاء
 الطين ولا يمكنه النقل الى مكان بعيد الا بحريم فيكون له الحريم اعتبارا بالبير وله ان القياس يا باه على ما ذكرناه **ون**
 في البير عرفناه بالاشرو والحاجة الى الحريم فيه قهرها اليه في النهرا ان الانتفاء بالماء في النهري ممكن بدون الحريم ولا
 يمكن في البير الا بالاستقاء ولا استقاء الا بالحريم فتعذر الاحتاق **ووجه البناء** ان استحقاق الحريم تثبت اليد عليه
 اعتبارا للنهر والقول لصاحب اليد وعدم استحقاقه لعدم اليد والظاهر يشهد لصاحب الارض على ما ذكره
 ان شاء الله تعالى وان كانت مسألة مبتدأة فلهما ان الحريم في يد صاحب النهر باستسائه الماء به ولهذا لا
 يملك صاحب الارض نقضه وله انه شبه بالارض صورة ومعنى انا صورة لا استوائها ومعنى من حيث
 صلاحيتها للغرس والزراعة والظاهر شاهد لمن في يده ما هو اشبه به كاشنين تنازعا في مصراع باب ليس في
 صلاحيتها للغرس والزراعة والظاهر شاهد لمن في يده ما هو اشبه به كاشنين تنازعا في مصراع باب ليس في

لعله قولهم ورد الحديث فان رجلا عرض شجرة في ارض فلاة فها اخرا واوان ابن شجرة اخرى شجرة فطلبها صاحب الشجرة
 الاول الى النبي صلى الله عليه وسلم فعمل رابن صلى الله عليه وسلم من الحريم خمسة اذرع والظن الاخر في حدود ذلك وما حريش صحيح مشهور كذا في مسوط يشيع الاسم **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

الدراية في تخريج احاديث الهداية

قوله هو مقدّر بخمسة اذرع ورد الحديث يعني حريم الشجرة التي تغرس في ارض موات ابود اؤدم من حديث ابى سعيد قال اختمتموا الى النبي صلى الله عليه وسلم وجعلنا
 في حريم نخلة فوجدت سبعه اذرع في لفظ خمسة اذرع فتصديقنا ذلك واخرجه العماد في خمسة اذرع ٤ وعشك وفي الباب عن عباد بن ابى النبي صلى الله عليه وسلم قضى في النخلة
 ان حريمها مبلغ حريمها وعن ابن عمر نحو واخرجه الطبراني وعن عروة قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حريم النخلة طول عسيها اخرجه ابود اؤدم في المرسلين :

يدها والمصراع الاخر معلق على باب احد هبا يقضى للذي في يده ما هو اشد بالمتنازع فيه والقضاء في موضع الخلاف قضاء ترك ولا نزاع فيما به استمسك الماء انما النزاع فيما وساه ميا يصح للغرس على انه ان كان مستمسكا به ماء نهره فالأخر اذا فع به الماء عن ارضه والمنازع من نقضه تعلق حق صاحب النهر لملكه كالحائط لرجل والاخر عليه جذور لا يتمكن من نقضه وان كان ملكه وفي الجامع الصغير نهر لرجل الى جنبه مسناة واخر خلف المسناة ارض تلتزمها وليست المسناة في يد احد هبا فهي لصاحب الارض عند ابي حنيفة وقاله لصاحب النهر حريميا لم يلق طينه وغير ذلك وقوله وليست المسناة في يد احد هبا معنا ليس لاحد هبا عليه غرس ولا طين ملقى فينكشف بهذا اللفظ موضع الخلاف اما اذا كان لاحد هبا عليه ذلك فصاحب الشغل اولى به صاحب يد ولو كان عليه غرس لا يدرى من غرسه فهو من مواضع الخلاف ايضا وثمرة الاختلاف ان ولاية الغرس لصاحب الارض عنده وعند صاحب النهر والقاء الطين فقد قيل انه على الخلاف وقيل ان لصاحب النهر ذلك ما لم يفحش واما المرو فقد قيل يسمع صاحب النهر عنده وقيل لا يسمع للضرورة قال الفقيه ابو جعفر اخذ بقوله في الغرس ويقولها في القاء الطين ثم عن ابي يوسف ان حريمه مقدار نصف بطن النهر من كل جانب وعن محمد مقدار اربط النهر من كل جانب وهذان الفرق بالناس

فصول في مسائل الشرب

فصل في المياه واذا كان لرجل نهر او بئر او قناة فليس له ان يمنع شيئا من الشفة والشفة الشرب لبيت ادم والهبا ثم اعلم ان المياه انواعها ماء البحار ولكل واحد من الناس فيها حق الشفة وسقى الاراضى حتى ان من اراد ان يكرى نهرا منها الى ارضه لم يمنع من ذلك والاتقاع بباء البحر كالاتقاع بالشمس والقمر والهواء فلا

فله قوله قضاة ترك لبي ليس تقاضا ملك واستحقاق فالمراد بفقهاء الترك ان يترك في يد صاحب الارض ينزوه وفي يد صاحب النهر من هبا فعنده لو اقام صاحب النهر على الحرم المسناة بينه يقضى له بها لو كان القضاء قضاء ملك واستحقاق لم يقضى لرجل ان المقتضى عليه في عاونه لا يمكن تقضيها في تلك الحالة ابله ابله قوله ولا نزاع الخ جواب عن قولهم ان الحرم في يد صاحب النهر يمسك الماء اربع سنه قوله فالأخر اذ الخ فاستوى بين هذا القول وترج صاحب الارض بما ذكره اربع سنه قوله وفي الجامع الصغير الخ انما هو رد رواية الجامع الصغير فينكشف موضع الخلاف اي ان الخلاف فيما اذا لم يكن الحرم في يد صاحب الارض فله قوله وفي موضع الخاف دون يكون الحرم موازيا للارض لا فاصل بينها وان لا يكون شغولا حتى احدها اربع سنه قوله فهو من مواضع الخ فنده الاستحباب لرب الارض وعنده هبار النهر اربع سنه قوله ان ولاية الخ فانه لم يكن لصاحب النهر حريم عنده بل كان طرف النهر لصاحب الارض ولصاحب النهر حريم عند ما ظهر منه ان ولاية الغرس في مقدار ذلك الحرم لصاحب الارض عنده ولصاحب النهر عند ما اذ لم يشك ان ولاية الغرس في موضع لمن يستحق ذلك الموضع اربع سنه قوله ان لصاحب الخ فالحريم بايها كان لا يمتنع الاخر من الاتقاع بعليل وجبلا بعليل حتى ما كمال المرور والقاء الطين ولا يغرس الا مالك لا يربط بعليل حتى اربع سنه

فله قوله اخذ الخ اي اخذها القولين جميعا اخذ بقول ابي حنيفة في ان الملك لصاحب الارض واخذ بقولهما في ان لصاحب النهر القاء طينه على الخ فبينه ولصاحب الارض ان يغرس ما لا يمنع القاء الطين على الخ فبينه كما ذكره الفقيه ابو العيث في ١٤٠٠ سنه قوله الشرب في الغرس بالمر الغيب من الماء وفي الشرب لمن لزمه الاتقاع بالما وسقيا للمزارع والدواب قال امام الحرم الدين وانضم الشين لعل الشارب وهو المصدر عن حد علمه ونهجه المصدر ايضا ويكون صح شارب ايضا كالحاصب والصحب اربع سنه قوله فضل في المياه مسائل بذه الفصل كل من هبا التي تبا الاستنزاه ليست بمذكورة في البرية لانهما ليست في الجامع الصغير وختمه القدوري وانما ذكره الشيخ الاسلام العروت بخبره زاده في شرح كتاب الشرب ثم لما ذكر احوال الموت ذكر تقسيم مسائل الشرب لان الانسان اذا اجمى حوائج حاجته لا يبالى المار بغير الشرب وجواب الغيب من المار لم يذكره فصل المار على فصل كرى الامار لان المار هو اصل تقصم المار من هبا اربع سنه قوله الشفة اصل الشفة شفة واما الشفة في حقها شفة وفي جمعا شفاة والشفة والتكثير مروان الاشياء الى اولها وسقيا وعذبة الماء تحقيقا يقال هم اهل الشفة اي اهل الشفة اي اهل الشرب بشفا هم وان يسقوا بهم اربع سنه قوله الاتقاع الخ لان هذا الما ليس لاحد فحق على الخصوص فان ذلك الموضع غير داخل تحت قهره لان قهر المار يمنع قهر غيره اربع سنه

ناسياً حل ايضاً على ما بيناه وحرمة متروك التسمية عامداً في الذبايح وآداب من الجرح في ظاهر الرواية
 ليتحقق الذكاة الاضطراري وهو الجرح في اى موضع كان من البدن بانتساب ما وجد من الالة اليه
 بالاستعمال وفي ظاهر قوله تعالى وما علمتم من الجوارح ما يشير الى اشتراط الجرح اذ هو من الجرح بعينه
 الجراحة في تاويل فيعمل على الجرح الكاسب بنايه ومخليه ولا تنافي وفيه اخذ باليقين وعن ابي يوسف انه
 لا يشترط رجوعاً الى التاويل الاول وجوابه ما قلنا قال فان اكل منه الكلب او الفهد لم يوكل وان اكل
 منه البازي اكل والفرق ما بيناه في دلالة التعليم وهو مؤيد بما رويناه من حديث عدى رضى الله
 عنه وهو حجة على مالك وعلى الشافعي في قوله القديم في اباحة ما اكل الكلب منه ولو انه صاد صبوداً
 ولم ياكل منها ثم اكل من صيد لا يوكل هذا الصيد لانه علامة الجهل ولا يصيده بعده حتى يصير معاماً
 على اختلاف الروايات كما بيناه في الابتداء واما الصيد التي اخذها من قبل فمأكل منها لا تظهر الحرمة
 فيه لانعدام المحلية وماليس بحرر بان كان في المفازة بان لم يظفر صاحبه بعدتبت الحرمة فيه
 بالاتفاق وما هو محرر في بيته يحرم عنده خلافاً لها ما يقولون ان الاكل ليس يدل على الجهل فيما تقدم
 لان الحرمة قد تنسي ولان فيما احرزه قد ارضى الحكم فيه بالاجتهاد فلا يتقص باجتهاد مثله لان
 المقصود قد حصل بالاول بخلاف غير المحرز لانه ما حصل المقصود من كل وجه لبقائه صيداً من وجه
 لعدم الاحراز فحرمة احياناً وله انه اية جهله من الابتداء لان الحرمة لا تنسى اصلها فاذا اكل تبين
 انه كان تركه الاكل للشعب لا للعلم وتبدل الاجتهاد قبل حصول المقصود لانه بالاكل فصارت كالتبدل اجتهاد
 القاضى قبل القضاء ولو ان الصقار فر من صاحبه فكنت حيناً ثم صاد لا يوكل صيداً لانه ترك ما صاب به
 في الصقار والصيد من سائر الاموال

له قوله على ما بيناه وحرمة متروك التسمية في الذبايح ناسياً بينا البصير من ترك التسمية عامداً عن
 التاويل الاول الذي ذكره في هذه الصغرة بقوله والجوارح الكاسب في تاويل ١٢ كنه قوله يحمل الخ فان قيل فربما بين الحقيقة والجزالة لعدم المشترك لان الجوارح ان تكون تشققة في الكواكب او اجزاء
 منها كالكسب الجوارح فمن الكواكب فلان المراد من الكواكب الجوارح لا يرد ذلك ١٢ مراجع الدراية كنه قوله وفيه اشارة باليقين وذلك لان النسيان اذا
 ورد في اشياء المعاني كان لان بينها تنافى ثبت احدهما يدل بوجوب ترجيح وان لم يكن بينهما تنافى ثبت الجمع اخذ باليقين كذا ذكره في الاسلام في الجحيف في قوله لا ياكل من اكل النسيان ما خلق الله في الارض من
 قبل يومه الجمل وقيل النسيان والصحيح انما اراد لان تنافى فيهما فلو اختلفا تنافى في بين الكسب والجوارح كنه قوله الى التاويل الاول والمراد من الجوارح الكواكب يحل صيدها ويحرم ان يعم النسيان
 كنه قوله وانما اراد في قوله ولا تنافي في اخذ باليقين ١٢ ك

له قوله ايضاً على ما بيناه وحرمة متروك التسمية في الذبايح ناسياً بينا البصير من ترك التسمية عامداً عن
 التاويل الاول الذي ذكره في هذه الصغرة بقوله والجوارح الكاسب في تاويل ١٢ كنه قوله يحمل الخ فان قيل فربما بين الحقيقة والجزالة لعدم المشترك لان الجوارح ان تكون تشققة في الكواكب او اجزاء
 منها كالكسب الجوارح فمن الكواكب فلان المراد من الكواكب الجوارح لا يرد ذلك ١٢ مراجع الدراية كنه قوله وفيه اشارة باليقين وذلك لان النسيان اذا
 ورد في اشياء المعاني كان لان بينها تنافى ثبت احدهما يدل بوجوب ترجيح وان لم يكن بينهما تنافى ثبت الجمع اخذ باليقين كذا ذكره في الاسلام في الجحيف في قوله لا ياكل من اكل النسيان ما خلق الله في الارض من
 قبل يومه الجمل وقيل النسيان والصحيح انما اراد لان تنافى فيهما فلو اختلفا تنافى في بين الكسب والجوارح كنه قوله الى التاويل الاول والمراد من الجوارح الكواكب يحل صيدها ويحرم ان يعم النسيان
 كنه قوله وانما اراد في قوله ولا تنافي في اخذ باليقين ١٢ ك

في يده لم يبق صيداً فطل حكم ذكاة الاضطرار وهذا اذا كان يتوهم بقاءه أما اذا اشتق بطنه واخرجه ما فيه
 ثم وقع في يده صاحبه حل لان ما بقي اضطراب فلا يعتبر كما اذا وقعت شاة في الماء بعد ما دجحت وقيل
 هذا قولهما اما عند ابي حنيفة لا يوكل ايضاً لانه وقع في يده حياً فلا يحل الا بدكاة الاختيار رداً الى المتدنية على
 ما ذكره ان شاء الله تعالى هذا الذي ذكرناه اذا ترك التذكية فلوانه ذكاة حل اكله عند ابي حنيفة وكذا التذكية
 والنظيحة والموقودة والذي يقره الناب بطنه وفيه حياة خفية او بيته وعليه الفتوى لقوله تعالى الا ما ذكيتم
 استثناء مطلقاً من غير فصل وعند ابي يوسف اذا كان بحال لا يعيش مثله لا يحل لانه لم يكن موته بالذبح
 وقال محمد ان كان يعيش مثله فوق ما يعيش الذبوح يحل والا فلا لانه معتبر بهذا الحيوة على ما قررناه ولو

أدركه ولم يأخذه فان كان في وقت لو اخذته امكنه ذبحه لم يوكل لانه صار في حكم المقدور عليه وان كان لا
 يمكنه ذبحه اكل لان اليد لم تثبت به والتمك من الذبح لم يوجد وان ادركه فذكاه حل له لانه ان كانت فيه
 حياة مستقرة فالذكاة وقعت موقعها بالاجماع وان لم تكن فيه حياة مستقرة فعند ابي حنيفة ذكاته الذبح
 على ما ذكرناه وقد وجدنا عندنا في الذبح والذبح اذا ارسل عليه على صيد واخذ غيره حل وقال مالك
 لا يحل لانه اخذ بغير ارسال اذا الارسال مختص بالشارلية ولنا انه شرط غير مفيد لان مقصود حصول الصيد
 اذا لا يقدر على الوفاء به اذا لم يكن تعليمه على وجه يأخذ ما عتبه فسقط اعتباره ولو ارسله على صيد كثير فسمى
 مرة واحدة حالة الارسال فلو قتل الكل يحل بهذه التسمية الواحدة لان الذبح يقع بالارسال على ما بيناه

ولهذا اشترط التسمية عند الفعل واحد فتكفيه تسمية واحدة بخلاف ذبح الشاتين بتسمية واحدة لان
 الثانية تصير مذبوحة بفعل غير الاول فلا يد من تسمية اخرى حتى لو اضع احداهما فوق الاخرى وذبحهما
 بمرة واحدة تحلان بتسمية واحدة ومن ارسل فهما اقل من حتى يستمكن ثم اخذ الصيد فقتله يوكل لان مكثها
 ذلك حيلة منه للصيد الاستراحة فلا يقطع الارسال وكذا الكلب اذا اعتاد عاداته ولو اخذ الكلب صيداً اذ قتله
 ثم اخذ اخر فقتله وقد ارسله صاحبه اكل اجيباً لان الارسال قائم لم يقطع وهو بمنزلة ما لو رمى سهماً الى
 صيد فاصابه اخر ولو قتل الاول فحتم عليه طويلاً من النهار ثم رمى به صيداً اخر فقتله لا يوكل الثاني

له قوله وبما علم من الاكل بدون الذكاة فيما لم يكن المقصد الا لذواما لطبق الوقت اذا كان يتوهم بقاؤه اي
 يباح لرجل الذي يجره الكلب ان يمسح في يده ما عليه واخذ به والمزينة اي قياسي عليه واخذ به والمزينة اي تقع في اليد وتقط من اجل تحميه والجامع عدم نوى الذكاة الاضطرارية والاعتبارية وذلك في المزينة على سائر
 وكذا في ما نحن فيه لا لا وقع في يده ما يعل الذكاة الاضطرارية ولم يورد الذكاة الاضطرارية في نصوصها نظير المزينة فلو يوكل ان ذكاه
 حية مستقرة فالذكاة دخت ونجسها بالاجماع وان لم يكن فيه حياة مستقرة فعند ابي حنيفة ذكاته الذبح
 تنزى من مكان حال اذ في حيزه وتحت وان لم يكن في حيزه مستقرة فعند ابي حنيفة ذكاته الذبح
 فلو رمى حية خفية او بيته ان ذكاه حل لانه لم يكن في حيزه مستقرة فعند ابي حنيفة ذكاته الذبح
 الذبح بالتمكيز اذا كان بحال يعيش فوق ما يعيش المزبوح وان لم يكن في حيزه مستقرة فعند ابي حنيفة ذكاته الذبح
 كانت فيما اختلفوا وسما اذ لم يذبحه ان ذكاه حل لانه لم يكن في حيزه مستقرة فعند ابي حنيفة ذكاته الذبح
 الى هذا المقصود وان كان في حيزه مستقرة فعند ابي حنيفة ذكاته الذبح
 وتقليم ولا يقبل حاله ان يكون مقصوده العيون لانا نقول لو كان مقصوده العيون كان اعتباراً بصيد ما باعتبار ان ذكاه حل

له قوله على ما بيناه في اول كتاب الذبح حيث نال وفي الصيد طين وارسال والى ١٢ الفايه
 ١٢ ضرب الله قوله فلو قطع الارسال اي فوره كيف وقصده صحتين بذلك وعذرنا من انحصار الجملة ١٢ فليس الله قوله اذا اعتاد ارجح صنع كما لبعض الضفاد الغنم اذا لم يكن ولا يذبح الصيد
 حتى يشك ١٢ غاية البيان هله قوله فلو لم يذبح الطائر مثل جلوس السنان من باب ضرب ذبوا الجم الغيث خطأ ١٢ ضرب هله قوله فلو لم يذبحه من نيرانه ١٢ فمقتب

انقطاع الارسال بملكته اذ لم يكن ذلك حيلة منه للاخذ وانما كان استراحة بخلاف ما تقدم ولو ارسل بما يزيه
 فانما انقضت له بالارسال لا يملك من اى غنمات ما اذا ملك ملكين ^{١٢}

المعلم على صيد فوقع على شىء ثم اتبع الصيد فاخذه وقتله فانه يوكل وهذا اذا لم يملك زمانا طويلا للاستراحة
 وانما ملك ساعة للكمين لم يمين في الكلب ولو ان يازيا معلما اخذ صيدا وقتله ولا يدرى ارسله انسان ام لا لا
 يوكل لوقوع الشك في الارسال ولا تثبت الاباحة بدونه ^{١٣} قال وان خفقه الكلب ولم يجرحه لم يوكل لان الجرح
 شرط على ظاهر الرواية على ما ذكرناه وهذا ايد لك على انه لا يلحج بالكسر وعن ابي حنيفة ^{١٤} انه اذا كسر عضو وقتله
 لا بأس باكله لانه جراحة باطنة فهي كالجراحة الظاهرة وجه الاول ان المعتبر جرحه يتمهض سببا لانها لا تدوم ولا
 يحصل ذلك بالكسر فاشبهه التخنق قال وان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسى او كلب لم يذكر اسم الله
 عليه يريمه به عمدا لم يوكل لما روينا في حديث عدى رضى الله عنه ولانه اجتمع المبيح والمحرم فيغلب جهة
 الحرمة نصا واحتياطاً ولوردة عليه الكلب الثانى ولم يجرحه معه ومات بجرح الاول يكره اكله لوجود
 المشاركة في الاخذ وفقدها في الجرح وهذه بخلاف ما اذ اردت المجوسى عقوبة بنفسه حيث لا يكره لان فعل المجوسى
 ليس من جنس فعل الكلب فلا تتحقق المشاركة وتتحقق بين فعلى الكلبين لوجود المجانسة ولو لم يرد الكلب
 الثانى على الاول لكنه اشتد على الاول حتى اشتد على الصيد فاخذه وقتله لا بأس باكله لان فعل الثانى اثرى
 الكلب المرسل دون الصيد حيث ازاد به طلباً فكأن تبعاً لفعله لانه بناء عليه فلا يضاف الاخذ الى التبع
 بخلاف ما اذا كان ردة عليه لانه لم يصير تبعاً فيضاف اليها قال واذا ارسل المسلم كلبه فوجره مجوسى
 فانجزر بزجره فلا بأس بصيده والمراد بالزجر الانعام بالصياح عليه وبالاتجار اظهار زيادة الطلب ووجهه
 ان الفعل يرفع بما هو فوقه او مثله كمانى نسمة الاسى والزجر دون الارسال لكونه بناء عليه قال ولو ارسله
 مجوسى فوجره مسلم فانجزر لم يوكل لان الزجر دون الارسال ولهذا التثبت به شبهة الحرمة قاولى ان لا
 يثبت به الحل وكل من لا تجوز ذكاته كالمرتبة والمحرم وتارك التسمية عامداً في هذا بمنزلة المجوسى وان لم
 ينجح بزجره ^{١٥}

لصحة ما تقدم وهو قولكم حتى يتمكن ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

لصحة ما تقدم وهو قولكم حتى يتمكن ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

الدرية في تخريج احاديث الهدية

قوله تغلب جهة الحرمة نصاً واحتياطاً كانه يشير الى حديث ما اجتمع الحلال والحرام الا تغلب الحرام للحلال وهو حديث مجرى على الائمة ولعاجد مرفوعا الا ان
 عند عبد الوزاق اخبرنا الثوري عن جابر بن عبد الله قال ما اجتمع حلال وحرام الا تغلب الحرام للحلال وهو ضعيف منقطع :

بها لثقلها تدق وتكسر ولا تجرح فصار كالمعرض اذا لم يجزق وكذلك ان رماه بجره وكذا ان جرحه قالوا
 تأويله اذا كان ثقيلاً وبه حدة لاحتمال انه قتله بقله وان كان الحجر خفيفاً وبه حدة يحل لتعين الموت
 بالجرح ولو كان الحجر خفيفاً وجعله طويلاً كالمسهم وبه حدة فانه يحل لانه يقتله
 بجرحه ولو رماه بمروءة حديدية ولم يتضع بضعا لايحل لانه قتله دقاً وكذا اذا رماه بها فاين رأسه او قطع
 اوجاهه لان العروق تنقطع بشقل الحجر كما تنقطع بالقطع فوقه الشك واولعه مات قبل قطع الاوداج ولو رماه
 بعضاً او يعود حتى قتله لايحل لانه يقتله ثقلاً لا جرحاً اللهم الا اذا كان له حدة يضع بعضاً فحينئذ لا بأس
 به لانه بمنزلة السيف والرمح والاصل في هذه المسائل ان الموت اذا كان مضافاً الى الجرح بيقين كان الصيد
 حلالاً واذا كان مضافاً الى الثقل بيقين كان حراماً وان وقع الشك ولا يدرى مات بالجرح او بالثقل كان
 حراماً احتياطاً وان رماه بسيف او بسكين فاصابه بحداه فجرحه حل وان اصابه بقفا السكين او بمقبض
 السيف لايحل لانه قتله دقاً والحديد وغيره فيه شواء ولو رماه فجرحه ومات بالجرح ان كان الجرح مدمياً
 يحل بالاتفاق وان لم يكن مدمياً فذلك عند بعض المتأخرين سواء كانت المجرحة صغيرة او كبيرة لان
 الدم قد يحتبس بضيق النفذ او غلظ الدم وعند بعضهم يشترط الادماء لقوله عليه السلام ما انتهى الدم و
 افري الاوداج فكل شرط الاظهار وعند بعضهم ان كانت كبيرة حل بعدون الادماء وان كانت صغيرة لا بد
 من الادماء ولو ذبح شاة ولم يسئل منه الدم قليل لا تحل وقيل حل ووجه القولين ذلك فيما ذكرناه واذا

اصاب السم طلف الصيد او قرينه فان ادماه حل والا فلا وهذا يؤيد بعض ما ذكرناه قال واذا رمى صيداً
 فقطع عضواً منه اكل الصيد لما بيناه ولا يוכל العضو وقال الشافعي اكل ان مات الصيد منه لانه ميان
 بذكاة الاضطرار فيحل الميان والميان منه كما اذا ابين الرأس بذكاة الاختيار بخلاف ما اذ الميمت لانه ما

له قوله تدق وتكسر ولا تجرح فصار كالمعرض اذا لم يجزق وكذا ان رماه بجره وكذا ان جرحه قالوا
 تأويله اذا كان ثقيلاً وبه حدة لاحتمال انه قتله بقله وان كان الحجر خفيفاً وبه حدة يحل لتعين الموت
 بالجرح ولو كان الحجر خفيفاً وجعله طويلاً كالمسهم وبه حدة فانه يحل لانه يقتله
 بجرحه ولو رماه بمروءة حديدية ولم يتضع بضعا لايحل لانه قتله دقاً وكذا اذا رماه بها فاين رأسه او قطع
 اوجاهه لان العروق تنقطع بشقل الحجر كما تنقطع بالقطع فوقه الشك واولعه مات قبل قطع الاوداج ولو رماه
 بعضاً او يعود حتى قتله لايحل لانه يقتله ثقلاً لا جرحاً اللهم الا اذا كان له حدة يضع بعضاً فحينئذ لا بأس
 به لانه بمنزلة السيف والرمح والاصل في هذه المسائل ان الموت اذا كان مضافاً الى الجرح بيقين كان الصيد
 حلالاً واذا كان مضافاً الى الثقل بيقين كان حراماً وان وقع الشك ولا يدرى مات بالجرح او بالثقل كان
 حراماً احتياطاً وان رماه بسيف او بسكين فاصابه بحداه فجرحه حل وان اصابه بقفا السكين او بمقبض
 السيف لايحل لانه قتله دقاً والحديد وغيره فيه شواء ولو رماه فجرحه ومات بالجرح ان كان الجرح مدمياً
 يحل بالاتفاق وان لم يكن مدمياً فذلك عند بعض المتأخرين سواء كانت المجرحة صغيرة او كبيرة لان
 الدم قد يحتبس بضيق النفذ او غلظ الدم وعند بعضهم يشترط الادماء لقوله عليه السلام ما انتهى الدم و
 افري الاوداج فكل شرط الاظهار وعند بعضهم ان كانت كبيرة حل بعدون الادماء وان كانت صغيرة لا بد
 من الادماء ولو ذبح شاة ولم يسئل منه الدم قليل لا تحل وقيل حل ووجه القولين ذلك فيما ذكرناه واذا
 اصاب السم طلف الصيد او قرينه فان ادماه حل والا فلا وهذا يؤيد بعض ما ذكرناه قال واذا رمى صيداً
 فقطع عضواً منه اكل الصيد لما بيناه ولا يוכל العضو وقال الشافعي اكل ان مات الصيد منه لانه ميان
 بذكاة الاضطرار فيحل الميان والميان منه كما اذا ابين الرأس بذكاة الاختيار بخلاف ما اذ الميمت لانه ما

الدرية في تصحيح الحديث

ومؤنة يستوفى دينه ولا يكلف احضار الرهن لان هذا اقل^{١٢} والواجب عليه التسليم بمعنى التحلية لا النقل
 من مكان الى مكان لانه يتضرر به زيادة الضرر ولم يلتزمه ولو سطر الرهن العدل على بيع المرهون فباعه
 بنقد او نسيئة جاز الاطلاق الامر لوطالب المرتهن بالدين لا يكلف المرتهن احضار الرهن لانه لا قدرة له
 على الاحضار وكذا اذا امر المرتهن ببيعه فباعه ولم يقبض الثمن لانه صار ديناً بالبيع بامر الرهن فصار
 كان الرهن رهنه وهو دين ولو قبضه يكلف احضاره لقيام البديل مقام البديل الا ان الذي يتولى قبض
 الثمن هو المرتهن لانه هو العاقد فتخرج الحقوق اليه وكما يكلف احضار الرهن لاستيفاء كل الدين يكلف
 لاستيفاء بجم قد حل لاحتمال الهلاك ثم اذا قبض الثمن يؤمر باحضاره لاستيفاء الدين بالبيع بمقام العين
 وهذا بخلاف ما اذا قتل رجل العبد الرهن خطأ حتى قضى بالقيمة على عاقلته في ثلث سنين لم يجبر الرهن
 على قضاء الدين حتى يحضر كل القيمة لان القيمة خلف عن الرهن فلا بد من احضار كلها كما لا بد من
 احضار كل عين الرهن وما صارت قيمة بفعله وفما تقدم مصادراً فيما يقع فالهنا افتراق ولو وضع
 الرهن على يد العدل وامر ان يودعه غيره ففعل ثم جاء المرتهن يطلب دينه لا يكلف احضار الرهن لانه
 لم يؤتمن عليه حيث وضع على يده غيره فلم يكن تسليمه في قدرته ولو وضعه العدل في يد من في عماله
 وغاب وطلب المرتهن دينه والذي في يده يقول اودعني فلان ولا ادري لمن هو يجبر الرهن على قضاء
 الدين لان احضار الرهن ليس على المرتهن لانه لم يقبض شيئاً وكذلك اذا غاب العدل بالرهن ولا يندري اين
 هو لما قلنا ولو ان الذي اودعه العدل محمد الرهن وقال هو مالي لم يرجع المرتهن على الراهن بشئ حتى ثبت
 كونه رهناً لانه لما محمد فقد تولى المال والتوى على المرتهن فيتحقق استيفاء الدين فلا يملك المطالبة به وقال
 وان كان الرهن في يده ليش عليه ان يملكه من البيع حتى يقضيه الدين لان حكمه الحبس الدائم ان
 يقضى الدين على ما بيناه ولو قضاة البعض فله ان يحبس كل الرهن حتى يستوفى البقية اعتباراً بحبس المبيع

١٢ اي احضار الرهن بنقله
 ١٣ اي بالنقل
 ١٤ اي بغير العبد
 ١٥ اي بغير العبد
 ١٦ اي بغير العبد
 ١٧ اي بغير العبد
 ١٨ اي بغير العبد
 ١٩ اي بغير العبد
 ٢٠ اي بغير العبد
 ٢١ اي بغير العبد
 ٢٢ اي بغير العبد
 ٢٣ اي بغير العبد
 ٢٤ اي بغير العبد
 ٢٥ اي بغير العبد
 ٢٦ اي بغير العبد
 ٢٧ اي بغير العبد
 ٢٨ اي بغير العبد
 ٢٩ اي بغير العبد
 ٣٠ اي بغير العبد

٣١ اي بغير العبد
 ٣٢ اي بغير العبد
 ٣٣ اي بغير العبد
 ٣٤ اي بغير العبد
 ٣٥ اي بغير العبد
 ٣٦ اي بغير العبد
 ٣٧ اي بغير العبد
 ٣٨ اي بغير العبد
 ٣٩ اي بغير العبد
 ٤٠ اي بغير العبد
 ٤١ اي بغير العبد
 ٤٢ اي بغير العبد
 ٤٣ اي بغير العبد
 ٤٤ اي بغير العبد
 ٤٥ اي بغير العبد
 ٤٦ اي بغير العبد
 ٤٧ اي بغير العبد
 ٤٨ اي بغير العبد
 ٤٩ اي بغير العبد
 ٥٠ اي بغير العبد

٥١ اي بغير العبد
 ٥٢ اي بغير العبد
 ٥٣ اي بغير العبد
 ٥٤ اي بغير العبد
 ٥٥ اي بغير العبد
 ٥٦ اي بغير العبد
 ٥٧ اي بغير العبد
 ٥٨ اي بغير العبد
 ٥٩ اي بغير العبد
 ٦٠ اي بغير العبد
 ٦١ اي بغير العبد
 ٦٢ اي بغير العبد
 ٦٣ اي بغير العبد
 ٦٤ اي بغير العبد
 ٦٥ اي بغير العبد
 ٦٦ اي بغير العبد
 ٦٧ اي بغير العبد
 ٦٨ اي بغير العبد
 ٦٩ اي بغير العبد
 ٧٠ اي بغير العبد

٧١ اي بغير العبد
 ٧٢ اي بغير العبد
 ٧٣ اي بغير العبد
 ٧٤ اي بغير العبد
 ٧٥ اي بغير العبد
 ٧٦ اي بغير العبد
 ٧٧ اي بغير العبد
 ٧٨ اي بغير العبد
 ٧٩ اي بغير العبد
 ٨٠ اي بغير العبد
 ٨١ اي بغير العبد
 ٨٢ اي بغير العبد
 ٨٣ اي بغير العبد
 ٨٤ اي بغير العبد
 ٨٥ اي بغير العبد
 ٨٦ اي بغير العبد
 ٨٧ اي بغير العبد
 ٨٨ اي بغير العبد
 ٨٩ اي بغير العبد
 ٩٠ اي بغير العبد

٩١ اي بغير العبد
 ٩٢ اي بغير العبد
 ٩٣ اي بغير العبد
 ٩٤ اي بغير العبد
 ٩٥ اي بغير العبد
 ٩٦ اي بغير العبد
 ٩٧ اي بغير العبد
 ٩٨ اي بغير العبد
 ٩٩ اي بغير العبد
 ١٠٠ اي بغير العبد
 ١٠١ اي بغير العبد
 ١٠٢ اي بغير العبد
 ١٠٣ اي بغير العبد
 ١٠٤ اي بغير العبد
 ١٠٥ اي بغير العبد
 ١٠٦ اي بغير العبد
 ١٠٧ اي بغير العبد
 ١٠٨ اي بغير العبد
 ١٠٩ اي بغير العبد
 ١١٠ اي بغير العبد

١١١ اي بغير العبد
 ١١٢ اي بغير العبد
 ١١٣ اي بغير العبد
 ١١٤ اي بغير العبد
 ١١٥ اي بغير العبد
 ١١٦ اي بغير العبد
 ١١٧ اي بغير العبد
 ١١٨ اي بغير العبد
 ١١٩ اي بغير العبد
 ١٢٠ اي بغير العبد
 ١٢١ اي بغير العبد
 ١٢٢ اي بغير العبد
 ١٢٣ اي بغير العبد
 ١٢٤ اي بغير العبد
 ١٢٥ اي بغير العبد
 ١٢٦ اي بغير العبد
 ١٢٧ اي بغير العبد
 ١٢٨ اي بغير العبد
 ١٢٩ اي بغير العبد
 ١٣٠ اي بغير العبد

١٣١ اي بغير العبد
 ١٣٢ اي بغير العبد
 ١٣٣ اي بغير العبد
 ١٣٤ اي بغير العبد
 ١٣٥ اي بغير العبد
 ١٣٦ اي بغير العبد
 ١٣٧ اي بغير العبد
 ١٣٨ اي بغير العبد
 ١٣٩ اي بغير العبد
 ١٤٠ اي بغير العبد
 ١٤١ اي بغير العبد
 ١٤٢ اي بغير العبد
 ١٤٣ اي بغير العبد
 ١٤٤ اي بغير العبد
 ١٤٥ اي بغير العبد
 ١٤٦ اي بغير العبد
 ١٤٧ اي بغير العبد
 ١٤٨ اي بغير العبد
 ١٤٩ اي بغير العبد
 ١٥٠ اي بغير العبد

١٥١ اي بغير العبد
 ١٥٢ اي بغير العبد
 ١٥٣ اي بغير العبد
 ١٥٤ اي بغير العبد
 ١٥٥ اي بغير العبد
 ١٥٦ اي بغير العبد
 ١٥٧ اي بغير العبد
 ١٥٨ اي بغير العبد
 ١٥٩ اي بغير العبد
 ١٦٠ اي بغير العبد
 ١٦١ اي بغير العبد
 ١٦٢ اي بغير العبد
 ١٦٣ اي بغير العبد
 ١٦٤ اي بغير العبد
 ١٦٥ اي بغير العبد
 ١٦٦ اي بغير العبد
 ١٦٧ اي بغير العبد
 ١٦٨ اي بغير العبد
 ١٦٩ اي بغير العبد
 ١٧٠ اي بغير العبد

١٧١ اي بغير العبد
 ١٧٢ اي بغير العبد
 ١٧٣ اي بغير العبد
 ١٧٤ اي بغير العبد
 ١٧٥ اي بغير العبد
 ١٧٦ اي بغير العبد
 ١٧٧ اي بغير العبد
 ١٧٨ اي بغير العبد
 ١٧٩ اي بغير العبد
 ١٨٠ اي بغير العبد
 ١٨١ اي بغير العبد
 ١٨٢ اي بغير العبد
 ١٨٣ اي بغير العبد
 ١٨٤ اي بغير العبد
 ١٨٥ اي بغير العبد
 ١٨٦ اي بغير العبد
 ١٨٧ اي بغير العبد
 ١٨٨ اي بغير العبد
 ١٨٩ اي بغير العبد
 ١٩٠ اي بغير العبد

قال ولا رهن ثمرة على رأس النخيل دون النخيل ولا زرع الأرض دون الأرض ولا رهن النخيل في الأرض
أي القدر في ثمره

دونها لان المرهون متصل بما ليس مرهون خلقه فكان في معنى الشائع وكذا اذا رهن الأرض دون النخيل
أي لا يجوز

او دون الزرع او النخيل دون الثمران الاتصال يقوم بالطرفين فصا الاصل ان المرهون اذا كان متصلا
بما ليس مرهون لم يجز لانه لا يمكن قبض المرهون وحده وعن ابي حنيفة ان رهن الأرض بدون الشجر
أي القامة المكونة

جائز لان الشجر اسم للثابت فيكون استثناء الاشجار بموضعها بخلاف ما اذا رهن الدار دون البناء لان
في داره من زيارته

البناء اسم للمبنى فصير راهنا جميع الأرض وهي مشغولة بملك الراهن ولورهن النخيل بموضعها جائز لان
هذه مجاورة وهي لا تمتنع الصحة ولو كان فيه تمديد دخل في الرهن لانه تابع لاتصاله به فيدخل تبعاً
أي المجاورة

تصحيحاً للعقد بخلاف البيع لان بيع النخيل بدون التمراز ولا ضرورة الى ادخاله من غير ذكره وبخلاف
في الرهن مفروضة الى ادخاله في عقد الرهن

التاع في الدار حيث لا يدخل في رهن الدار من غير ذكر لانه ليس بتابع بوجه ما وكذا يدخل الزرع و
الرتبة في رهن الأرض ولا يدخل في البيع لما ذكرنا في الثمرة ويدخل البناء والغرس في رهن الأرض و
ذره تقريباً ايضاً

الدار والقرية لما ذكرنا ولورهن الدار بما فيها جاز ولو استحق بعضه ان كان الباقي يجوز ابتداء الرهن عليه
أي الإشارة الى قول لا تابع

وحده بقي رهنًا بحصته ولا يبطل كله لان الرهن جعل كانه ما ورد الاعلى الباقي ويمتع التسليم كون
أي كان ان ابتداء الرهن لا يجوز طرماً من متعلق يتولد به دخل

الراهن او متاعه في الدار المرهونة وكذا متاعه في الوعاء المرهون ويمتع التسليم الدابة المرهونة المحل
أي لا يمتنع التسليم كون متاع الراهن في المحل

عليها فلا يتم حتى يلقى المحل لانه شاغل لها بخلاف ما اذا رهن المحل دونها حيث يكون رهنًا تاماً اذا
لان الرهن ليس مشغولاً بغيره ولا تابع

دفعها اليه لان الدابة مشغولة به فصارت كما اذا رهن متاعاً في دار او وعاءً دون الدار والوعاء بخلاف
أي المحل

ما اذا رهن سرجاً على دابة او لجاماً في راسها ودفعت الدابة مع السرج والمجامر حيث لا يكون رهنًا حتى
يئزعه منها ثم يسلمه اليه لانه من توابع الدابة بمنزلة الثمرة للنخيل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر
فلا يمتنع تزاده منها ايضاً

قال ولا يصح الرهن بالامانات كالودائع والعواري والمضاربات ومال الشركة لان القبض في باب
أي القدر في ثمره

له قول ولا رهن الخ معلوم على قول ولا يجوز رهن المتاع وعلته
أي قوله ان رهن الخ يعني ان النخل عبارة عن البدن مع مكانه والنخل عبارة عن الغنم المشرب بموضع الاترى انه في موضع جدره وليس يتخلل مكانه استثنى النخل من مكانه من الأرض بغيره وما سواه
سواء وذلك جائز وليس كذلك اذا استثنى البناء لان ذلك عبارة عن العادة دون مكانها فيدخل مكانها في الرهن وهو مشغول بما لا يقع ما اذا اذعن الأرض واستثنى النخل بموضع جداري قوم جميعاً لانهم
بما سواه وذلك يقع بمجرة مجاورة لكان النخل فيها الرهن

من له قوله يكون استثناء الخ اي يكون استثناء الشجر استثناء للمبني فكان رهنًا لسواي المبنى من الأرض وذلك جائز
بخلاف رهن الأرض دون البناء اذ البناء اسم للموضوع على وجه الأرض فكان ذلك رهنًا لجميع الأرض وذلك مشغول بملك الراهن كما قاله

له قوله ولو كان ذكره تقريباً ايضاً اي لو كان في النخل الذي رهنه بموضع غير دخل في الرهن لان العقد لا يصح على النخل دون النخل ولا يوجب زوال ملك الراهن عنه وقد قيل ان العقد لا يصح
غيره الا بغيره وليس كذلك اذا كان النخل لان بيع النخل دون التمريض فلم يكن بائناً الى ادخال التمريض تيمناً من له قوله ودخلت المتاع الخ يعني ان كان التمريض لا يدخل من غير ذكر في بيع النخل فكذلك
لا يدخل المتاع في رهن الدار غير ذكره من له قوله حيث لا يدخل الخ يعني اذا رهن الدار والمشغول بها متاع الراهن لم يصح الرهن لانها لم يكن تابعة للدار بل تدخل في رهنها من غير ذكر فاقضى القبض الاترى
المتاع الدار بكل قيله بغيره وبيعها وبهتم في الرهن المشغول بالمتاع ولو باع النخل بكل قيله وبغيره وبيعها وبهتم فانه يدخل الثمرة اعني

به ما يشغول رهنه وليس كسائر الدار لا يخرجون ان فيه سائر ما له قوله والرتبة رتبه ليست تراهن في البران الناطق ليست
ولو رهن الخ اي لو رهنها وفيها ما يدخل في رهنه وذلك هو خارج منها لان الرهن لا يملك الكرام يكون تمام القبض في الكرام

من له قوله ان كان الباقي تجزأه في رهنها او غيرها فاقضى الباقي شيئاً معيناً في رهنه بان كان
المستحق موضعاً معيناً ورتبه استثناء ليجوز ذلك انما هو

له قوله رهنه بغيره بجملة اي مضمون حصته اذا ملك الباقي ليقوم الدين بغيره الباقي وقيمة المستحق فما صاحب الباقي بجملة وما صاحب المستحق يلقى
دينياً في ذمته وان كان في رهنه الباقي وبقا الدين لا يوجب رهنه الباقي لا يجوز تجزأه الرهن عليه بان المستحق جزأ شيئاً او اموالاً
في ضمن الشائع الخ لا يجوز رهنه لغيره الباقي شيئاً ما يدخل الرهن لا يتبين بالاستحقاق ان الرهن وقع باطلاً

من له قوله لان الرهن الخ اي تبين ان الرهن من الرهن ان كان الباقي تجزأه في رهنه او غيرها فاقضى الباقي شيئاً معيناً في رهنه بان كان
جائزاً او شيئاً في الباقي فليجوز

من له قوله بيع التسليم الخ حتى واخرج الرهن منه وكان بيع الرهن فيها انما لم يملك يكون تسليماً حتى يخرج ويقول سلبت اياك
شغل الخ فالحاصل ان تسليم الشئ بالراهن وبملك الباقي لا يتبين بخلاف ما اذا كان الرهن شاغلاً لا مشغولاً حيث يتم تسليمه كما ان الرهن من الرهن ان كان الباقي تجزأه في رهنه او غيرها فاقضى الباقي شيئاً معيناً في رهنه بان كان
قبل اسقاط المحل واخراج المتاع من الوعاء والدار لان الرهن فيها شاغل لا مشغول

الرهن قبضٌ مضمونٌ فلا بد من ضمان ثابت ليقع القبض مضموناً ويتحقق استيفاء الدين منه وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة بغيرها كالبيع في يد البائع لان الضمان ليس بواجب فانه اذا هلك العين لم يضمن البائع شيئاً لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن فأما الاعيان المضمونة بعينها وهي ان يكون مضموناً بالمثل او بالقيمة عند هلاكه مثل المغصوب وبدل الخلع والمهر وبدل الصلح عن دم العين العمد يصح الرهن بها لان الضمان متقرر فانه ان كان قائماً وجب تسليمه وان كان هالكاً تجب قيمته فكان رهناً بما هو مضمون فيصير **قال** والرهن بالدرك باطل والكفالة بالدرك جائزة والفرق ان الرهن بالاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب واصحافة التملك الى زمان في المستقبل لا تجوز اما الكفالة فلا تجوز المطالبة والتزام الافعال يصح مضافاً الى المال كما في الصور والصلوة ولهذا تصح الكفالة بما ذاب له على فلان ولا يصح الرهن فلو قبضه قبل الوجوب فهلك عنده يهلك امانته لانه لا عقداً حيث وقع باطلاً بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول رهنتك هذا التقرضني الف درهم وهلك في يد المتهن حيث يهلك بما سمي من المال بمقابلته لان الموعود جعل كالموجود باعتبار الحاجة ولانه مقبوض بوجهة الرهن الذي يصح على اعتبار وجوده فيعطي له حكمه كالمقبوض على سوم الشراء فيضمته **قال** ويصح الرهن برأس مال السلم وبثمن الصرف والمسلم فيه **وقال** زفر لا يجوز لان حكمه الاستيفاء وهذا الاستبدال لعدم المجاسة وباب الاستبدال فيها مسدود ولنا ان المجاسة ثابتة في المالية فيتحقق الاستيفاء من حيث المال وهو المضمون على ما مر **قال** والرهن بالبيع باطل لما بينا انه غير مضمون بنفسه فان هلك ذهب بغير شيء لانه لا اعتبار للبطل ببقى قبضاً باذنه وان هلك الرهن بثمن الصرف ورأس مال السلم في مجلس العقد تم الصرف والتسلم وصار المتهن مستوفياً لدينه لتحقق القبض حكماً وان افتد قائل هلاك

له قول تين مضمون اي قبض بغير القبض مضموناً على القبض بقدر الدين فله من ضمان على الاثر حتى يصير المضمون مضموناً على الرهن بقدر ذلك الضمان وليس في الامارات ضمان فان تقي صاحب الامانة مضمون على العين **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

الرهن برأس مال السلم وبثمن الصرف والمسلم فيه **وقال** زفر لا يجوز لان حكمه الاستيفاء وهذا الاستبدال لعدم المجاسة وباب الاستبدال فيها مسدود ولنا ان المجاسة ثابتة في المالية فيتحقق الاستيفاء من حيث المال وهو المضمون على ما مر **قال** والرهن بالبيع باطل لما بينا انه غير مضمون بنفسه فان هلك ذهب بغير شيء لانه لا اعتبار للبطل ببقى قبضاً باذنه وان هلك الرهن بثمن الصرف ورأس مال السلم في مجلس العقد تم الصرف والتسلم وصار المتهن مستوفياً لدينه لتحقق القبض حكماً وان افتد قائل هلاك

له قول تين مضمون اي قبض بغير القبض مضموناً على القبض بقدر الدين فله من ضمان على الاثر حتى يصير المضمون مضموناً على الرهن بقدر ذلك الضمان وليس في الامارات ضمان فان تقي صاحب الامانة مضمون على العين **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

الرهن برأس مال السلم وبثمن الصرف والمسلم فيه **وقال** زفر لا يجوز لان حكمه الاستيفاء وهذا الاستبدال لعدم المجاسة وباب الاستبدال فيها مسدود ولنا ان المجاسة ثابتة في المالية فيتحقق الاستيفاء من حيث المال وهو المضمون على ما مر **قال** والرهن بالبيع باطل لما بينا انه غير مضمون بنفسه فان هلك ذهب بغير شيء لانه لا اعتبار للبطل ببقى قبضاً باذنه وان هلك الرهن بثمن الصرف ورأس مال السلم في مجلس العقد تم الصرف والتسلم وصار المتهن مستوفياً لدينه لتحقق القبض حكماً وان افتد قائل هلاك

له قول تين مضمون اي قبض بغير القبض مضموناً على القبض بقدر الدين فله من ضمان على الاثر حتى يصير المضمون مضموناً على الرهن بقدر ذلك الضمان وليس في الامارات ضمان فان تقي صاحب الامانة مضمون على العين **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

غير شيوع فان اقام الرجلان كل واحد منهما البينة على رجل انه رهنه عبدا الذمى في يده وقبضه فهو باطل لان كل واحد منهما اثبت بيئته انه رهنه كل العبد ولا وجه الى القضاء لكل واحد منهما بالكل لان العبد الواحد يستحيل ان يكون كلّه رهناً لهذا وكلّه رهناً لذلك في حالة واحدة ولا الى القضاء بكله لو اجمعت البيئتين لعدم الاولوية ولا الى القضاء لكل واحد منهما بالنصف لانه يؤدي الى الشيوع فتعدا العمل بهما وتعين التهاوتر ولا يقال انه يكون رهنا لهما كأنهما ارتهناه معا اذ جهل التاريخ بينهما وجعل في كتاب البيئتين ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠٢٢} ^{١٠٢٣} ^{١٠٢٤} ^{١٠٢٥} ^{١٠٢٦} ^{١٠٢٧} ^{١٠٢٨} ^{١٠٢}

لا يرى جبر هذه الوكيل على البيع قال وان مات العبد الموهون في يدا المرتهن ثم استحقه رجل فله
 الخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء ضمن المرتهن لان كل واحد منهما متعدي في حقه بالتسليم او بالقبض
 فان ضمن الراهن فقد مات بالدين لانه بآداء الضمان فصم الايفاء وان ضمن المرتهن يرجع على
 الراهن بما ضمن من القيمة ويدينه اما بالقيمة فلانه مغرور من جهة الرهن واما بالدين فلانه تعلق
 اقتضاؤه فيعود حقه كما كان فان قيل لما كان قرار الضمان على الراهن بوجوع المرتهن عليه والملك في
 المضمون يثبت لمن عليه قرار الضمان فتبين انه رهن ملك نفسه فصار كما اذا ضمن المستحق الراهن
 ابتداء قلنا هذا طعن ابي حازم القاضي والجواب عنه انه يرجع عليه بسبب الغرور والغرور بالتسليم كما
 ذكرناه او بالانتقال من المرتهن اليه كانه وكيل منه والملك بكل ذلك مشتاق عن عقد الرهن بخلافه
 الوجه الاول لان المستحق يضمنه باعتبار القبض السابق على الرهن فيستند الملك اليه فتبين انه رهن
 ملك نفسه وقد طولنا الكلام في كفاية المنتهى والله اعلم بالصواب

باب التصرف في الرهن والمجانبة عليه وجنابته على غيره

قال واذا باع الراهن الرهن بغير اذن المرتهن فالبيع موقوف لتعلق حق الغير به وهو المرتهن فيتوقف
 على اجازته وان كان الراهن يتصرف في ملكه كمن اوصى بجميع ماله تقف على اجازة الورثة فيما زاد
 على الثلث لتعلق حقه به فان اجاز المرتهن جاز لان التوقف لحقه وقد رضى بسقوطه وان قضاه الراهن
 دينه جاز ايضا لانه زال المانع من النفوذ والمقتضى موجود وهو التصرف الصادر من الاهل في المحل

له قوله متعدي فتقضى اي متعدي حق المستحق بالارهن بتسليم الرهن الى المرتهن والارهن ناقض فصار
 الرهن كالتصريف والمرتحن كالتصريف فان ابيع الراهن الرهن بغير اذن المرتهن فله الرجوع على الراهن على المودع او ملك
 قوله فانه متوقف على ابي المازن فان المرتحن لم يبرهنه بل يبرهنه ملك الراهن لان الرهن لم يكن ملك الراهن بل ملك
 انما يحصل بالتسليم الى المرتحن فان ملك العين من هذا الوقت وهذا الزمان سابق عليه فلا يمكن ان يبرهنه ملك
 او بالانتقال من الرهن اليه كما في الوسيل كما انما اشترطه من المستحق ثم يبرهنه من الراهن وقد لان المرتحن فاصعب في حق
 فيقولون يمكن من وقت القبض والقبض هنا كما في ملك الراهن بعد وجه يكون ملك الراهن شافرا عن عقد الرهن
 حيث انتقل الملك من المرتحن الى الراهن كما انتقل الملك من الوكيل الى الوكيل ان
 كان مولا معتق فبين ان رهنه بملكه واما بالانتقال فلان المرتحن فاصعب في حق المستحق فاذا ضمن ملك المضمون
 فله رهنه فاصعب في ملك الراهن بعد ذلك من جهة يكون ملك الراهن شافرا عن عقد الرهن بملكه
 على رب المال والمضارفة نافية فان كان الملك شافرا عن عقد المضارفة لا كره ان يجره بالغرور والغرور بالتسليم او بالانتقال من المرتحن اليه وكل ذلك شافرا عن العقولان المضارفة تعقده لازم وكلها يبرهنه
 فله رهنه على المودع فله رهنه فاصعب في ملك الراهن شافرا عن عقد الرهن بملكه
 قوله لو ان الحكم اخرج قرضه من ماله المضارفة والقرض من ماله المضارفة وانما المستحق فانه يبرهنه
 الرهن على غيره وهو عقيب من الرهن لان كل ترتيب يجب بطابعه وصفا للثابتة من
 منها سيستلزم وبصفه القاضي ان طلب المشتري التسليم الى المرتحن وفي بعض المواضع قال موقوف وروى الصحيح ان
 ولو تعقد قبل القبض فله رهنه وانما لم يبرهنه المشتري بل رهنه المدين فله رهنه وروى في كتابه ان يبرهنه المشتري
 يتبرهن في قاصه كره ان يبرهنه موقوف نقل الملك والملك له ولله الا ان يبرهنه المشتري فله رهنه وانما لم يبرهنه
 من التحليل نظر فانه متوقف على اذن الراهن بغير اذنه فله رهنه وانما لم يبرهنه المشتري فله رهنه وانما لم يبرهنه
 اجازته

البائع في الحسب اضعف لان البائع لا يملكه في الاخرة ولا يستوفي من عينه وكذلك يبطل حقه في
الحسب بالاعادة من المشتري والمرتهن ينقله حقه ملكاً ولا يبطل حقه بالاعادة من الراهن حتى يملكه
الاسترداد فلو اوجبت السعاية فيهما لسويتا بين الحقيين وذلك لا يجوز ولو اقر المولى برهن عبده بان قال له
رهنك عند فلان وكذبه الجدة ثم اعتقه تجب السعاية عندنا خلافاً لفرق هو يعتبهه باقراره بعد العتق
ونحن نقول اقرت بعتق الحق في حال يملك التعليق فيه لقيام ملكه فيصم بخلاف ما بعد العتق لانه حال
انقطاع الولاية ولو دبره الراهن صم تدبيره بالاتفاق اما عندنا فظاهر وكذا اعتداه لان التدبير لا يمنع
البيع على اصله ولو كانت امة فاستولدها الراهن صم الاستيلاء بالاتفاق لانه يصم بأدنى الحقيين وهو ما
للأب في جارية الابن فيصم بالأعلى واذا صحا خرجا من الرهن لبطلان الحلية اذ لا يصم استيفالدين
منهما فان كان الراهن موسراً ضمن قيمتهما على التفصيل الذي ذكرناه في الاعتاق وان كان معسرا
استسعى المرتهن المدبر وام الولد في جميع الدين لان كسبهما مال المولى بخلاف المعتق حيث يسعى والاقل
من الدين ومن القيمة لان كسبه حقه والمحتمس عنده ليس الاقدار القيمة فلا يزداد عليه وحق المرتهن
بقدر الدين فلا تلزمه الزيادة ولا يرجعان بما يؤديان على المولى بعد يسارة لانها ادياه من مال المولى و
المعتق يرجع لانه ادى ملكه عنه وهو مضطر على ما مر وقيل الدين اذا كان مؤجلاً يسعى المدبر في قيمته لانه
عوض الرهن حتى تحبس مكانه فيتقادر بقدر المعوض بخلاف ما اذا كان حالاً لانه يقضى به الدين ولو
اعتق الراهن المدبر وقد قضى عليه بالسعاية او لم يقبض لم يسع الا بقدر القيمة لان كسبه بعد العتق ملكه
وما اذا قبل العتق لا يرجع به على مولاه لانه اداه من مال المولى قال وكذا لك لو استهلك الراهن الرهن
لانه حق محتوم مضمون عليه بالاتلاف والضمان رهن في يد المرتهن لقيامه مقام العين فان استهلكه
اجنبى المرتهن هو الخصر في تضمينه فياخذ القيمة وتكون رهننا في يده لانه احق بعين الرهن حال قيامه
فكذا في استرداد ما قام مقامه والواجب على هذا المستهلك قيمته يوم هلك فان كانت قيمته يوم استهلكه

اذا ملك الرهن عند المرتهن يملك بدينه ضماناً بالاتفاق من تزمتون الدين يكون المرتهن بالمال الذي اذقل من البايعة الرهن وما حق البائع لا يبيع بملك من جهة المشتري اصلاً ١٢ من له قول فلو وجبت السعاية فيها ان
في البيع المعتق قبل القبض وفي المرهون المعتق فربما بين الحقيين اي بين البائع والمضيق وبين حق المرتهن وكبروني والتسوية مع وجود العارق لا يجوز ١٢ من له قول فلو تعلق الحق في الرهن وبطلت ملك الشار
الرهن قبل العتق يكون ملكا لتعلقه بغيره ولو ادا السعاية فيصح انزاعه بما يملك الشاهد اذا اولى باختيار الملك فالقول بغيره كذب العبد ١٢ من له قول رهن لان حال الخ لا يذات ان تزيله في حال لا يملك رهنه ولا يملك
تعلق الدين بها فليخذه ١٢ من له قول فظاهر ان الرهن الصحيح وبالتميز يحصل من العتق فاولى ان يصح ١٢ حميد من له قول خرغا من الرهن وذهبتنا وما عندنا في رد المهر لا يخرج من قبل الما بحكم
الرهن عند دار الولد يخرج لانها تعلق حكم الرهن فان لا يبرهن بها بالاتفاق واقر حق المرتهن في الاستيلاء والاشاق ان الاموية اما ثبت بالنسب وانما تجوز في الرد على الدعوة بل ثبتت بنفس الوطى وانما يسمى بمؤمن عند
فان الرهن عنده لا يمنع ان يتقار بالمزوج ولا يصح الخرج من الوطى حتى المرتهن لا يرعى ان لا يتصل بفتح الاستيلاء وفلا تجوز في اذن المرتهن بخلاف الاعاق فان زوج بطلان حق المرتهن لان محال في بيع مزدون اذ
١٢ من له قول على التفصيل الذي ذكرناه اذا كان الدين حالاً طرب بادا المرتهن وان كان موطاً اخذت القيمة وحلت رهننا كما نحن على الدين فان اذ اقل الرهن اقتضا جعرا اذا كان نفس حقه وورد الفصل ١٢
من له قول بخلاف المعتق هذا الذي وهو يقول اما اذا كان الدين اقل نكرو ان شاد انظر فقال ١٢ كفاية -
من له قول فيقتدر رهن لان الدين الموطأ لا يجب تضامه وانما يجب رجوع الرهن الى يد المرتهن فيقتدر رجوع المعوض بقدر امانات من الوض فاما اذا كان الدين حالاً فالتضام واجب من مال الراهن و
كسبه يملكه يستسفي في كل ١٢ من له قول وكذلك الخ اي الجواب في الاستهلاك كما في الجواب في الامتناع ان كان الراهن موطاً او الدين حالاً طرب بادا الدين وان كان موطاً اخذت من قيمة العمد وحلت رهننا
سكان حتى يحل الدين ١٢ من له قول وكذلك الخ مسطوط على قوله فيما ران كان الدين حالاً رهن في ترتيب عبارة مختصر القدرى والهبة بكذا وانما الحق الرهن عند المرتهن فيقتدره فان كان الدين حالاً طرب بادا
الدين وان كان موطاً اخذت من قيمة العمد وحلت رهننا كما نحن على الدين وان كان الراهن موطاً رهن في قيمة رهنه وكذلك وانما يستهلك الراهن الرهن انتهى ١٢ من له قول في حال قيامه على
ان لو كانت العين باقية كان المرتهن هو المضمون في رد اية يده كذلك هو المضمون في اعادة ما قام مقام العين الى ١٢ من له قول على هذا المستهلك استهلاك المرتهن فان قيل بغيره يوم قبض على المضمون
ولذلك في الملك بدوان الاستهلاك بغيره يوم قبض بالملك ١٢

الرهن من الرهن ليعمل به فهلك قبل ان ياخذ في العمل هلك على ضمان الرهن لبقايد الرهن وكذا اذا هلك بعد الفراغ من العمل لارتفاع اليد العارية ولو هلك في حالة العمل هلك بغير ضمان لثبوت اليد العارية بالاستعمال وهي مخالفة ليد الرهن فانتي الضمان وكذا اذا اذن الرهن المرتهن بالاستعمال لما بينته ومن استعار من غيره ثوبا ليرهنه فارهنه به من قليل واكثر فهو جائز لانه متبرع بأثبات ملك اليد فيعتبر بالتبرع بأثبات ملك العين واليد وهو قضاء الدين ويجوز ان ينفصل ملك اليد عن ملك العين ثبوت المرتهن كما ينفصل زوالا في حق البائع والطلاق واجب الاعتبار خصوصاً في الاعارة لان الجهالة فيها لا تقضى الى المنازعة ولو عين قدراً لا يجوز للمستعير ان يرهنه باكثر منه ولا باقل منه لان التقيد مفيداً وهو ينفي الزيادة لان عرضه الاحتباس بما تيسر اذ اؤده وينفي النقصان ايضاً لان عرضه ان يصير مستوفياً للاكثر بمقابلته عند الهلاك ليرجع عليه وكذلك التقيد بالجنس وبالمرتهن وبالبلدان كل ذلك مفيد لتيسر البعض بالاضافة الى البعض وتفاوت الاشخاص في الامانة والحفظ واذا خالف كان ضماناً ثم ان شاء المعير ضمن المستعير ويتم عقد الرهن فيما بينه وبين المرتهن لانه ملكه باداء الضمان فتبين انه رهن ملك نفسه وان شاء ضمن المرتهن ويرجع المرتهن بما ضمن وبالدين على الراهن وقد بيناه في الاستحقاق وان وافق بان رهنه بمقدار ما امره به ان كانت قيمته مثل الدين او اكثر فهلك عند المرتهن يبطل المال عن الراهن لتمام الاستيفاء بالهلاك ووجب مثله لرب الثوب على الراهن لانه صاهر قاضياً دينه بماله بهذا القدر وهو الموجب للرجوع دون القبض بذاته لانه برضاة وكذلك ان اصابه عيب ذهب من الدين بحسابه ووجب مثله لرب الثوب على الراهن على ما بيناه وان كانت قيمته اقل من الدين ذهب بقدر القيمة وعلى الراهن بقیة دينه للمرتهن لانه لم يقع الاستيفاء بالزيادة على قيمته وعلى الراهن لصاحب الثوب ما صار به موفياً لما بيناه ولو كانت قيمته مثل الدين فارد المعير ان يفتكه

وتعبر الرهن مضمون فان اذنت يد العارية بالاستعمال انتفى الضمان كما في قولهم لا يمين في صورة العارية ثم انما ان اختلفت وقت الهلاك فانقول لم يمين واليمين على الراهن ١٢
 له قولهم نبيته الخ اي يقاس انما ملك المدبر فاعن اثبات ملك العين بانها تابع اثبات ملك العين فاسامه العارية عين بانها تضمنت الاقران اثبات ملك العين وقوله يجوز ان يفصل الخ بيان لان العار ١٢ اعلى له قولهم وهو قضاء الدين الخ فانما اذنت ان لا يعنى ويتايلها كما كان صحيحاً وكذا اذنت ان السان نقضاً من غيره فاذا جاز ان ثبت لملك المدبر والعين بالعاية المدبرين من بالبرق في القبر يجوز ان يثبت لملك المدبرين ايضا كما في قولهم ويجوز الخ يعنى ان قيل ان لا يفتقر الى صحيح لولا ان يكون صحت ذلك لا يتعارض العين واليد في جواب الاقران في عدم الاستدراك لعدم ملكه الخ يجوز ان يفصل الخ ١٢ له قولهم كما ينفصل الخ اي كما يجوز ان يزول ملك المدبر بالبايع دون ملك العين بان بايع بشرا لغيره رسم الى المشتري فزال يده لملكه ١٢ له قولهم والطلاق واجب الخ اي اذا اطلق الاعارة في الرهن ولم يسلمها بغيره ببنشوة او تسعة او بدارم او بغيره من زهد او بغيره كان المستعير ملزم بوجوب الاطلاق ١٢ له قولهم خصوصاً في الاعارة لان من اطلق على المدبر فانه يفتقر الى الاعارة في الجملة فيبطل الرهن في بعض النسخ لان الاستعارة في الرهن ولو ان يركب بغيره وان يركب بغيره وان يركب عليه ما شاء ١٢ له قولهم الى المنازعة في المنازعة الا انما من التبرع وانما من المنازعة للمنفذ ١٢ له قولهم لان عرضه الخ اي لا يرضى المعير ان يعير المرتهن عند الهلاك حتى يملكه الاكثر ليرجع على المشتري بذلك فاذا رهنه باقل فعند الهلاك فان يرجع المعير على المشتري بذلك المقدر فله عرضه ١٢ له قولهم لبعض البعض بالاضافة الى البعض يرضى القيد بالجنس اي قد يتصل بالعين على المتبادل حتى دون جنس وتفاوت الاشخاص في الامانة يرضى الى المقدر المرتهن وقوله والحفظ على القيد بالمدبر ١٢ له قولهم وقد بيناه في الاستحقاق اي في استحقاق الرهن قبل هذا الباب ١٢ له قولهم ووجب مثله اي مثل ما سطر على الراهن ملكه الخ ١٢ له قولهم ووجب مثله اي مثل ما استيفاه بالهلاك ووجب مقدار الدين المسمى لاشئ تيز الخرب ان كان اكثر ان الزيادة على قدر الدين عند الهلاك اما تيزه فغيره واما واقف المشتري المعير فما شرط ١٢ عليه قولهم لما بيناه اي لانه صار قاضياً بطلائع الدين بالرد او بغيره بائناً ١٢ له قولهم لا يمينه وهو قولنا من صار قاضياً بدينه بملكه ١٢ له قولهم فارد المعير الخ اي اذ ان يفتك لاجز من الراهن بغيره ١٢

الى اجل فنقص في السعر فرجعت قيمته الى مائة ثم قتله رجل وغرم قيمته مائة ثم حل الاجل فان
 المرتهن يقبض المائة قضاء عن حقه ولا يرجع على الراهن بشئ واصله ان نقصان من حيث السعر لا يوجب
 سقوط الدين عندنا خلا لفره هو يقول ان المالية قد انتقصت فاشبهه انتقص العين ولنا ان نقصان السعر
 عبارة عن فتور غبات الناس وذلك لا يعتبر في البيع حتى لا يثبت به الخيار ولا في الغصب حتى لا يجب
 الضمان بخلاف نقصان العين لان بفوات جزء منه يتقرر الاستيفاء فيه اذ الديدان الاستيفاء واذ المسقط شئ
 من الدين بنقصان السعر بقي مرهونا بكل الدين فاذا قتله حر غرم قيمته مائة لانه تعتبر قيمته يوم الاتلاف
 في ضمان الاتلاف لان الجابر بقدر الفأنت واخذة المرتهن لانه بدل المالية في حق المستحق وان كان مقابلا
 بالدم على اصلنا حتى لا يزداد على دية المحرلان المولى استحقه بسبب المالية وحق المرتهن متعلق بالمالية
 فكذا فيما قام مقامه ثم لا يرجع على الراهن بشئ لان يدا الرهن يدا الاستيفاء من الابتداء وبالهلاك يتقرر
 وقيمتها كانت في الابتداء الفا فيصير مستوفيا للكل من الابتداء او نقول لا يمكن ان يجعل مستوفيا الالف
 بمائة لانه يؤدي الى الربوا فيصير مستوفيا المائة وبقي تسع مائة في العين فاذا هلك يصير مستوفيا تسع
 مائة بالهلاك بخلاف ما اذا مات من غير قتل احد لانه يصير مستوفيا الكل بالعبد لانه لا يؤدي الى
 الربوا قال وان كان امره الراهن ان يبيعه فباعه بمائة وقبض المائة قضاء من حقه فيرجع بتسع مائة
 لانه لما باعه باذن الراهن صار كان الراهن استرذة وباعه بنفسه ولو كان كذلك يبطل الرهن ويبقى
 الدين الا بقدر ما استوفى كذا هذا اقال وان قتله عبد قيمته مائة فذاع مكانه افتكه بجميع الدين لهذا
 عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمدا هو بالخيار ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء سلم العبد المدفوع
 الى المرتهن بماله وقال زفر يصير رهنًا بمائة ان يدا الرهن يدا استيفاء وقد تقرر بالهلاك الا انه اختلف بدلا
 بقدر العشر فيبقى الدين بقدره ولا صاحبنا على زفر ان العبد الثاني قائم مقام الاول ثم ما ولو كان
 الاول قائما وانتقص السعر لا يسقط شئ من الدين عندنا لما ذكرنا فكذلك اذا قام المدفوع مكانه ولمحمد

له قوله لا يوجب الخ نقصان القيمة تراجم السويعد اقبض الرهن ليس بمتردد يوجب سقوط الدين ولهذا نقص به وهو باق على حاله الا ان يطالب بجميع الدين عند المرتهن الرهن الى الراهن
 له قوله حتى لا يثبت به بالخيار ان اذا تغير سعر الشئ قبل القبض لا يثبت الخيار
 المحقق الرهن وجعلت رهنًا كما لا يؤدي الى الربوا فيصير مستوفيا بالمالية وبقي تسع مائة فاذا هلك يصير مستوفيا تسع مائة بالهلاك والباقي ظاهر وان علم
 صورة المسألة هنا شذذ تراجم حنيفة الرهن من الهت الى ما عزم قيام عينه بخلافه وقل الحار العبد الذي قيمته مائة بمائة تراجم عثمان قيمته مائة وقل العبد المليون دفعه رهنًا واقول العلم بها ايضا مائة الهن الى حنيفة وابي
 يوسف در فحم الصورة الاول والثانية واحد هو ان الراهن يتفكك بجميع الدين ما جاز بقول حنيفة في الاول فقولنا في الثانية تراجم من ان يدا الرهن بجميع الدين كالاول ومن ان يدا الرهن بماله كالثانية علمي
 ماذكره وقال في حكم الصورة الاولى والثانية واحد في ان الراهن يتفكك بالمالية ويسقط وتسع مائة ما ساطع من الراهن بالاتفق والمرتهن تلك المائة التي تضمنها المرتهن عند الاجل ووجه هذه الاقوال المذكورة في الكتاب ١٢٤
 له قوله لا يؤدي الى الربوا لان المائة لا يجوز ان يكون بقا مائة اكثر من مائة فذلك لا يتصور استيفاء جميع الدين بمائة بقا المائة فهذا لو كان القابل عبدا قيمته مائة فذاع مكانه يكون رهنًا بتسع مائة كالاول عندنا على
 ١ يعني ان ذلك يجوز ان يكون بمائة العتد الف درهم ثم يقرى كذلك جسا بالدين وتوهم استيفاء جميع الدين من المائة بان يزداد قيمته حتى ان الحرافع تلون قيمته عشرة ومانه رهنًا بهي جميع الدين بمائة لانه
 يتوهم استيفاء جميع الدين من المائة بان يزداد قيمته هذه الداية الف درهم ١٢٤ له قوله وان قلنا ان عطف على قوله فحل الظاهر المتبادر ان ضمير قوله في العطف يرجع الى المارح البصر فقلنا
 في العطف عليه وانك ان الضمير في العطف يرجع الى العبد المرهون الذي انقص في السو كذا الضمير الذي في العطف كما ذهب اليه اصحاب النهاية وموجج الدراية وفتاويه البيان وان اخرج الضمير في
 العطف على الظاهر المتبادر من رجوع الى المارح البصر في العطف عليه فقلنا من اراد ان يدا الرهن يدا استيفاء جميع الدين من المائة فذاع مكانه يكون رهنًا بتسع مائة كالاول عندنا على
 فبما سياتي في قوله ولو كان راجح سورة الخ من شائذ الكثر وما ارجع الضمير في العطف الى العبد المرهون المتباعد ليعوم تراجم السرفا لانه يسهل العبارة المذكورة فقلنا على مقتضى الرهنية ١٢٤ له قوله عطف
 الاصل يدل برهنتان ابرزى كذا في تاج السيف وفي منتهى الارب اعطفت فكان لشرفه ان كان يجرى ليس بجائز ان يجرى ويكرهت ١٢٤ له قوله لو كان العبد يدين صورة وهي الصورة ظاهر وامر من فلان
 القائل كما يقتول في الآية وتشرع المبره من بيت الآية ودون المالية التي ان استوفتها من الغنصان فكذا تراجم الدرغ ١٢٤ له قوله لما ذكرنا اشارة الى قوله ولنا ان نقصان السعر عبارة عن فتور غبات
 الناس الخ ١٢٤

في الخيار ان المرهون تغير في ضمان المرتهن فيخبر الراهن كالمبيع اذ اقبل قبل القبض والمغصوب اذ اقبل
 في يد الغاصب يخبر المشتري والمغصوب منه كذا هذا ولها ان التغير لم يظهر في نفس العبد لقيام الثالث مقام
 الاول لحما ودمًا كما ذكرناه مع زفر وعين الرهن امانة عندنا فلا يجوز تملكه منه بغير رضاه ولان جعل
 الرهن بالدين حكم جاهلي وانه منسوخ بخلاف البيع لان الخيار فيه حكمه الفسخ وهو مشروع وبخلاف الغصب
 لان تملكه ياداء الضمان مشروع ولو كان على العبد تراجع سعره حتى صار يساوي مائة ثم قتله عبد
 يساوي مائة فدفع به فهو على هذا الخلاف واذا اقبل العبد الرهن قتيلاً خطأ فضاء الجناية
 على المرتين وليس له ان يدفع لانه لا يملك التملك ولو فدى طهر المحل بقى الدين على حاله ولا يرجع على
 الراهن بشيء من الفداء لان الجناية حصلت في ضمانه فكان عليه اصلاحها ولو ابى المرتين ان يفدى قيل
 للراهن ادفع العبد او فده بالدية لان الملك في الرقبة قائم له وانما الى المرتين الفداء لقيام حقه فاذا
 امتنع عن الفداء يطالب الراهن بحكم الجناية ومن حكمها التخيير بين الدفع والفداء فان اختار الدفع سقط
 الدين لانه استحق لمعنى في ضمان المرتين فصار كالهلاك وكذلك ان فدى لان العبد كالحاصل له بعوض
 كان على المرتين وهو الفداء بخلاف ولد الرهن اذ اقبل انساناً او استهلك ما لا يحدث يخاطب الراهن بالدفع
 والفداء في الابتداء لانه غير مضمون على المرتين فان دفع خرج من الرهن ولم يسقط شيء من الدين كما لو
 هلك في الابتداء وان فدى فهو رهن مع امه على حالها ولو استهلك العبد المرهون ما لا يستغرق رقبته
 فان ادى المرتين الدين الذي لزم العبد فدينه على حاله كما في الفداء وان ابى قيل للراهن بعه في الدين
 الا ان يختار ان يؤدى عنه فان ادى بطل دين المرتين كما ذكرنا في الفداء وان لم يؤد بيع العبد فيه ياخذ
 صاحب دين العبد دينه لان دين العبد مقدم على دين المرتين وحقق ولي الجناية لتقدمه على حق المولى
 فان فضل شيء ودين غريم العبد مثل دين المرتين او اكثر فالفضل للراهن وبطل دين المرتين لان الرقبة
 استحققت لمعنى هو في ضمان المرتين فاشبه الهلاك وان كان دين العبد اقل سقط من دين المرتين بقا دين
 العبد وما فضل من دين العبد يبقى رهناً كما كان ثم ان كان دين المرتين قد دخل اخذاه به لانه من
 جنس حقه وان كان لم يحل امسكه حتى يحل وان كان ثمن العبد لا يبقى بدين الغريم اخذ الثمن لم يرجع
 عنه

له قول كالمبيع اذ اقبل قبل القبض والمغصوب اذا اقبل في يده الغاصب ان اقبل في يده الغاصب اذ اقبل في يده الغاصب اذ اقبل في يده الغاصب
 ياخذها من غير خيار الا ان اقبلت بعد فسخها كما يخبر المشتري من ان اقبلت الفدوة على الرهن وان اقبلت الفدوة على الرهن وان اقبلت الفدوة على الرهن
 له قوله ولو كان الخ بائناً لكان لان وضع المثل في الفصل الثالث فيما اذا تراجعت سوا الرهن الى مائة تقصير بدينه ما دفعه في فسخ الخراف فيه فلا جزمه الزمان بقوله بعد ذلك فيه ليسه فوسمى
 بنا لخلافه انت له قوله فضاء الجناية على المرتين يعني اذ كانت التبيد اكثر من ثمانية واذا كانت الجناية على العبد في ضمانه اذ كانت قوله على المرتين وانما يدعى المرتين لان الوفاطها الرهن من الجائز
 ان يختار الدفء فيضمن المرتين من ذلك لان ان يقول اما اذى حتى جعله مرتين اذ كانت قوله نصار كالهلاك والماح زوال ملك الراهن من الرهن في ضمان المرتين اذ كانت قوله لم يرضى كان على
 المرتين واذا كان على المرتين فقد اداه الراهن يجب للراهن على المرتين مثل اداى الى ولي الجناية ولا يرضى على الراهن ومن فالتقا تصاصا فيسلم الرهن لراهن ولا يكون الراهن مشرطاً في اداه الضمان لانه في تخليص
 ملكه كسيرة الراهن اذ كانت قوله حتى ولي الجناية بالرجل على دين المرتين يعني ان دين العبد مقدم على دين المرتين وعلى ولي الجناية ايضا حتى تخرج العبد ليرهنه الى ولي الجناية ثم يرضى بغيره على ما ياتي في
 الديات كذا في العتية فيما اقبل في الكفاية وغضه على ولي الجناية لانه وان دفع على ولي الجناية او لا كان اذ اقبل لم يرضى للدفء اذ اقبل له قوله تقصير على حق المولى ان تقدم دين العبد على حق المولى فاذا كان
 متصفا على حق المولى فصار هو المرتين فهو مقام المولى في الماينة وولى الجناية في ملك العين اذ كانت قوله فان فضل شيء الخ اقبل في ضمان الظاهر من المصوب كسيرة المالك
 ان يكون قوله فان فضل شيء الخ من مضمون السانقة في قوله ولو استهلك العبد المرهون ما لا يستغرق رقبته ولا يرضى على ذي ضمان المال المستهلك اذا استغرق رقبته العبد المرهون ان يفضل على
 دين الغريم من ثمن العبد الذي يرضى على المولى ان يكون قوله فان فضل شيء الخ اقبل في ضمان الظاهر من المصوب كسيرة المالك
 في قوله يعني ايضا على مروت في علم الدرر السنية اذ اقبلت الفدوة على الرهن

له قوله كالمبيع اذ اقبل قبل القبض والمغصوب اذا اقبل في يده الغاصب ان اقبل في يده الغاصب اذ اقبل في يده الغاصب اذ اقبل في يده الغاصب
 ياخذها من غير خيار الا ان اقبلت بعد فسخها كما يخبر المشتري من ان اقبلت الفدوة على الرهن وان اقبلت الفدوة على الرهن وان اقبلت الفدوة على الرهن
 له قوله ولو كان الخ بائناً لكان لان وضع المثل في الفصل الثالث فيما اذا تراجعت سوا الرهن الى مائة تقصير بدينه ما دفعه في فسخ الخراف فيه فلا جزمه الزمان بقوله بعد ذلك فيه ليسه فوسمى
 بنا لخلافه انت له قوله فضاء الجناية على المرتين يعني اذ كانت التبيد اكثر من ثمانية واذا كانت الجناية على العبد في ضمانه اذ كانت قوله على المرتين وانما يدعى المرتين لان الوفاطها الرهن من الجائز
 ان يختار الدفء فيضمن المرتين من ذلك لان ان يقول اما اذى حتى جعله مرتين اذ كانت قوله نصار كالهلاك والماح زوال ملك الراهن من الرهن في ضمان المرتين اذ كانت قوله لم يرضى كان على
 المرتين واذا كان على المرتين فقد اداه الراهن يجب للراهن على المرتين مثل اداى الى ولي الجناية ولا يرضى على الراهن ومن فالتقا تصاصا فيسلم الرهن لراهن ولا يكون الراهن مشرطاً في اداه الضمان لانه في تخليص
 ملكه كسيرة الراهن اذ كانت قوله حتى ولي الجناية بالرجل على دين المرتين يعني ان دين العبد مقدم على دين المرتين وعلى ولي الجناية ايضا حتى تخرج العبد ليرهنه الى ولي الجناية ثم يرضى بغيره على ما ياتي في
 الديات كذا في العتية فيما اقبل في الكفاية وغضه على ولي الجناية لانه وان دفع على ولي الجناية او لا كان اذ اقبل لم يرضى للدفء اذ اقبل له قوله تقصير على حق المولى ان تقدم دين العبد على حق المولى فاذا كان
 متصفا على حق المولى فصار هو المرتين فهو مقام المولى في الماينة وولى الجناية في ملك العين اذ كانت قوله فان فضل شيء الخ اقبل في ضمان الظاهر من المصوب كسيرة المالك
 ان يكون قوله فان فضل شيء الخ من مضمون السانقة في قوله ولو استهلك العبد المرهون ما لا يستغرق رقبته ولا يرضى على ذي ضمان المال المستهلك اذا استغرق رقبته العبد المرهون ان يفضل على
 دين الغريم من ثمن العبد الذي يرضى على المولى ان يكون قوله فان فضل شيء الخ اقبل في ضمان الظاهر من المصوب كسيرة المالك
 في قوله يعني ايضا على مروت في علم الدرر السنية اذ اقبلت الفدوة على الرهن

له قوله كالمبيع اذ اقبل قبل القبض والمغصوب اذا اقبل في يده الغاصب ان اقبل في يده الغاصب اذ اقبل في يده الغاصب اذ اقبل في يده الغاصب
 ياخذها من غير خيار الا ان اقبلت بعد فسخها كما يخبر المشتري من ان اقبلت الفدوة على الرهن وان اقبلت الفدوة على الرهن وان اقبلت الفدوة على الرهن
 له قوله ولو كان الخ بائناً لكان لان وضع المثل في الفصل الثالث فيما اذا تراجعت سوا الرهن الى مائة تقصير بدينه ما دفعه في فسخ الخراف فيه فلا جزمه الزمان بقوله بعد ذلك فيه ليسه فوسمى
 بنا لخلافه انت له قوله فضاء الجناية على المرتين يعني اذ كانت التبيد اكثر من ثمانية واذا كانت الجناية على العبد في ضمانه اذ كانت قوله على المرتين وانما يدعى المرتين لان الوفاطها الرهن من الجائز
 ان يختار الدفء فيضمن المرتين من ذلك لان ان يقول اما اذى حتى جعله مرتين اذ كانت قوله نصار كالهلاك والماح زوال ملك الراهن من الرهن في ضمان المرتين اذ كانت قوله لم يرضى كان على
 المرتين واذا كان على المرتين فقد اداه الراهن يجب للراهن على المرتين مثل اداى الى ولي الجناية ولا يرضى على الراهن ومن فالتقا تصاصا فيسلم الرهن لراهن ولا يكون الراهن مشرطاً في اداه الضمان لانه في تخليص
 ملكه كسيرة الراهن اذ كانت قوله حتى ولي الجناية بالرجل على دين المرتين يعني ان دين العبد مقدم على دين المرتين وعلى ولي الجناية ايضا حتى تخرج العبد ليرهنه الى ولي الجناية ثم يرضى بغيره على ما ياتي في
 الديات كذا في العتية فيما اقبل في الكفاية وغضه على ولي الجناية لانه وان دفع على ولي الجناية او لا كان اذ اقبل لم يرضى للدفء اذ اقبل له قوله تقصير على حق المولى ان تقدم دين العبد على حق المولى فاذا كان
 متصفا على حق المولى فصار هو المرتين فهو مقام المولى في الماينة وولى الجناية في ملك العين اذ كانت قوله فان فضل شيء الخ اقبل في ضمان الظاهر من المصوب كسيرة المالك
 ان يكون قوله فان فضل شيء الخ من مضمون السانقة في قوله ولو استهلك العبد المرهون ما لا يستغرق رقبته ولا يرضى على ذي ضمان المال المستهلك اذا استغرق رقبته العبد المرهون ان يفضل على
 دين الغريم من ثمن العبد الذي يرضى على المولى ان يكون قوله فان فضل شيء الخ اقبل في ضمان الظاهر من المصوب كسيرة المالك
 في قوله يعني ايضا على مروت في علم الدرر السنية اذ اقبلت الفدوة على الرهن

بما بقي على احد حتى يعتق العبد لان الحق في دين الاستهلاك يتعلق برقبته وقد استوفيت فيتأخر الى ما
 بعد العتق ثم اذا اذى بعباده لا يرجع على احد لانه وجب عليه بفعله وان كانت قيمة العبد الفين وهو
 رهن بالف وقد جنى العبد يقال لهما اقديا لان النصف منه مضمون والنصف امانة والقداء في
 المضمون على المرتهن وفي الامانة على الراهن فان اجعا على الدافع دفعاه وبطل دين المرتهن والدافع
 لا يجوز في الحقيقة من المرتهن لما بيناه وانما منه الرضى به فان تشاحا فلقول لمن قال انا فدى رهننا
 كان او مرتهننا اما المرتهن فلانه ليس في القداء ابطال حق الراهن وفي الدافع الذي يختاره الراهن
 ابطال حق المرتهن وكذا في جنابة ولد الرهن اذا قال المرتهن انا فدى له ذلك وان كان المالك يختار
 الدافع لانه ان لم يكن مضمونا فهو محبوس بدينه وله في القداء غرض صحيح ولا ضرر على الراهن فكان
 له ان يفدى واما الرهن فلانه ليس للمرتهن ولاية الدافع لما بيناه فكيف يختاره ويكون المرتهن في القداء
 متطوعا في حصة الامانة حتى لا يرجع على الراهن لانه يمكنه ان لا يختاره فيخاطب الراهن فلما التزمه
 والحالة هذه كان متبرعا وهذا على ما روى عن ابي حنيفة انه لا يرجع مع الحضور وسببين القولين
 ان شاء الله تعالى ولو ابي المرتهن ان يفدى وفداه الراهن فانه يحسب على المرتهن نصف القداء من

دينه لان سقوط الدين امر لازم فدى او دفع فلم يجعل الراهن في القداء متطوعا ثم ينظر ان كان نصف
 القداء مثل الدين او اكثر بطل الدين وان كان اقل سقط من الدين بقدر نصف القداء وكان العبد هنا
 بما بقي لان القداء في النصف كان عليه فاذا اداه الراهن وهو ليس بمتطوع كان له الرجوع عليه فيصير
 قصاصا بدينه كانه او في نصفه بقبلي العبد رهننا بما بقي ولو كان المرتهن فدى والراهن حاضر فهو متطوع
 وان كان غائبا لم يكن متطوعا وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد والحسن وزق المرتهن متطوع
 في الوجهين لانه فدى ملك غيره بغير امره فاشبه الاجنبي وله انه اذا كان الراهن حاضرا امكنت
 مخاطبته فاذا افداه المرتهن فقد تبرع كالاجنبي فاما اذا كان الراهن غائبا تعذر مخاطبته والمرتهن يحتاج
 الى اصلاح المضمون ولا يمكنه ذلك الا باصلاح الامانة فلا يكون متبرعا قال واذا مات الراهن باع وصيته

الى اصلاح المضمون ولا يمكنه ذلك الا باصلاح الامانة فلا يكون متبرعا قال واذا مات الراهن باع وصيته

له قول والدفع يجوز ان لا يدفع تمليك ودون ما يك التملك والمراون والراهن دفع وصفي المرتهن اذ
 له قول تشاح على الامازياب تغافل بجمل ردفه كراي بين خواستكم فومت شورا ان امتساح القوم في الامتساح كرونوم بعض ازا مار بعضي انزوت فرت ان كار
 فله قول لا يستفاد منه اذ ان الراهن بالذم يسقط حق المرتهن والمرتحن لا يسقط حق الراهن انا فدى وقال المرتحن انا فدى فليس الى المرتحن ولا فائدة العياني اختيار المرتحن الدفع له في سقط ربه بالدفع وفي الدفع اسقط حق
 الراهن في الرتبة وله فرض صحيح في استيفاء الرتبة والعقدان في اختيار المرتحن الدفع لغو فتمت فرض الاخرين فانه لا يبرهن في المان يكره ان لا كان فهدان لا يتم العقد حتى يطلب الراهن على المزدول
 هذه صارت متبرعا اذ كانت صفة قوله وبما على ما روى في السوط ابو جعفر يقول المرتحن اهدن يطالب بالفداء في هذه الحالة فلا يكون متبرعا بالراهن وبه الكذب يقضي ان لا يكون متبرعا حاله ان يحضر البتة ودرى
 من على من هذا لا يصير متبرعا كما لا يصير متبرعا لان المرتحن لا يطالب بالدفع حال قبلة الراهن ولا يمكنه الاخذ من يكون متبرعا في الفداء وحالة المحضه فاجب عليه بما طالما بالدفع اذ افداه فلا يكون
 ال المحسن الا بالفداء فلا يكون متبرعا كما حب العودا فنه اسفل فنه العود عليه لا يكون متبرعا فكذا مثله اذ

له قول وسببين القولين اى قول ابي حنيفة في قولنا فداه وما ذكره بعد في سقوط في قوله ولو كان المرتحن فدى والراهن حاضر في سقوطه وان كان غائبا لم يكن متطوعا على حنيفة في قوله
 قوله لان سقوط الدين امر لازم ان موجب الجناية الدفع او الفداء وعلى التقديرين يسقط الدين على ما ذكر في الكتاب انه ان اهدن الدفع يسقط الدين لانه استخفى المعنى في ضمان المرتحن فصار كالملاك وكذا
 اذ على من لا يبرهن ان العبد حاصل الرهن وهو الفداء يكون سقوط الدين من الوازم في جميع الراهن من الخروج من موجب الجناية الا وسقوط دين المرتحن بل انه لم يجعل الراهن في الفداء متطوعا لانه
 قصده تطهيره عن الجناية ومقتضى ان ذلك فلا يكون متبرعا في نصيب المرتحن كبرالراهن اذ قضى الدين ثم ان دوليل المرتحن نصعت الفداء حتى مرهونا كما لو فداه وان ابي ذلك نصعت الفداء على الدين اذ اكره
 فقد خرج من الراهن لان المرتحن بين الفداء حتى يوفيه فيجعل في نفسه ملك اذ اهدى له قوله وان كان غائبا لم يكن متطوعا في الفداء مطلقا وكذا في الايضاح والمبسوط بشرط في الامران يكون الغنيبة
 منقطعة اذ اهدى له

له والرهن لثقل لازم فيسرى اليه فان هلك بهلك بغير شئ لان الاتباع لا قسط لها ما يقابل بالاصل
 لانها لم تدخل تحت العقد مقصودا اذ اللفظ لا يتناولها وان هلك الاصل وبقي النماء افتكه الراهن بخصته
 يقسم الدين على قيمة الرهن يوم القبض وقيمة النماء يوم الفكك لان الرهن يصير مضمونا بالقبض والزيادة
 تصير مقصودة بالفكك اذ ابقى الى وقته والتبع يقابله شئ اذا صار مقصودا كولد المبيع فما اصاب
 الاصل يسقط من الدين لانه يقابله الاصل مقصودا وما اصاب النماء افتكه الراهن لما ذكرنا وصوص المسائل
 على هذا الاصل يخرج وقد ذكرنا بعضها في كفاية المنتهى وتمامه في الجامع والزيادات ولورهن شاة بعشرة
 وقيمتها عشرة وقال الراهن للمرتهن احلب الشاة فاحلبت فهو لك حلال تحلب وشرب فلا ضمان عليه
 في شئ من ذلك اما الاباحة فيصمغ تعليقها بالشرط والخطر لانها اطلاق وليس بتملك فتصمغ مع الخطر ولا
 يسقط شئ من الدين لانه اتلفه باذن المالك فان لم يفتك الشاة حتى ماتت في يد المرتهن قسم الدين على
 قيمة اللبن الذي شرب وعلى قيمة الشاة فما اصاب الشاة سقط وما اصاب اللبن اخذته المرتهن من الرهن
 لان اللبن تلفت على ملك الراهن بفعل المرتهن والفعل حصل بتسليط من قبله فصارت الرهن اخذته
 واتلفه فكان مضمونا عليه فيكون له حصته من الدين فبقي بحصته وكذلك ولد الشاة اذ اذن له الراهن
 في اكله وكذلك جميع النماء الذي يحدث على هذا القياس قال وتجاوز الزيادة في الرهن ولا تجوز في الدين
 عند ابى حنيفة ومحمدا ولا يصدر الرهن رهنابها وقال ابو يوسف تجوز الزيادة في الدين ايضا وقال زفر والشافعي
 لا تجوز فيها والخلاف معها في الرهن والشن والتمن والمهر والمنكحة سواء وقد ذكرناه في البيوع وابلج
 يوسف في الخلاف الاخرى ان الدين في باب الرهن كالتمن في البيع والرهن كالتمن فتجاوز الزيادة فيها
 كما في البيع والجامع بينهما الاتحاق باصل العقد للحاجة ولها وهو القياس ان الزيادة في
 الدين تجوب الشبوع في الرهن وهو غير مشروع عندنا والزيادة في الرهن تجوب الشبوع في الدين
 وهو غير مانع من صحة الرهن الا ترى

له قول حرق لازم الا ترى ان الرهن لا يملك بالاربعاء ولا يرد الا بغيره حيث لا يرد حكم الجارية ان الولد يتبع امره لان الرهن فيها غير متأكد حتى ينفرد المالك باظهاره بالقرابة
 له قوله حصته ان يجهت من الدين لا صار مقصودا بالفكك والتبع اذا صار مقصودا يكون لقسط كولد المبيع لا حصته من الشئ ثم اذا صار مقصودا بالقبض مما رتبته حتى اذا ملكت الام تجلب القبض وتبقى الولد
 كان المرثى ان باخذ الولد حصته من الشئ ولو جلب القبض لا يسقط شئ من الشئ اذ لم يزل له قوله تغير وذلك لان الزيادة لا تعتبر مقصودة الا بفعل حسن كما ذكرنا ولا فعل بها سوى التملك كما يصير مقصودا
 به المالك **له قوله** لا يرد الا ترى ان الرهن لا يملك بالفكك وتفسيره ان كانت تجوز الاصل الفاء والولد يساوى الفاء فالدين نصفان في الظاهر فان مات الولد ذهب يرضي عن ابائه الام وان ماتت الام وبقي الولد
 فان اشترى فاشترى بصفته وكان ملك الولد بغيره الام **له قوله** لا يرد الا ترى ان الرهن لا يملك بالفكك وتفسيره ان كانت تجوز الاصل الفاء والولد يساوى الفاء فالدين نصفان في الظاهر فان مات الولد ذهب يرضي عن ابائه الام وان ماتت الام وبقي الولد
 الفاء في خبرها **له قوله** لا يرد الا ترى ان الرهن لا يملك بالفكك وتفسيره ان كانت تجوز الاصل الفاء والولد يساوى الفاء فالدين نصفان في الظاهر فان مات الولد ذهب يرضي عن ابائه الام وان ماتت الام وبقي الولد
 ويكون الشبوع رهن عند المرتهن مع الشاة فما يظفر بالثاة انما يظفر بالثاة في جانب الضمان فيما اذا طلبها بغيره حتى ان المرتهن لو كان امرا فاصحت هبى المرتهن بغيره ان الرهن لا يملك بالفكك وتفسيره ان كانت تجوز الاصل الفاء والولد يساوى الفاء فالدين نصفان في الظاهر فان مات الولد ذهب يرضي عن ابائه الام وان ماتت الام وبقي الولد
 له **له قوله** لا يرد الا ترى ان الرهن لا يملك بالفكك وتفسيره ان كانت تجوز الاصل الفاء والولد يساوى الفاء فالدين نصفان في الظاهر فان مات الولد ذهب يرضي عن ابائه الام وان ماتت الام وبقي الولد
 الرهن ثوبا آخر يكون مع الاول رهن بعشرة جاز من ثوبها ثانيا **له قوله** لا يرد الا ترى ان الرهن لا يملك بالفكك وتفسيره ان كانت تجوز الاصل الفاء والولد يساوى الفاء فالدين نصفان في الظاهر فان مات الولد ذهب يرضي عن ابائه الام وان ماتت الام وبقي الولد
له قوله لا يرد الا ترى ان الرهن لا يملك بالفكك وتفسيره ان كانت تجوز الاصل الفاء والولد يساوى الفاء فالدين نصفان في الظاهر فان مات الولد ذهب يرضي عن ابائه الام وان ماتت الام وبقي الولد
 مقصودا به كالمبيع بالتمن ثم الزيادة في الرهن مقصودة باصل العقد كذا في الرواية في الدين كالزيادة في البيع والتمن **له قوله** لا يرد الا ترى ان الرهن لا يملك بالفكك وتفسيره ان كانت تجوز الاصل الفاء والولد يساوى الفاء فالدين نصفان في الظاهر فان مات الولد ذهب يرضي عن ابائه الام وان ماتت الام وبقي الولد

له قوله الاتحاق ارض فمضى الشئ ما يصح بالاتفاق باصل العقد فلو نالها ملك ما لصحت الزيادة منها فكذا الزيادة في البيع المقصود بهذا الوصف ايضا والدين مع الرهن كالتمن مع البيع وتجاوز الزيادة في الرهن باحتمال
 الرواية باصل العقد كذا الزيادة في الدين ساجت الاضاح ولا يمكن فان احتمل نفس الزيادة في الدين كتمن الزيادة في الرهن بان يكون في باية الرهن فضل على الدين وتحت الرهن الى الام لا يوجب حصة
 رهنها وانما الاصلان فلان العقد بعد الاتحاق يتغير من وضع مشروع الى وضع مشروع بان يغير ترتيب الرهن من الاول وان مشروع في الاتحاق فكذا في الشراء **له قوله** لا يرد الا ترى ان الرهن لا يملك بالفكك وتفسيره ان كانت تجوز الاصل الفاء والولد يساوى الفاء فالدين نصفان في الظاهر فان مات الولد ذهب يرضي عن ابائه الام وان ماتت الام وبقي الولد
 الرهن لان بعض الرهن يرضع من الدين الاول ليثبت في ضمان الرهن الثاني فبقي الرهن الاول في بعض شاة واذا شربوا في الرهن يتبع الرهن فاما الزيادة في الرهن فيؤدي الى الشبوع في الدين لان بعض الدين
 يتحول ضمن الرهن الاول الى الثاني والشبوع في الدين يعتبر كالرهن بصفته الدين رهن المالك

نهاراً او شهر عليه عصاً ليلاً في مصر ونهاراً في طريق في غير مصر فقتله المشهور عليه عمداً فلا شيء عليه لما بيننا وهذا الان السلاح لا يلبث فيحتاج الى دفعه بالقتل والعصا الصغيرة وان كان يلبث ولكن في الليل لا يلحقه الغوث فيضطر الى دفعه بالقتل وكذا في النهار في غير مصر في الطريق لا يلحقه الغوث فاذا قتله كان دمه هدرًا قالوا فان كان عصا لا تلبث يحتمل ان يكون مثل السلاح عندهما قال فان شهر المجنون على غير سلاح فقتله المشهور عليه عمداً فعليه الدية في ماله وقال الشافعي لا شيء عليه وعلى هذا الخلاف الصبي والداية وعن ابى يوسف انه يجب الضمان في الدابة ولا يجب في الصبي والمجنون للشافعي انه قتله دافعاً عن نفسه فيعتبر بالبالغ الشاهر ولانه يصير محمولاً على قتله بفعله فاشبهه المكره ولا بى يوسف ان فعل الدابة غير معتبر اصلح حتى لو تحقق لا يوجب الضمان اما فعلها معتبر في الجملة حتى لو حقاها يجب عليه الضمان وكذا عصمتها لحقها وعصمة الدابة لحق مالها فكان فعلها مستطالعصمة دون فعل الدابة ولنا انه قتل شخصاً معصوماً او اتلفت مالا معصوماً حقاً للمالك وفعل الدابة لا يصلح مستطاً وكذا فعلها وان كانت عصمتها حقها لعدم اختيار صحيح ولهذا لا يجب القصاص بتحقيق الفعل منها بخلاف العاقل البالغ ان له اختياراً صحيحاً وانما لا يجب القصاص لوجود المبيح وهو دفع الشرف فوجب الدية قال ومن شهر على غير سلاح في المصر فضربه ثم قتله الآخر فعلى القاتل القصاص معناه اذا ضربه فانصرف لانه خرج من ان يكون محارباً بالانصراف فعادت عصمته قال ومن دخل عليه غير ليلاً واخرج السرقة فاتبه وقتله فلا شيء عليه لقبوله عليه السلام قاتل دون مالك ولانه يباح له القتل دفعاً في الابتداء فكذلك الاسترداد في الانتهاء واويل المسألة اذا كان لا يتمكن من الاسترداد الا بالقتل والله اعلم

له قول رجل من اهل البيت الصبي والداية بين اذا اصلا على الانسان فقتله المصوم عليه العزم الديره واليقير ١٢ غايه له قول فاشبه المصوم بمرء ان رصلا او غيره بالسلاح على ان يقتله تحقق نكاح المكره ان لو ايقير فقتله ثم يقتله فلا شيء عليه ولا يقال بان نكاحا غير موجب القصاص على المكره فكيف يصح الاستدلال به لا نقول انما يجب القصاص منه على المكره اذا كان المقتول غير المكره فما اذا كره المكره لغيره قتل المكره فقتله فلا شيء عليه ولا يجب القصاص منه ههنا لان المكره استقطعه بغير تفسيره بالكره فلا يجب القصاص لغيره بخلاف ما اذا كان المقتول غير المكره لان المقتول لم يصر معصوماً فافترقا ١٣ له قولهم وللهذا لا يجب القصاص بتحقيق الفعل بينهما على المشاهر وهو الصبي والمجنون ١٤ له قولهم فغضبه الشاهر فانصرف ثم قتل المشهور عليه على القاتل القصاص بل اذا ضربه الاول وكف من الضرب على وجه لا يرد فيه ثانياً لانه مشاهر وهو المشاهر فقتله فما لم يقتله وكف عن تدينه في شره وعبادته عصمتاً فاذا قتل فقتل شخصاً معصوماً فيرد في غير القصاص ١٥ له قولهم قاتل رواه في سند اسحق بن راويه عن قاتل بن ابى الخضر عن ابيه ١٦ مشر عن قاتل ١٧ له قولهم اذا كان لا يمكن الا اذا لم يترك في آخره التبريد والصباح عليه يكون القتل مضموناً ١٨

الدراية في تخريج احاديث الهداية

حلل يث تاسك دون مالك البخاري في تاريخه من طريق قبيد بن مطرف عن ابى هريرة اتي رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اريد ان اولاد احدنا ياخذ ما لي قال صلى الله عليه وسلم انشده الله تعالى والاسلام ثم قال قد فعلت قال تاسك دون مالك الحديث واخرجه مسلم من وجه اخر عن ابى هريرة بلغه ما تالله وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمر ورسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل دون ماله فهو شهيد ورؤى اسحاق وابن تانم ورايهم الحنفى في غريبه من طريق سمائل بن حرب عن قابوس بن الحرق عن ابيه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اريد ان ياخذ ما لي قال صلى الله عليه وسلم ذكره الله تعالى قال اريدت ان ذكرت الله فله نعم بقره قال استعن عليه بالسلطان فقال فان تاني على قال استعن بمن حضرك قال اريدت ان لم يحضروا لي احد قال تاسك دون مالك حتى تجوز مالك وتقتل فتكون من شهداء الاخرة قال الدارقطني في العلل اختلفت فيه على سماك في وصله وارساله ج ٥

لاية اوفي به حقا مستحقا قال واذا اقر العبد بقتل العمد لزمه القود وقال زفر لا يصح اقراره لانه يلاقى
 حق المولى بالابطال فصار كما اذا اقر بالمال ولنا انه غير متمم فيه لانه مضر به فيقتل ولان العبد
 على اصل الحرية في حق المدم عملا بالادمية حتى لا يصح اقرار المولى عليه بالحدود والقصاص وبطلان
 حق المولى بطريق الضمن فلا يبالي به ومن رمى رجلا عمدا فنفاذ السهم منه الى اخرها فاما فعليه القصاص

للاول والدية للثاني على عاقبته لان الاول عمد والثاني احد نوعي الخطا كانه رمى الى صيد فاصاب دميما
 والفعل يتعدد بتعدد الاثر فصل قال ومن قطع يدا رجل خطا ثم قتله عمدا قبل ان تبرأ يده او قطع
 يده عمدا ثم قتله خطا او قطع يده خطا ثم قتله عمدا فانه يؤخذ بالامرين جميعا ولا يصل فيه
 ان الجمع بين الجراحات واجب ما امكن تميمها للاول لان القتل في الاعم يقع بضربات متعاقبة وفي
 اعتبار كل ضربة بعض المخرج الا ان لا يمكن الجمع فيعطي كل واحد حكم نفسه وقد تعدد الجمع في

هذه الفصول في الاولين لاختلاف حكم الفعلين وفي الاخرين لتخلل البرء وهو قاطع للسراية حتى لولم
 يتخلل وقد تجانسا بان كان خطأين يجمع بالاجماع لا يمكن الجمع واكتفى بدية واحدة وان كان قطع يده
 عمدا ثم قتله عمدا قبل ان تبرأ يده فان شاء المأم قال اقطعه ثم اقتلوه وان شاء قال اقتلوه وهذا
 عند ابي حنيفة وقالوا يقتل ولا يقطع يده لان الجمع ممكن لتجانس الفعلين وعدم تخلل البرء فيجمع بينهما
 وله ان الجمع متعددا ما للاختلاف بين الفعلين هذين لان الموجب القود وهو يعتمد المساواة في الفعل
 ذلك بان يكون القتل بالقتل والقطع بالقطع وهو متعددا ولان الحزيق قطع اضافة السراية الى القطع حتى
 لو صدر من شخصين يجب القود على الحازق فصار كتخلل البرء بخلاف ما اذا قطع وسرى لان الفعل واحد
 وبخلاف ما اذا كانا خطاين لان الموجب الدية وهي بدل النفس من غير اعتبار المساواة ولان ارش اليد

واحد والقطع والقتل تعدد في
 لو كان يبرئ يدا لوجب القود على
 لو كان يبرئ يدا لوجب القود على
 لو كان يبرئ يدا لوجب القود على

لو صدر من شخصين يجب القود على الحازق فصار كتخلل البرء بخلاف ما اذا قطع وسرى لان الفعل واحد
 وبخلاف ما اذا كانا خطاين لان الموجب الدية وهي بدل النفس من غير اعتبار المساواة ولان ارش اليد
 واحد والقطع والقتل تعدد في

لو صدر من شخصين يجب القود على الحازق فصار كتخلل البرء بخلاف ما اذا قطع وسرى لان الفعل واحد
 وبخلاف ما اذا كانا خطاين لان الموجب الدية وهي بدل النفس من غير اعتبار المساواة ولان ارش اليد
 واحد والقطع والقتل تعدد في

لو صدر من شخصين يجب القود على الحازق فصار كتخلل البرء بخلاف ما اذا قطع وسرى لان الفعل واحد
 وبخلاف ما اذا كانا خطاين لان الموجب الدية وهي بدل النفس من غير اعتبار المساواة ولان ارش اليد
 واحد والقطع والقتل تعدد في

لو صدر من شخصين يجب القود على الحازق فصار كتخلل البرء بخلاف ما اذا قطع وسرى لان الفعل واحد
 وبخلاف ما اذا كانا خطاين لان الموجب الدية وهي بدل النفس من غير اعتبار المساواة ولان ارش اليد
 واحد والقطع والقتل تعدد في

لو صدر من شخصين يجب القود على الحازق فصار كتخلل البرء بخلاف ما اذا قطع وسرى لان الفعل واحد
 وبخلاف ما اذا كانا خطاين لان الموجب الدية وهي بدل النفس من غير اعتبار المساواة ولان ارش اليد
 واحد والقطع والقتل تعدد في

لو صدر من شخصين يجب القود على الحازق فصار كتخلل البرء بخلاف ما اذا قطع وسرى لان الفعل واحد
 وبخلاف ما اذا كانا خطاين لان الموجب الدية وهي بدل النفس من غير اعتبار المساواة ولان ارش اليد
 واحد والقطع والقتل تعدد في

فلا يتناولوه العفو بخلاف العفو عن الجناية لانه اسم جنس وبخلاف العفو عن الشجة وما يحدث منها
 لان صريح في العفو عن السراية والقتل ولو كان القطع خطأ فقد اجراه مجرى العمد في هذه الوجوه فوافقا
 وخلافا اذن بذلك اطلاقه الا انه ان كان خطأ فهو من الثلث وان كان عمدا فهو من جميع المال لان
 موجب العمد القود ولم يتعلق به حق الورثة لما اشتهر لانه ليس بمال فصار كما اذا اوصى باعادة ارضه ما لخطأ
 فوجبه المال وحق الورثة يتعلق به فيعتبر من الثلث قال واذا قطعت المرأة يد رجل فتزوجها على يده
 ثم ماتت فلها مهر مثلها وعلى عاقلتها الدية ان كان خطأ وان كان عمدا ففي مالها وهذا عند ابي حنيفة
 لان العفو عن اليد اذا لم يكن عفوا عما يحدث عنه عنده فالزوج على اليد لا يكون تزوجا على ما يحدث
 منه ثم القطع اذا كان عمدا يكون هذا تزوجا على القصاص في الطرف وهو ليس بمال فلا يصالح مهرا لا
 سيما على تقدير السقوط فيجب مهر المثل وعليها الدية في مالها لان الزوج وان كان يتضمن العفو على
 ما يتبين ان شاء الله تعالى لكن عن القصاص في الطرف في هذه الصورة واذا سري تبين انه قتل
 النفس ولم يتناولوه العفو فيجب الدية وتجب في مالها لانه عمد والقياس ان يجب القصاص على ما بيناه
 واذا وجب لها مهر المثل وعليها الدية تقع المقاصة ان كانا على السواء وان كان في الدية فضل ترده على
 المورثة وان كان في المهر ترده الورثة عليها واذا كان القطع خطأ يكون هذا تزوجا على ارش اليد واذا
 سري الى النفس تبين انه لا ارش لليد وان المسمى معدوم فيجب مهر المثل كما اذا تزوجها على ما في اليد
 ولا شيء فيها ولا يتقاصن لان الدية تجب على العاقلة في الخطأ والمهر لها قال ولتزوجها على اليد وما
 يحدث منها وعلى الجناية ثم مات من ذلك والقطع عمد فلها مهر مثلها لان هذا تزوجا على القصاص وهو
 لا يصالح مهرا فيجب مهر المثل على ما بيناه وصار كما اذا تزوجها على خمر او خنزير ولا شيء عليها لانه لما

له وقا قال اذا قال عفت من الجنائيات او من القطع وما يحدث منه وعفا نادا قال عفت عن القطع **١٢** **قوله** اطلاق المان لفظ الجامع الصغير وهو قوله من قطع يد رجل فضا المقطوعه يده الخ
 شرف للمعروف والظاهر ان المان في قوله بان قوله في المان على العاقلة واجب ان الموضع مطلق لا محال ولا يجب ان الموضع مطلق لا محال ولا يجب ان الموضع مطلق لا محال ولا يجب ان الموضع مطلق لا محال
 بل ان كان القطع عمدا **١٣** **قوله** فهو من جميع المال اي يسقط القصاص من جميع المال في العمد كما كانت الدية زاهمة على الثلث لا يتقبل شيء من القصاص لان المان المخرجه في الثلث التبرع بالمال
 والقصاص ليس بمال **١٤**

١٥ **قوله** ولم يتعلق به لان حق الورثة انما ثبت بطريق الممانه وهم الخائفون من الممانه **١٦** **قوله** انما يتحقق بتعلق عقيم بما يتحقق به الفقه في تزويج عالة يتكفون الناس
 والقصاص ليس بمال فالتعلق به كونه مورث لان الارث عندنا **١٧** **قوله** انما يتحقق بتعلق عقيم بما يتحقق به الفقه في تزويج عالة يتكفون الناس
 كما لو اطلق في مرض مورثه وبنها المستتر ثم مات الميراثان ذلك من كل المال ولا يصح المارة حقيقته الوصية باعادة الارض او اليد بملاحظة ان الارض باعادة الارض ولم يخرج من الثلث فان لم يمتها التبرع
 الحري او اليد والورثة يورثون وان كان قابلا للمفسرة تقسيم ويكون الميراث الثلث والورثة في الثلثين **١٨** **قوله** فليس من الثلث فان قيل العاقلة واحصن اليدان فليتب جواز الوصية بجميع الثلث
 بهما حتى يجمع في نصيب العاقلة اضعاف الوصية لتمامها فذلك لان المرحوم لم يقبل وصيته كما ثبتت الدية وانما عاقلة المان منسوبة الى الزوج فكان تبرعا ابتداء ذلك جاز في مطلق
 الارض ان لو سبب له شيئا وسلم جاز قال بعضهم يسقط قدر نصيب العاقلة **١٩** **قوله** ثم مات قبل الموت في وجوب جاز في الميراث لانه لم يمت تزوجا على اليد وصحت التسمية وتبرع الميراث ذلك هو ثمرته
 اذ كان درهم جازها بالاجماع سواد القائلين نعم اذ اخطت تزوجها على القطع او على العفو وما يحدث منه وعلى الجنائيات لانه لم يمت جازها الميراث دون القصاص لان القصاص لا يجري في الارث بين الرجل
 والمرأة والارث يصلح مديانا كما ذكره الامام فانما يتحققان بالاجماع **٢٠** **قوله** لو لم يكن يذو روحا الخ فان قيل القصاص لا يجري في الطرف بين الرجل والمرأة فكيف يكون تزوجا على القصاص في الطرف فقلنا القصاص
 هو الواجب الاصلي نظر الى ظاهر قوله تعالى والجرم نقصان الا ان تعدد الاستيفاء للقيام بالواجب والذو روحا بين طرفين **٢١** **قوله** ولو لم يكن يذو روحا بالاجماع فان قيل القصاص متقوم في حق من جازها لولا ان كان
 العاقلة في مرض مورثه ليس من جميع المال فيصالح جازها كذا في الامام فانما يتحققان بالاجماع **٢٢** **قوله** لو لم يكن يذو روحا بالاجماع فان قيل القصاص متقوم في حق من جازها لولا ان كان
 المطلق قال الله تعالى ان يتنوا هو ما حكم **٢٣** **قوله** لو لم يكن يذو روحا بالاجماع فان قيل القصاص متقوم في حق من جازها لولا ان كان العاقلة في مرض مورثه ليس من جميع المال فيصالح جازها كذا في الامام فانما يتحققان بالاجماع
 يسقط دينا فغدا لتبرع الاستيفاء فادخله من جازها استوفى **٢٤** **قوله** لو لم يكن يذو روحا بالاجماع فان قيل القصاص متقوم في حق من جازها لولا ان كان العاقلة في مرض مورثه ليس من جميع المال فيصالح جازها كذا في الامام فانما يتحققان بالاجماع
 ان يجب على العاقلة ثم تبين المان يكون اصل الوجوب على العاقلة افضا ولو سبب جازها القصاص لانه لا تقبل عند بعض المشايخ تجب على العاقلة ابتداء وعندهم تبين العاقلة من العاقلة بل طريق الممانه تزويج البرادة
 فانقطع القصاص **٢٥** **قوله** عتق يربى بيان القول الذي من ان القصاص لم يجعل جازها بعض بسقوطه جازها **٢٦**

جعل القصاص مهرا فقد رضی بسقوطه بجهة المهر فيسقط اصلاً كما اذا اسقط القصاص بشرط ان يصير
 مالا فانه يسقط اصلاً وان كان خطأ يرفع عن العاقلة مهر مثلها ولم تملك ثلث ما تركت وصية لان هذا تزوج
 على الدية وهي تصلي مهرا الا انه يعتبر بقدر مهر المثل من جميع المال لانه مريض مرض الموت و
 التزوج من الحوائج الاصلية ولا يصح في حق الزيادة على مهر المثل لانه محاباة فتكون وصية ويرفع
 عن العاقلة لانهم يتحملون عنها فمن المحال ان ترجع عليهم بموجب جنائيتها وهذه الزيادة وصية لهم
 لانهم من اهل الوصية لما انهم ليسوا بقتلة فان كانت تخرج من الثلث تسقط وان لم تخرج يسقط
 ثلثه وقال ابو يوسف ومحمد كذلك الجواب فيما اذا تزوجها على اليد لان العفو عن اليد فعوماً يحدث
 منه عندهما فاتفق جوابهما في الفصلين قال ومن قطعت يده فاقص له من اليد ثم مات فانه يقتل
 المقص منه لانه تبين ان الجناية كانت قتل عمدا وحق المقص له القود واستيفاء القطع لا يوجب سقوط
 القود كمن له القود اذا استوفى طرف من عليه القصاص وعن ابي يوسف انه يسقط حقه في القصاص لانه
 لما اقدم على القطع فقد ابرأ عما وراءه ونحن نقول انما اقدم على القطع طئمانه ان حقه فيه وبعد السرية
 تبين انه في القود فلم يكن مبرأ عنه بدون العلم به قال ومن قتل وليه عمدا فقطع يدا قاتله ثم عفا
 وقيد قضي له بالقصاص او لم يقض فعلى قاطع اليد عند ابي حنيفة وقال لا شيء عليه لانه استوفى
 حقه فلا يضمنه وهذا لانه استحق اتلاف النفس بجميع اجزائها ولهذا لو لم يعف لا يضمنه وكذا اذا سرى
 وما برأ او ما عفا وما سرى او قطع ثم حرز رقبتة قبل البرء او بعده وصار كما اذا كان له قصاص في الطرف
 فقطع اصابعه ثم عفا لا يضمن الاصابع وله انه استوفى غير حقه لان حقه في القتل وهذا قطع وابانة وكان
 القياس ان يجب القصاص الا انه سقط للشبهة فان له ان يتلقه تبعا واذا سقط وجب المال وانما لا يجب
 في الحال لانه يحتمل ان يصير قتلا بالسرية فيكون مستوفيا حقه وملاك القصاص في النفس ضروري لا
 من عند البرء

له قول كما اذا اسقط القصاص بشرط ان يصير مالا قال اسقطت حكم القصاص بشرط ان يصير مالا فانه يسقط اصلاً
 ويعتبر ذلك وصية لهم ويؤدون الباقي الى ورثة الزوج وفي الواجب فلا يجوز انما اذا كانت تخرج من الثلث يسقط من العاقلة
 يسقط كل الدين له لا يمان به بطل الوصية في قدره منها اذ لا وصية للقاتل والبيع ابرأه لان لم يبع الوصية في كل الثلث للمحكيان
 اسقط كل الدين له لا يمان به بطل الوصية في قدره منها اذ لا وصية للقاتل والبيع ابرأه لان لم يبع الوصية في كل الثلث للمحكيان
 على مهر المثل والارامل تخرج من الثلث يكون لها عاقلة وان لم يكن مال باخذها فله الثلث الزائد على مهر المثل والثلثان لورثة الزوج
 سقطت فلا يبرءون لها اي يبيع **له قول** وهذه الزيادة الخ ذكر الامام القزويني في حقه ان كان مهر المشاء للديرة او اكثر فاشي على العاقلة انما
 فان كانت تخرج الخ اي تخرج من حال كونه من الثلث والمال تربي الثلث بالمعروف من الثلث تخرج ١٢ اعطى **له قول** في الفصلين يعنى التزوج على اليد
 من اهل الجناية وعبر بالفصلين باعتبار المختلف والمتفق والافاضل الثلث ١٢ ما به **له قول** فان قيل آرخ ولم يدرك اذا كانت المقص
 ابي يوسف ومحمد والشافعي لا شيء عليه على ما يجزي ١٨ **له قول** وقد رضى بالقصاص في القضاة وفي القضاة مقدم على العفو اذ
 قطع ثم يزوج ويسر او لم يعف وسرى او عفا وسرى او لم يعف وفيه واختلفت بالاول وكذا الثالث الضاع في الخواتم في البيع من الوطية اذ
 قطع وقد بينا استحقاق الفلن والقطع غير الفلن وقد استوفاه من نفس مستوفى فان نفس من عليه القصاص مستوفى في حق من اراد القصاص
له قول وانما لا يجب في الحال جواب اشكال وجواب يقال اذا كان القطع في وقت سقوطه وانما يستوفاه وانما يستوفاه عليه في الضمان في الحال اذ
 انه استوفى في وقت قبيل ان كان ملك القصاص ضرورياً تبين من الثاني وجوابه انما لا يبرأ في هذه الاحوال الثلث وما استيفاه النفس والقصاص والعفو والقصاص
 القطع مقصود الغير بما يكون تعاقب في غير موضع الضرورة والاحتياج لرفع حجب الضمان ١٣ **له قول** ضروري لانه ثابت على ساقه الدليل لان
 حصول الزرع المقصود ويشبهه فيقتدر فله ما عدا في الضرورة والضرورة تدفع بظهوره من الاستيفاء والعفو الا انما يضمن هذه الاشياء تعرفت
 قتلها وكذلك العفو اذا اسقطوا واستوفوا التي تعرفت فيه وكذا لا يبرأ من الاستيفاء في القاتل وفي القصاص ما يكون الاستيفاء تعاقب في

في كل واحد من الاستيفاء والعفو والاعتياض

يظهر الا عند الاستيفاء او العفو او الاعتياض لما انة تصرف فيه فاما قبل ذلك لم يظهر لعدم الضرورة
 بخلاف ما اذا سرى لانه استيفاء واما اذا لم يعف وما سرى فلانه يبتين كونه قطعاً بغير حق بالبرء حتى
 لو قطع وما عفا وبرا الصحيح انة على هذا الخلاف واذا قطع ثم حزر رقبته قبل البرء فهو استيفاء ولو حزر
 بعد البرء فهو على هذا الخلاف هو الصحيح والاصابع وان كانت تابعة قياً بالكف فالكف تابعة لها
 غرضاً بخلاف الطرف لانهما تابعة للنفس من كل وجه قال ومن له القصاص في الطرف اذا استوفاه
 ثم سرى الى النفس ومات يضمن دية النفس عند ابي حنيفة وقال لا يضمن لانه استوفى حقه وهو القطع
 ولا يمكن التقييد بوصف السلامة لمآفيه من سد باب القصاص اذا الاحتراز عن السرية ليس في وسعه
 فصار كالامام والبراع والمحام يقطع اليد وله انة قتل بغير حق لان حقه في القطع وهذا وقع
 قتلا ولهذا الوقوع ظاهراً كان قتلاً ولانه جرح افضى الى فوات الحيوية في مجرى العادة وهو مسمى القتل
 الا ان القصاص سقط للشبهة فوجب المال بخلاف ما استشهد ابيه من المسائل لانه مكلف فيها بالفعل
 اما تعلقه كالامام او عقدا كما في غيره منها والواجبات لا تنقيد بصفة السلامة كالترجي الى الحدوث وفيما
 نحن فيه لا التزام ولا وجوب اذ هو مندوب الى العفو فيكون من باب الاطلاق فاشبهه الاصلية اذ
 في الاصل ذكره في قوله واست برزورة في البراءة ١٢

باب الشهادة في القتل

قال ومن قتل وله ابنان حاضر وغائب فاقام الحاضر البينة على القتل ثم تقدم الغائب فانه يعيد
 البينة عند ابي حنيفة وقال لا يعيد وان كان خطأ لم يعدها بالاجماع وكذلك الدين يكون لابيها على
 اخراهما في الخلافة ان القصاص طريقه كالدين وهذه الالة عوض عن نفسه فيكون للملك
 فيه لمن له الملك في العوض كما في الدية ولهذا المقلب ما لا يكون للميت ولهذا يسقط بعقوبة بعد الجرح
 قبل الموت فينتصب احد الورثة خصماً عن الباقيين ولله ان القصاص طريقه الخلافة دون الوراثة

بقره الاستيفاء الشهير بديره القطع فلم يظهر عن ملك القصاص لعدم العزوة ١٢ غايه
 كسرية تاعيد استوفى حق فوكره ١٢ له قوله ولا صلاح الخ جراب من قتلها وصار كما اذا كان القصاص في الطرف فقطع اصابعه فغاب جوان الاصابع وان كانت تالفة فكلفت قباها كلفت تالفة تابعة لها
 لان منقطع البشق تقوم بالا صالح وانما اصل في الضمان البقاء وكل احد ارش مقدر سخلات الكف فصار صارت اصلاً للمقطوع من الاستيفاء قصار يكون استيفاءها كاستيفاء الكف بخلاف لكون
 لانها تابعة للنفس من كل وجه ١٢ ك له قوله فصار كالامام اي اذا قطع يد السارق فسرى فوات ناشئ عليه والبراع والمحام اذا قطع يده فماتت
 المقطوع من القطع ناشئ عليه وذلك ان السرية تتبع لانهما في الجناية مباحا ودرامتها مستوفى ١٢ ك له قوله كما في غيره من مسائل الجنين البراع والمحام فان القطع يدي فماتت
 بعد العادة والواجبات الخ ١٢ ك له قوله كما في ما قطع يده وانما قصار استيفاء حقه فيكون كالموت في اهداها صاحب السام او اولى من في صاحبها فماتت كالموت ١٢ ك له قوله
 والالتزام والوجوب لان العفو مندوب البرء قال الخ فقال وان قصار العفو تقوى فيكون من باب الاطلاق اي الا بائنه فاشبهه الاصلية اذ لو ربي الى الصداق صاحب السام ضمن كذا منها ١٢ غايه
 باب الشهادة الخ لما كان العقل يمدح معتقدها بما يجزئها عن من لم القصاص الى اثباته بالبينتين الشهادة في باب بلية ١٢ ك له قوله ثم قدم الغائب الخ واجمعوا على ان القاتل يقتص من ان يحضر الغائب
 لانهما رتبها بالقتل والمتم بحبس واجمعوا على ان القاتل يقتص من القاصص من القصاص مالم يحضر الغائب لان المقصود من القصاص الاستيفاء والخاص لا يضمن من الاستيفاء بالاجماع الكفاية
 له قوله ان القصاص الخ الحاصل ان استيفاء القصاص من الوراثة عند حتى الموت عند جلا ليس بالبينة فترتك بعض العفون الوراثة حال حياة المورث استخما كما لا بد ليس بها ذلك بصحة
 المقصود المورث الجرح استخما للذات والقبض عدم الجرا لا من جهة المورث فان القتل لم يوجد بعد والامن جهة الوراثة فلو تزوج قبل موت المورث فماتت حقة وموت المورث استخما ان السبب في تحققه نصح كل منهما واذا
 انقضى ذلك ظهر فترجوا ان القصاص في القتل والوراثة كالدين كان ذلك كان حكم الدين وحكم الدين يفتصب احد الورثة خصماً عن الباقيين واستدلاله ان طرفي طريق الوراثة بقوله وهذا النوع من نفس فالسنة الثاني
 وكنت عليهم فيما ان النفس بالنفس فيكون الملك فيمن للملك في الموضع كما في الدية وانهما لولا انقلب ما يكون للميت يعقبن بدين ودينه وينفذ من وصاياه ١٢ ك له قوله ولما لا يبي منقذ ان طريق طريق الخلف
 وهو ان ثبت له لم يخلع ابتداء كالعقد اذ ثبت الية فان ثبت الملك للمولى ابتداء بطريق الخلف لان العبد ليس باهل للملك كما ان للميت ليس من اهل القصاص لكونه ملك العقل ولا يتصور الفعل من الميت والوراثة
 هو ان ثبت الملك للمورث ابتداء بطريق الوراثة ١٢ غايه

فهما متقوم ولهذا يعتد بحالة الرمي في حق الحمل حتى لا يحرم بردة الرامي بعد الرمي وكذا في حق التكفير
 حتى جاز بعد الجرح قبل الموت والفعل وان كان عمداً فالقود سقط للشبهة ^{ووجب الدية ولورمى اليه}
 وهو مرتد فاسلم ثم وقع به السهم فلا شيء عليه في قولهم جميعاً وكذا اذا رمى حربياً فاسلم لان الرمي
 ما انعقد موجبا للضمان لعدم تقويم الحمل فلا يتقلب موجبا لصيرورته متقوماً بعد ذلك قال وان

رمي عمداً فاعتقه مولاة ثم وقع السهم به فعليه قيمته للمولى عند ابي حنيفة وقال محمد عليه فضل
 ما بين قيمته مرمياً الى غير رمى وقول ابي يوسف مع قول ابي حنيفة له ان العتق طاعه للسراية
 واذا انقطعت بقي مجرد الرمي وهو جنائية ينتقص بها قيمة الرمي اليه بالاضافة الى ما قبل الرمي فيجب

ذلك ولما انه يصير قاتلاً من وقت الرمي لان فعله الرمي وهو مملوك في تلك الحالة فيجب قيمته
 بخلاف القطع والجرح لانه اتلاف بعض الحمل وانه يوجب الضمان للمولى وبعد السراية لو وجب شيء
 لوجب للعبد فتصير النهاية مخالفة للبداية اما الرمي قبل الاصابة ليس باتلاف شيء لانه لا اثر له
 في الحمل وانما قلت الرغبات فيه فلا يجب به ضمان فلا تتخالف النهاية والبداية فيجب قيمته للمولى و

زفر وان كان يخالفنا في وجوب القيمة نظرا الى حالة الاصابة فالجحة عليه ما حققناه قال ومن قضى
 عليه بالرجم فرماه رجل ثم رجع احد الشهود ثم وقع به السهم فلا شيء على الرامي الا المعتبر
 حالة الرمي وهو مباح الدم فيها واذا رمى الجوسى صيداً ثم اسلم ثم وقعت الرمية بالصيد لم

يؤكل وان رماه وهو مسلم ثم تجمس والعياذ بالله اكل لان المعتبر حال الرمي في حق الحمل والحرمه
 اذا الرمي هو الذكاة فتعتبر الاهلية وانسلا بها عندها ولورمى المحرم صيداً ثم حل فوعدت الرمية بالصيد
 فعليه الجزاء وان رمى حلال صيداً ثم احرم فلا شيء عليه لان الضمان انما يجب بالتعدى وهو رميه
 في حالة الاحرام وفي الاول هو محرم وقت الرمي وفي الثاني حلال فللهذا افترقا والله اعلم بالصواب

فان ردت بعد الرمي لا تحرم لان فكه ذكرا وقد تم هويها للعلم بشرط وهو التسليم ^{١٢} **له قول** وكذا في حق الكفير حتى جاز بعد الجرح قبل
 الاصابة ايضا وفي الجان الصغير قاضي خان فيصير قاتلاً من وقت الرمي ولهذا لا كانت الجنائية في حق الاصابة حتى تكفي ^{١٢} **له قول** وكذا في حق الرمي اذا كانت الجنائية نظراً
 الى قبل الاصابة فان صحيحاً وبها جازة السب ما تارة الضعيف حتى جاز بعد الجرح قبل الموت لا مكان اعتبار وقت الاصابة ^{١٢} **له قول** والفعل ان اي فاعله ان كان لم يصحها جميعاً فمقتضى والفعل
 عند قائله لو اجب القضاء اوجب ليقول والفعل وان كان ارم ^{١٢} **له قول** للشبهة اي الشبهة التي تبين اعتبار حالة الاصابة ^{١٢} **له قول** وكذا اذا رمى ذكراً ثم صحها جميعاً فمقتضى والفعل
 الحمل ففضل المحرم انما به السهم فذمت وجب الجواز على الرامي وانما يجب بان جرد صيد المحرم لا يتحقق بالفعل ولهذا يجب بدلالة الحرم وانما هذه والديون اقل من ذلك ^{١٢} **له قول** فضل الرمي حتى وكذا في غير
 قبل الرمي الف درهم وبعده فان ارمى لثمان ^{١٢} **له قول**

له قول يعتد بحالة الرمي الى اي اذ رمى صيداً ثم ارتد واليهما ذكرا ثم اسلم
 فان ردت بعد الرمي لا تحرم لان فكه ذكرا وقد تم هويها للعلم بشرط وهو التسليم ^{١٢} **له قول** وكذا في حق الكفير حتى جاز بعد الجرح قبل
 الاصابة ايضا وفي الجان الصغير قاضي خان فيصير قاتلاً من وقت الرمي ولهذا لا كانت الجنائية في حق الاصابة حتى تكفي ^{١٢} **له قول** وكذا في حق الرمي اذا كانت الجنائية نظراً
 الى قبل الاصابة فان صحيحاً وبها جازة السب ما تارة الضعيف حتى جاز بعد الجرح قبل الموت لا مكان اعتبار وقت الاصابة ^{١٢} **له قول** والفعل ان اي فاعله ان كان لم يصحها جميعاً فمقتضى والفعل
 عند قائله لو اجب القضاء اوجب ليقول والفعل وان كان ارم ^{١٢} **له قول** للشبهة اي الشبهة التي تبين اعتبار حالة الاصابة ^{١٢} **له قول** وكذا اذا رمى ذكراً ثم صحها جميعاً فمقتضى والفعل
 الحمل ففضل المحرم انما به السهم فذمت وجب الجواز على الرامي وانما يجب بان جرد صيد المحرم لا يتحقق بالفعل ولهذا يجب بدلالة الحرم وانما هذه والديون اقل من ذلك ^{١٢} **له قول** فضل الرمي حتى وكذا في غير
 قبل الرمي الف درهم وبعده فان ارمى لثمان ^{١٢} **له قول**

له قول يعتد بحالة الرمي الى اي اذ رمى صيداً ثم ارتد واليهما ذكرا ثم اسلم
 فان ردت بعد الرمي لا تحرم لان فكه ذكرا وقد تم هويها للعلم بشرط وهو التسليم ^{١٢} **له قول** وكذا في حق الكفير حتى جاز بعد الجرح قبل
 الاصابة ايضا وفي الجان الصغير قاضي خان فيصير قاتلاً من وقت الرمي ولهذا لا كانت الجنائية في حق الاصابة حتى تكفي ^{١٢} **له قول** وكذا في حق الرمي اذا كانت الجنائية نظراً
 الى قبل الاصابة فان صحيحاً وبها جازة السب ما تارة الضعيف حتى جاز بعد الجرح قبل الموت لا مكان اعتبار وقت الاصابة ^{١٢} **له قول** والفعل ان اي فاعله ان كان لم يصحها جميعاً فمقتضى والفعل
 عند قائله لو اجب القضاء اوجب ليقول والفعل وان كان ارم ^{١٢} **له قول** للشبهة اي الشبهة التي تبين اعتبار حالة الاصابة ^{١٢} **له قول** وكذا اذا رمى ذكراً ثم صحها جميعاً فمقتضى والفعل
 الحمل ففضل المحرم انما به السهم فذمت وجب الجواز على الرامي وانما يجب بان جرد صيد المحرم لا يتحقق بالفعل ولهذا يجب بدلالة الحرم وانما هذه والديون اقل من ذلك ^{١٢} **له قول** فضل الرمي حتى وكذا في غير
 قبل الرمي الف درهم وبعده فان ارمى لثمان ^{١٢} **له قول**

له قول يعتد بحالة الرمي الى اي اذ رمى صيداً ثم ارتد واليهما ذكرا ثم اسلم
 فان ردت بعد الرمي لا تحرم لان فكه ذكرا وقد تم هويها للعلم بشرط وهو التسليم ^{١٢} **له قول** وكذا في حق الكفير حتى جاز بعد الجرح قبل
 الاصابة ايضا وفي الجان الصغير قاضي خان فيصير قاتلاً من وقت الرمي ولهذا لا كانت الجنائية في حق الاصابة حتى تكفي ^{١٢} **له قول** وكذا في حق الرمي اذا كانت الجنائية نظراً
 الى قبل الاصابة فان صحيحاً وبها جازة السب ما تارة الضعيف حتى جاز بعد الجرح قبل الموت لا مكان اعتبار وقت الاصابة ^{١٢} **له قول** والفعل ان اي فاعله ان كان لم يصحها جميعاً فمقتضى والفعل
 عند قائله لو اجب القضاء اوجب ليقول والفعل وان كان ارم ^{١٢} **له قول** للشبهة اي الشبهة التي تبين اعتبار حالة الاصابة ^{١٢} **له قول** وكذا اذا رمى ذكراً ثم صحها جميعاً فمقتضى والفعل
 الحمل ففضل المحرم انما به السهم فذمت وجب الجواز على الرامي وانما يجب بان جرد صيد المحرم لا يتحقق بالفعل ولهذا يجب بدلالة الحرم وانما هذه والديون اقل من ذلك ^{١٢} **له قول** فضل الرمي حتى وكذا في غير
 قبل الرمي الف درهم وبعده فان ارمى لثمان ^{١٢} **له قول**

له قول يعتد بحالة الرمي الى اي اذ رمى صيداً ثم ارتد واليهما ذكرا ثم اسلم
 فان ردت بعد الرمي لا تحرم لان فكه ذكرا وقد تم هويها للعلم بشرط وهو التسليم ^{١٢} **له قول** وكذا في حق الكفير حتى جاز بعد الجرح قبل
 الاصابة ايضا وفي الجان الصغير قاضي خان فيصير قاتلاً من وقت الرمي ولهذا لا كانت الجنائية في حق الاصابة حتى تكفي ^{١٢} **له قول** وكذا في حق الرمي اذا كانت الجنائية نظراً
 الى قبل الاصابة فان صحيحاً وبها جازة السب ما تارة الضعيف حتى جاز بعد الجرح قبل الموت لا مكان اعتبار وقت الاصابة ^{١٢} **له قول** والفعل ان اي فاعله ان كان لم يصحها جميعاً فمقتضى والفعل
 عند قائله لو اجب القضاء اوجب ليقول والفعل وان كان ارم ^{١٢} **له قول** للشبهة اي الشبهة التي تبين اعتبار حالة الاصابة ^{١٢} **له قول** وكذا اذا رمى ذكراً ثم صحها جميعاً فمقتضى والفعل
 الحمل ففضل المحرم انما به السهم فذمت وجب الجواز على الرامي وانما يجب بان جرد صيد المحرم لا يتحقق بالفعل ولهذا يجب بدلالة الحرم وانما هذه والديون اقل من ذلك ^{١٢} **له قول** فضل الرمي حتى وكذا في غير
 قبل الرمي الف درهم وبعده فان ارمى لثمان ^{١٢} **له قول**

الكوسج ان كان على ذقنه شعرات معدودة فلا شيء في حلقه لان وجوده يشينه ولا يزينه وان كان
 اكثر من ذلك وكان على الخد والذقن جميعا لكنه غير متصل فيه حكومة عدل لان فيه بعض الجمال
 وان كان متصلا ففيه كمال الدية لانه ليس بكوسج وفيه معنى الجمال وهذا كله اذا فسد المنبت فان نبتت
 حتى استوى كما كان لا يجب شيء لانه لم يبق اثر الجناية ويؤدب على ارتكابه مالا يحل وان نبتت بيبض
 فعن ابى حنيفة انه لا يجب شيء في الحرة لانه يزيداه جمالا وفي العبد تجب حكومة عدل لانه ينقص قيمته
 وعندها تجب حكومة عدل لانه في غير اوانه يشينه ولا يزينه وليستوى العمد والخطأ على هذا الجمهور
 وفي الحاجبين الدية وفي احدها نصف الدية وعند مالك والشافعي رحما الله تجب حكومة عدل وقد
 مر الكلام فيه في الحية قال وفي العينين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي الشفتين
 الدية وفي الاذنين الدية وفي الاثنيين الدية كذا روى في حديث سعيد بن المسيب رضي الله عنه
 عن النبي عليه السلام قال وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفيما كتبه النبي عليه السلام
 لعروب حزم وفي العينين الدية وفي احدها نصف الدية ولان في تفويت الاثنين من هذه الاشياء
 تفويت جنس المنفعة او كمال الجمال فيجب كل الدية وفي تفويت احدها تفويت النصف فيجب نصف
 الدية قال وفي ثديي المرأة لما فيه من تفويت جنس المنفعة وفي احدها نصف دية المرأة لما يباين بخلاف
 ثديي الرجل حيث تجب حكومة عدل لانه ليس فيه تفويت جنس المنفعة والجمال وفي حمتي المرأة
 الدية كاملة لفوات جنس منفعة الارضاع وامسك اللبن وفي احدها نصفها لما يباين قال في اشعار
 العينين الدية وفي احدها ربع الدية قال رضي الله عنه يحتمل ان مرادة الاهداب مجازا كما ذكر محمد
 في الاصل للجاورة كالراوية للقربة وهي حقيقة في البعيد وهذه الانية يفوت به الجمال على الكمال وجنس
 المنفعة وهي منفعة دفع الاذى والقذمي عن العين اذ هو يندفع بالهدب واذا كان الواجب في الكل كل
 في كل الاشياء

الدلية في تحريج حديث الهدية

سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم في العينين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي الشفتين الدية وفي الاذنين الدية ولم
 يتما به ولكن روى البيهقي من طريق سعيد بن المسيب مضت السنة في العقل بان في الذكر الدية وفي الاثنيين الدية وقد تقدم ان ذلك كله في كتاب عمرو بن حزم وروى
 الطبراني من رواية ثمران بن جارية عن ابيه ان رجلا قطع يد رجل من نصف ساعة قضى له رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة الاون درهم ومانعة ضعيف وقال عبد البر
 اخيرا بن جريح بن عمرو بن شعيب دفعه في العين نصف العقل وفي الرجل نصف العقل وفي اليد نصف العقل
 لعروب بن حزم وفي العينين الدية وفي احدها نصف الدية تقدم

ولازنية وكذلك السن الشاغية لما قلنا وفي عين الصبي وذكره ولسانه اذ لم تعلم صحته حكومة
 عدل وقال الشافعي تجب فيه دية كاملة لان الغالب فيه الصحة فاشبهه قطع المارن والاذن ولنا
 ان المقصود من هذه الاعضاء المنفعة فاذا لم تعلم صحتها لا يجب الارش الكامل بالشك في الظاهر
 لا يتصلحجة للالزام بخلاف المارن والاذن الشاغية لان المقصود هو الجمال وقد فوته على الكمال
 وكذلك لو استعمل الصبي لانه ليس بكلام وانما هو مجرد صوت ومعرفة الصحة فيه بالكلام وفي الذكر
 بالحرمة وفي العين بما يستدل به على النظر فيكون بعد ذلك حكمه حكم البالغ في العمد والخطأ قال
 ومن شجر رجلا فذهب عقله او شعر رأسه دخل ارش الموضحة في الدية لان بفوات العقل تبطل
 منفعته جميع الاعضاء فصاركما اذا اوضحه فأت وارش الموضحة يجب بفوات جزء من الشعر حتى
 لو نبت يسقط والدية بفوات كل الشعر وقد تعلقا بسبب واحد فدخل الجزء في الجملة كما اذا قطع
 اصبع رجل فبطلت يده وقال زفر لا يدخل لان كل واحد جنانية فيما دون النفس فلا يتداخلان

كسائر الجنائيات وجوابه ما ذكرنا قال وان ذهب سمعه او بصره او كلامه فعليه ارش الموضحة مع
 الدية قالوا هذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعن ابي يوسف ان الشجة تدخل في دية السمع
 والكلام
 ولا تدخل في دية البصر وجه الاول ان كلامها جنانية فيما

دون النفس والمنفعة محتصة به فاشبهه الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لان منفعته عائدة الى جميع
 الاعضاء على ما بيننا وجه الثاني ان السمع والكلام مبطن فيعتبر بالعقل والبصر ظاهر فلا يلحق به
 قال وفي الجامع الصغير ومن شجر رجلا موضحة فذهبت عيناه فلا قصاص في ذلك عند ابي حنيفة
 قالوا وينبغي ان تجب الدية فيما وقالوا في الموضحة القصاص قالوا وينبغي ان تجب الدية في العينين

قال وان قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى فبطل ما بقى من الاصبع واليد كلها لا قصاص عليه في
 شيء من ذلك وينبغي ان تجب الدية في المفصل الاعلى وفيما بقي حكومة عدل وكذلك لو كسر بعض

له قوله الشافية شمانا حموي ودنان وما هو بركمان ان يقال شنت اسنانه شتوا وشناى اختلف في ميتا بطول والقصر والدخول والخروج من شانية وذلك لان من
 ما قلنا اشارة الى قوله لا يجره من يده والسنان الشافية الغبار جرح من غيره اذ
 عن عمدة الكفاة لان الشال بالاسنانه وقد تقدم من قبل في قوله تجزئ بضع ا
 العقل في من تجزئ النفس والجانا بالهائم اومن حيث ان العقل ليس في موضع يشال به فصار كالروح ا
 سبب الدية لكل فيض العقل في الجرح ا
 اشرو وما كان كذلك فيفضل العقل في الاشراك ما في قطع الاصابع حيث يدخل موجب الكف وهو حكومة العمل في ارش الاصابع ا
 جميع الاعضاء وقيل في قوله وقد تعلقا بسبب واحد وهو اشكال من الاول ا
 قوله ومن ابي يوسف الخ هذا الذي ذكره اذ كان خطأ انا انا كان عمدا بسبب ارش الموضحة ودية السمع والبصر والحكام ا
 قوله ومن ابي يوسف في ارش الموضحة لا يدخل في الدية الاجرة بمسأب السمع والبصر والحكام ا

له قوله على ما بيننا من قول ان بفوات العقل مبلغ جميع الاعضاء ا
 ذلك ان الفرق بينه وبين ذباب العقل غير اصيل وان كان المراد بالسمع والحجرت والاهرات ففي جملتها نظر ا
 والسمع والعرض في ادى الاري عالمنا لا يرتد من العاقل ويترقى في ادى الاري حجات ابي والسمير اعلى
 لذلك لا يدخل في دية المبرق في الاضاح والبقا والشمع وذكر في السوط لانه اذا ارتد الى ارضه وكان في الارض فبطلت الدية
 البصر الشية ا
 يوسف ويحرمه بسبب التصان في الموضحة والدية في العينين ا
 له قوله فيمن ان تجب الدية في العينين والارش في الموضحة ا
 يوسف ويحرمه بسبب التصان في الموضحة والدية في العينين ا
 له قوله وفيما بقى من الاصبع حكومة عدل لان اليد فان تجب الدية كما في قوله اذا قطع اصبع رجل شنت يده ا

رجل فاسود ما بقى ولم يحك خلافا وينبغي ان تجب الدية في السن كله ولو قال ^{١٣} اقطع المفضل ^{١٣} واترك ما يبس او اكبر القدر المكسور واترك الباقي لم يكن له ذلك لان الفعل في نفسه ما وقع موجبا للقود فصاركما لوشجه منقلة فقال اشجه موضحة واترك الزيادة لهما في الخلافة ان الفعل في محلين فيكون جنائتين مبتدأتين فالشبهة في احدهما لا تتعدى الى الاخرى كمن رمى الى رجل عددا فاصابه ونفذ منه الى غيره فقتله يجب القود في الاول وله ان الجراحة الاولى سارية والجزء بالمثل وليس فوسع السارى فيجب المال ولان الفعل واحد حقيقة وهو الحركة القائمة وكذا المحل متحد من وجه الاتصال احدهما بالآخر فاورثت نهايته شبهة الخطأ في البداية بخلاف النفسين لان احدهما ليس بمن سارية صاحبه و

بخلاف ما اذا وقع السكنى على الاصبع لانه ليس فعلا مقصودا قال وان قطع اصبعاً فشلت الى جنبها اخرى فلا قصاص في شيء من ذلك عند ابى حنيفة وقالوا وزفر والحسن يقتص من الاولى وفي الثانية ارشها والوجه من الجانبين قد ذكرناه وروى ابن سماعة عن محمد بن مسعود في المسألة الاولى وهو ما اذا شج

موضحة فذهب بصره لانه يجب القصاص فيها لان الحاصل بالسراية مباشرة كما في النفس والبصر يجري فيه القصاص بخلاف الخلافة الاخيرة لان الشلل لا قصاص فيه فصارا لاصل عند محمد على

هذه الرواية ان سراية ما يجب فيه القصاص الى ما يمكن فيه القصاص يوجب الاقتصاص كما لوالت الى النفس وقد وقع الاول ظلما ووجه المشهور ان ذهاب البصر بطريق التسبب الاتري ان الشجة بقيلت موجبة في نفسها ولا قود في التسبب بخلاف السراية الى النفس لانه لا تبقى الاولى فانقلبت الثانية مباشرة قال ولو كسر بعض السن فسقطت فلا قصاص الاعلى رواية ابن سماعة ولو اوضحه موضحتين فتاكلتا فهو على الرأيتين هاتين قال ولو قلع سن رجل فبنت مكانها اخرى سقط الارش في قول ابى حنيفة وقال عليه الارش كاملا لان الجناية قد تحققت والحادث نعمة مبتدأة من الله تعالى وله

لعمري الحافية اي فما اذا شج اجلا موضحة فدرست عنها فانما في الموضحة القصاص والدية في العينين ^{١٣} كقوله ولان الجراحة الخ الوصفية يقول هذه جناية وسرايتها وقد تقرر ان يجب القصاص بسرايتها فلا يجب القصاص باقتدار اصلها كما نطق اصحابنا فاشتد الاصعب وبذلان السراية اثر الجناية مع اصل الجناية في حكم فعل واحد ^{١٣} كقوله وليس في رسوا السراية اي الجراحة التي تقع قصاصا صاقتا تكون سارية وليس في رسو فعل ذلك فلا يكون مثلا لا ولا لا تقصص بدون المماثلة ^{١٣} ع كقوله فاورثت نهايتها الخ اي نهاية الجناية لا توجب القصاص بالاتفاق فيورث الشبهة في البداية فنظر الى اتحارها فاذا صار لا يوجب القود بما قبله اثر ذلك في البداية ^{١٣} ل كقوله تحت النفوس جواب من قولها من رمى الى رجل عددا فاصابه الخ ووجه ذلك ان اجنبا الفعل واحد من حيث ان الثاني حصل من سراية الاول ومبنا بس كذلك فان السراية لما تكون متباعدة وانما يتحقق في شخص واحد فالفعل في النفس انما ينزاح عنه بلية ليس ببلية بلية الاول اذا تصور السراية من نفس الى نفس فلا بد من ان يجعل ذلك في حكم فعل بلية وهو خطأ ^{١٣} ل كقوله تحت النفوس جواب عما يقال اذا قطع اصبع رجل عددا فاضرب الكسبي ووقع على اصبع اخرى فقتلها ايضا يقتض لاول دون الثانية فبال استئصال كمن ذلك ^{١٣} ع كقوله لانه اي لان قطع اصبع الاخرى ليس فعلا مقصودا اي من الاول اي ليس قطع الاخرى من اثر الفعل الاول فان الخطأ لا يقتصد من المرفق لا يمكن ان يجعل الثاني تحت الاول ونهاية لولا يورث الشبهة في الاول كونهما في نفسين متباعدتين فاصحابنا على الاخر من كل وجه فيصرف ذلك في حكمه تحت النفوس ^{١٣} ع كقوله فتذكرناه انما في قول من شج رجلا موضحة فبنت مكانه الخ ^{١٣} كقوله انما يجب القصاص فيما اي في شجته وذهب البصر في جرمه على هذه الرواية بين فاب البصر من شجته ومن ذهاب السبع منها فوجب القصاص فيما في الاول دون الثاني لانه لو ذهب سبعة بغير مقصود بان ضرب على لاسه حتى ذهب سبعة لوجب القصاص لتعدد اقتدار المساواة بجنايات البصر فان ذهابه ان كان بفعل مقصود لوجب القصاص كذلك لسراية الموضحة ^{١٣} ع كقوله ما كنت اي آلت الجراحة الى النفس اي قطع اصبع رجل عددا فخرى وانت يجب القصاص ^{١٣} كقوله انما في الفصاح لان ذهاب العينين بالسراية يورث التسبب بالبلية الباترة ولو كان بلية المائة لكان التسبب في العينين في الجنايات مجزوا دون الشجة كما اذا سرى الموضحة الى النفس لا يوجب الموضحة من غير ان يجب وجوبها بل المتبوع الجنايات على النفس ^{١٣} كقوله فبقيلت موجبة في نفسها ويجب ارشها مع دية العينين عند ابى حنيفة والقصاص في الموضحة والارش في العينين عند محمد ^{١٣} ع كقوله ولو كسر السن فقتل من انسان من الاصل عددا او زرع من الاصل يجب القصاص حال بعض العلماء او زرع من الميراث ان شتمت الى العلم ويستقط ما سواه وان كسر السن ولو سواد البالي يجب القصاص بقتل تدمر كالميراث ^{١٣} فانما جان ^{١٣} كقوله فهو على الروايتين ما بين اي الرواية الشورة ورواية ابن سماعة عن محمد بن عيسى ان قصاص على المشورة وفيها القصاص على رواية ابن سماعة ^{١٣} ع

السابق وان القت ميتا ثم ماتت الامر فعليه دية بقتل الامر وغرة بالقائها وقد صرح انه عليه السلام
 قضى في هذا بالدية والغرة وان ماتت الامر من الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك حيا ثم مات
 فعليه دية في الامر ودية في الجنين لانه قاتل شخصين وان ماتت ثم القت ميتا فعليه دية في
 الامر ولا شيء في الجنين وقال الشافعي يجب الغرة في الجنين لان الظاهر موته بالضرب فصار كما اذا
 القته ميتا وهي حية ولنا ان موت الامر احد سببي موته لانه يخلق بموته اذ تنفسه بتنفسها فلا
 يجب الضمان بالشك قال وما يجب في الجنين موروث عنه لانه بدل نفسه فيرثه ورثته وكلا
 يرثه الضارب حتى لو ضرب بطن امرأته فالقت ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة ولا يرث منها
 لانه قاتل بغير حق مباشرة ولا ميراث للقاتل قال وفي جنين الامة اذا كان ذكرا نصف عشر
 قيمته لو كان حيا وعشريقته لو كان انثى وقال الشافعي فيه عشريقته الامر لانه جزء من وجه
 وضمان الاجزاء يوخذ مقدارها من الاصل ولنا انه بدل نفسه لان ضمان الطرف لا يجب الا عند
 ظهور النقصان من الاصل ولا معتبر به في ضمان الجنين فكان بدل نفسه فيقدر بها وقال ابو يوسف
 يجب ضمان النقصان لو انتقصت الامر اعتبارا بجنين البهائم ولهذا لان الضمان في قتل الرقيق ضمان
 مال عنده على ما نذكر ان شاء الله تعالى فصم الاعتبار على اصله قال فان ضربت فاعتق المولى ما
 في بطنها ثم القته حيا ثم مات ففيه قيمته حيا ولا تجب الدية وان مات بعد العتق لانه قتله بالضرب
 السابق وقد كان في حالة الرق فلهذا تجب القيمة دون الدية وتجب قيمته حيا لانه صار قاتلا اياك

المحلول في حيا يجب الضمان بالشك اعترض علي بان الشك تأتت فيما اذا اختلف جنينا ميتا لان يكون
 الموت من الضرب واحتمال ان لم يتنج غير اوسع وذلك وجب الضمان وحوال ما ذكر في هذا الفصل واجب بان الغرة في نيك العورة تقيت بالنص على خلاف الفيل كما ذكرنا وليس ان نحن فيه من سناه لان فيه
 الاحتمال من وجه واحد فبما نحن فيمن وجوده في احتمال عدم نفع الروح والموت بسبب انقطاع العذراء والموت بسبب موت الام فلما الجنين ذلك لاقيا سا ولا والار التبيين على اصل القياس وهو عدم وجوب الضمان ١٢
 له قول وفي جنين الامتاي الذي لا يحسن مولدا ولا من الغرولان الحمل من احد ما عتجب الغرة ذكر ان كان او اثني ١٢ له قول نعمت عشر اربع بيان فذا انه يقوم الجنين بملا الفم على لونه وسات
 وكان حيا فينزلكم قيمته لكان فانما ظهر قيمة الحمل بعد ذاك ان كان ذكرا وجب نعمت عشر فتمت وان كان انثى يجب عشر فتمت ولو ضاع الجنين ولم يكن تقويمه باقتدار لونه وسات على تقدير لادى ووقع التنازع في قيمته بين العتق
 وبين مولد من المعروفية كان القول قول العتق لانكاره الزيلة فان قيل بل لا يمكن الاوقوف على كونه الجنين فانوشرة فلما يجب قلنا ما نأخذ بالمتحقق من قول من اقرضنا والقتول غننى شكله فانه يجب المتحقق لانه
 كذا في التبرية ١٢ له قول لو كان جارا حتى ان يمتد اى قيمته لو فرض ١٢ رد المختار له قول له لا يجب الا عند اخ حتى انه لو لم يظهر فيه الضمان لا يجب كما وقع سانسبت مكانه آخر لم يجب شي وضمان
 يجب بدل الجنين وان لم يكن في الام نقصان فدل على ان وجوبه باعتبار معنى النقص ١٢ له قول لو طهرت اى ظهور النقصان في ضمان الجنين بدل ان يجب ضمان الجنين وان لم يظهر في الام نقصان
 ١٢ له قول يجب ضمان الرق اى لا يجب الضمان نقصان الام ان يمكن فغير نقصان لم يجب شي كما في جنين البهيمة لان الضمان في نفس الرقيق منه ضمان ان لم يجب قيمته بالغرة بالمت ١٢
 له قول ايضا الجنين السالم ويجب في جنين البهيمة بانقصت الام ان نقصت وان لم تنقص الام لا يجب قيمته مرابحة ١٢ رد مختار

الدرادية في خروج احاديث الهداية

على عاقلة القاتلة ويرا زوجها وولدها من حديث المقبرة قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على عاقلة بالدية وغرة في الحمل ومن مرسل ابن سيرين بلفظ جعل
 الغرة على العاقلة واخرجه الدارقطني مطولا ولا ي داود والترمودي من حديث المقبرة بن شعبة ان امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل فضربت احداهما الاخرى بعمود الحديد
 ودية فقضى فيه بغرة وجعله على عاقلة المرأة -
حديث ابن النبی صلى الله عليه وسلم قال في الجنين دوة وقالوا اندي من لوصاح ولا استهل الحديث الطبراني من حديث حمل بن النابغة انه كانت عنده امرأة
 فتزوج عليها اخرى الحديث وفيه فقال له دوة فبها فبها فقال اندي من لوصاح وكذا الاحمد وابي داود والطبراني والدارقطني من حديث المقبرة والكلاب من
 حديث ابن عباس قالوا كيف نديه وما استهل ذلك من حديث جابر فقالت العاقلة اندي من لا شرب ولا اكل الحديث قوله روى عن محمد بن الحسن قال بلغنا ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جعل الغرة على العاقلة في سنة لم اجد من وصله قوله وقد صرح ابن النبی صلى الله عليه وسلم قضى في هذا بالدية والغرة يعني اذا القته ميتا ثم ماتت الامر
 ابن حبان من طريق طاوس عن ابن عباس ان عمرنا شد الناس في الجنين فقام رجل بن مالك بن النابغة فقال كنت بين امرأتين فضربت احداهما الاخرى فقتلتها وجنيتها
 فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بغرة عبد امانة وان تقتل بها وهو عند اصحاب السنن والحاكم وسوى ابوداود المرابطين بليكة دام غطيف وفي الطبراني يعرف
 وعنده ان العتق ملكة ودية ان العلاء بن مسروق قال يارسول الله تعجز من اكل -

حق الحفر فيه لانه غير متعد اما اذا كان للجماعة المسلمين او مشتركاً كان في سكة غير نافذة فانه يضمه
 لانه مسبب متعد لهذا الصحيح ولو حفر في الطريق ومات الواقع فيه جوعاً وغناً لضمان على الحافر عند
 ابي حنيفة لانه مات لمعنى في نفسه والضمان انما يجب اذا مات من اوقع وقال ابو يوسف ان مات جوعاً
 فكذلك وان مات غماً فالحافر ضامن له لانه لا سبب للمعنى سوى الوقوع اما المجموع فلا يختص بالبير وقال محمد
 هو ضامن في الوجوه كلها لانه انما حدث بسبب الوقوع اذ لو لم يكن الطعام قريباً منه قال وان استاجر
 حفرها له في غير فائه فذلك على المستاجر لا شئ على الاجراء ان لم يعلموا انها في غير فائه لان الاجارة
 صحت ظاهرة اذا لم يعلموا فنقل فعلمهم اليه لا تهم كوا من غير رين فصار كما اذا امر اخرب بجزء هذه الشاة فذبحها
 ثم ظهر ان الشاة لغيره الا ان هناك يضمن الما موررجع الامران الذابح مباشر الامر مسبب والتوجه للمباشرة
 فيضمن ويرجع للغير وهذا يجب الضمان على المستاجر ابتداء لان كل واحد منهما مسبب الاجير غير متعد
 المستاجر متعد فتدح جانبه وان علموا ذلك فالضمان على الاجراء لانه لا يصح امره بئاليس بسلك
 له لا غدر فيبقى الفعل مضائق اليهم ان قال لهم هذا اناى وليس لى فيه حق الحفر فقامت فيه انسان
 فالضمان على الاجراء قياساً لانهم علموا بفساد الامر فما غدره وفي الاستحسان الضمان على المستاجر لان كونه
 فناء له بمنزلة كونه مملوكاً لا تطلق يده في التصرف فيه من القاء الطين والحطب ربط الدابة و
 الركوب وبناء الدكان فكان الامر بالحفر في ملكه ظاهراً بالنظر الى ما ذكرنا فكفى ذلك لنقل الفعل اليه
 قال ومن جعل قنطرة بغير اذن الامام فتعمر رجل المرو عليها فخطب فلا ضمان على الذى جعل قنطرة
 وكذلك ان وضع خشبة في الطريق فتعمر رجل المرو عليها لان الاول تعد هو تسبب الثاني تعد هو مباشرة
 فذلك الاضافة الى المباشرة الى وان تخلف فاعل مختار يقطع النسبة كما في الحاف الملقى قال ومن
 حمل شيئاً في الطريق فسقط على انسان فخطب به انسان فهو ضامن وكذا اذا سقط فتعثر به انسان ان
 كان رداء قد لبسه فسقط فخطب به انسان لو يضمن وهذا اللفظ يشتمل الوجهين والفرق ان حامل الشئ
 اذا وقع على انسان

الاجراء

له لا غدر فيبقى الفعل مضائق اليهم ان قال لهم هذا اناى وليس لى فيه حق الحفر فقامت فيه انسان
 فالضمان على الاجراء قياساً لانهم علموا بفساد الامر فما غدره وفي الاستحسان الضمان على المستاجر لان كونه
 فناء له بمنزلة كونه مملوكاً لا تطلق يده في التصرف فيه من القاء الطين والحطب ربط الدابة و
 الركوب وبناء الدكان فكان الامر بالحفر في ملكه ظاهراً بالنظر الى ما ذكرنا فكفى ذلك لنقل الفعل اليه
 قال ومن جعل قنطرة بغير اذن الامام فتعمر رجل المرو عليها فخطب فلا ضمان على الذى جعل قنطرة
 وكذلك ان وضع خشبة في الطريق فتعمر رجل المرو عليها لان الاول تعد هو تسبب الثاني تعد هو مباشرة
 فذلك الاضافة الى المباشرة الى وان تخلف فاعل مختار يقطع النسبة كما في الحاف الملقى قال ومن
 حمل شيئاً في الطريق فسقط على انسان فخطب به انسان فهو ضامن وكذا اذا سقط فتعثر به انسان ان
 كان رداء قد لبسه فسقط فخطب به انسان لو يضمن وهذا اللفظ يشتمل الوجهين والفرق ان حامل الشئ
 اذا وقع على انسان

له قوله وهذا انما هو جواب صحيح وهو ان يضمن اذا كان القناج جماعة المسلمين او كان مشتركاً اذا كان في سكة غير نافذة
 مات تحت النذر لسبب الوقوع في البروى البسيط والوجيف يقول انما يصح ذلك مما قاله المحرر انما يكسب الوقوع يجعل الحاف كالمال فانما اذا طر عليه سبب آخر يسبب به كالحجر الذى لا حرج من بطون الوغ الذى
 اثر فيه فانما يكون كالمسبب والاصل على حفره كسب قوله لانه لا سبب للمعنى سوى الوقوع لانه انما حدث بسبب الوقوع لانه انما حدث بسبب الوقوع لانه انما حدث بسبب الوقوع
 في البروى المجموع فانه مسبب آخر سوى الوقوع وهو بعد الطعام من حرق مودعين بين فيما من اول الطعام انما كسب قوله فحفر في غير فائه بان كان الفاعل او طين العانة كسب مشهور
 فصاره صارت السرة في حفره انما هو كسب الما موررجع الامران الذابح مباشر الامر مسبب والتوجه للمباشرة فيضمن ويرجع للغير وهذا يجب الضمان على المستاجر ابتداء لان كل واحد منهما مسبب الاجير غير متعد
 المستاجر متعد فتدح جانبه وان علموا ذلك فالضمان على الاجراء لانه لا يصح امره بئاليس بسلك له لا غدر فيبقى الفعل مضائق اليهم ان قال لهم هذا اناى وليس لى فيه حق الحفر فقامت فيه انسان
 فالضمان على الاجراء قياساً لانهم علموا بفساد الامر فما غدره وفي الاستحسان الضمان على المستاجر لان كونه فناء له بمنزلة كونه مملوكاً لا تطلق يده في التصرف فيه من القاء الطين والحطب ربط الدابة و
 الركوب وبناء الدكان فكان الامر بالحفر في ملكه ظاهراً بالنظر الى ما ذكرنا فكفى ذلك لنقل الفعل اليه قال ومن جعل قنطرة بغير اذن الامام فتعمر رجل المرو عليها فخطب فلا ضمان على الذى جعل قنطرة
 وكذلك ان وضع خشبة في الطريق فتعمر رجل المرو عليها لان الاول تعد هو تسبب الثاني تعد هو مباشرة فذلك الاضافة الى المباشرة الى وان تخلف فاعل مختار يقطع النسبة كما في الحاف الملقى قال ومن
 حمل شيئاً في الطريق فسقط على انسان فخطب به انسان فهو ضامن وكذا اذا سقط فتعثر به انسان ان كان رداء قد لبسه فسقط فخطب به انسان لو يضمن وهذا اللفظ يشتمل الوجهين والفرق ان حامل الشئ
 اذا وقع على انسان

الاجراء

قاصد حفظه فلا جرح في التقيد بوصف السلامة واللابس لا يقصد حفظ ما يلبسه فيجرح بالتقيد
 بما ذكرناه فجعلناه مباحاً مطلقاً وعن محمد أنه اذ لبس ما لا يلبس فهو كالحامل لا في الحاجة لا تدعو
 الى لبسه قال واذا كان المسجد العشرة فعلى رجل منهم فيه قنديل او جعل فيه لو اري او خصاً تقطع
 به رجل لم يضمن وان كان الذي فعل ذلك من غير العشرة ضمن قالوا هذا عند ابي حنيفة وقالة لا يضمن
 في الوضوء لان هذه من القرب كل احد وذن في اقامتها فلا يتقيد بشرط السلامة كما اذ فعله باذن
 واحد من اهل المسجد وراى حنيفة وهو الفرق ان التدبير فيما يتعلق بالمسجد لاهله دون غيرهم كنصب
 الامام واحتيار المتولى وقتح بابه واعلاقه وتكرار الجماعة اذ سبق لهم بها غير اهله فكان فعلهم مباحاً مطلقاً
 غير مقيد بشرط السلامة فعل غيرهم تعدى اياماً مباحاً مقيداً بشرط السلامة فصلة القربة لا ينافي الزاوية اذ الخطا الطريق كما اذ اتفروا بانهما
 على الزناء والطريق فيما نحن فيه الاستيذان من اهله **قال** وان جلس فيه رجل منهم فقطع به رجل لم يضمن ان كان
 في الصلوة وان كان في غير الصلوة ضمن وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يضمن على كل حال ولو كان جالساً
 لقراءة القرآن او للتعليم او للصلوة وانام فيه في اثناء الصلوة وانام في غير الصلوة او مرتبه ماروا وقد نفي
 الحديث فهو على هذا الاختلاف واما المعتكف فقد قيل على هذا الاختلاف وقيل لا يضمن بالاتفاق لهما
 ان المسجد انما بنى للصلوة والذكر ولا يمكنه اداء الصلوة بالجماعة الا بانتظارها فكان المجلس فيها
 لانه من ضرورات الصلوة اولان المنتظر للصلوة في الصلوة حكماً بالحديث فلا يضمن كما اذا كان في الصلوة
 وله ان المسجد بنى للصلوة وهذه الاشياء ملحقة بها فلا يد من اظهار التفات وتجعلنا المجلس للاصل مباحاً
 مطلقاً لا يجوز ما يلحق به مباحاً مقيداً بشرط السلامة ولا غرد ان يكون الفعل مباحاً او مندباً اليه هو
 مقيد بشرط السلامة كما لزم الى الكافرا والى الصيد والمشى في الطريق والمشى في المسجد اذا اخطى غيره والعموم
 فيه اذ القلب على غيره وان جلس رجل من غير العشرة فيه في الصلوة فتعطل به انسان ينبغي ان يضمن
 لان المسجد بنى للصلوة واما الصلوة بالجماعة ان كان مقوضاً الى اهل المسجد فلكل واحد من المسلمين

له قول اذ لبس ما لا يلبس اي عاونه في شئ البعد والجران وورد في الحرب في يرضع الحرب ١٢
 فهو كالحامل اي ليس قواية على تعدد الجماعة يضمن اذا سقطت من عطف به انسان لا لا يلزم به الجوى ١٢
 والجمعة مفردة والجمعة في العدة وكذا الرادة الطرف البعد في شهورات ابن كمال ومن المراء الطرف الذي فيه الحصة تقدم ١٢
 فانه ليس فيجران كيرا الجماعة ١٢ عهده حصة تجسيدة تكملات ان رواه لا دلالت في شئ الرب ١٢
 في قول كما اذ اتفروا بالشهادة على الزنا فان شهادته من حيث انما شهادته في حقوق الشريعة لا تترتب ولكن من شرط قبول الشهادة في الزنا ان يكون الشهود اربعة من سبب شهادته فلا تقبل تلك الشهادة من
 ذلك العدة اعطيت الشهادة تقديراً فوجب صدقها على الشاهد ١٢ له قول اوله للصلوة وذكر شئ الاثر الشرعي في الجانب الصغير والصحیح من الجوب على قول ابي حنيفة اذ كان المجلس ينتظر الصلوة فانه
 لا يكون مناساً لما يلبس به بقوله عليه السلام المنتظر للصلوة في الصلوة ما دام ينتظر او انا الخالات فيما اذا جلس من لا يكون له اختصاص بالمسجد ودرس الفقهاء اخرجوا في قوله تعالى ان كان في غير الصلوة فضمن
 الحديث وذكر في الاسلام والصدقة الشهدق في المجلس الصغير ان جلس المحدث فخطب به رجل من الجماعة لا يرضع به وان جلس رجل من غير العشرة فقبل به انسان لا يضمن ان لا يسمع لان المساجد اعدت للصلوة
 العادة من غير خصوص مكان محلي واحد ان يسمع في رده وانا الغرض الى ان المسجد الصلوة بالجماعة ١٢ له قولهم على هذا اختلافه وان كان في غير الصلوة فضمن
 الصلوة يشتمل هذا المذكور والجموع القول وان كان في غير الصلوة ضمن لفظ الجانب الصغير وقوله وكان حاله القبول من لفظ الصلوة بيان لذلك ١٢ له قولهم انما بنى للصلوة والذكر قال امرت اني في بيت
 اذن الله ان يخرج ويذكر فيها المسجد ليعلم ان الله وانا الامام وقوله وانما الكون في المسجد ١٢ له قولهم وان المسجد ليس لاصحابه بل هو للصلوة والذكر والجموع ان المسجد اعدت للصلوة
 كان لسان يرضع في الصلاة فبعضه يعلو في غير ان كان القاعد شتمنا بذكر الصلاة في قوله تعالى وادعوا اليه بالحق والعدل ان المسجد اعدت للصلوة والذكر والجموع ان المسجد اعدت للصلوة
 ام لم يرضع في الصلاة اي انما يعرف بنا المسجد للصلوة فانما كان كذلك قاله بنسب انما التفاتت بجهتها ان يكون في حق الصلوة ما حالها مطلقاً من تقيد بشرط السلامة في غير ما يقيد بشرط السلامة يظهر
 التفاتت بين الاصل والفتح ١٢

بسقوطه وهي ملكه ضمته لان التفرغ اليه وان كان ملك غيره لا يضمنه لان التفرغ الي مالها **قال** واذا

كان المحاط بين خمسة رجال أشهد على اقدمهم فقتل انساناً ضمن خمس الدية ويكون ذلك على عاقلة ان

كانت اربعين ثلثة نفر فحرقوا احد هم فيها يبرأ والمحرقان بغير رضا الشريكين الاخرين او بتي حائطاً فعطبه

انسان فعليه ثلثا الدية على عاقلة هذا عند ابي حنيفة وقال عليه نصف الدية على عاقلة في الفصلين

لهما ان التلغ بنصيب من أشهد عليه معتبر وبنصيب من لو يشهد عليه هدر فكان اضمن فانقسم نصفين

كما ترى عقرا الاسد ونهس الحية وجرح الرجل وله ان الموت حصل بعلته واحدة وهو الثقل المقدر العمق

المقدر ان اصل ذلك ليس بعلته وهو القليل حتى يتبر كل جزء علة فيجتمع العلة واذا كان كذلك يضاف

الى العلة الواحدة ثم تقسم على اربابها بقدر الملك بخلاف الجراحات فان كل جراحة علة التلغ بنفسها

باب جناية البهيمية والجناية عليها!

قال الرائي ضامن لنا او طأت الدابة ما أصابت بيدها او رجلها او اسها او كدمت واخطت وكذا اذا

صدمت ولا يضمن ما فحقت برجلها او ذنبها والاصل ان المرد في طريق المسلمين مباح مقيد بشرط السلامة

لا ثلثة يتصرف في حق غيره من وجه في حق غيره من وجه كالمشرك بين كل الناس فقلنا بالاباحة مقيدا

بما ذكرنا ليعتدل النظر من المجانين ثم انما يتقيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه ولا يتقيد بها

فيما لا يمكن التحرز عنه لها فيه من المنع عن التصرف سد بابيه وهو مفتوح والاحتراز عن الايطاء وما

يضاهيه مكن فانه ليس من ضرورات التسيير فقيدها بشرط السلامة عنه والنفحة بالرجل والذنب

ليس يمكنه الاحتراز عنه مع السير على الدابة فلم يتقيد به فان وقفها في الطريق ضمن النظره

له قول من حاطها بالشرية فوض صاحب الحائط او غيره عليه جزئة تسقط الى الطورى بالجمرة على الانسان نقلة فاضمان

على صاحب اليد والوجه بالجمرة او بنفسها اذ كان الجمرة غير صاحب الحائط فليس احد صاحب اليد فان المشابهة على الحائط لا يكون اشداد على الجمرة واما صاحب الجمرة فانه لم يوجد المشابهة على كذا

الجمرة فانه لم يوجد المشابهة على كذا الجمرة فليس احد صاحب اليد فان المشابهة على الحائط لا يكون اشداد على الجمرة واما صاحب الجمرة فانه لم يوجد المشابهة على كذا

الجمرة فانه لم يوجد المشابهة على كذا الجمرة فليس احد صاحب اليد فان المشابهة على الحائط لا يكون اشداد على الجمرة واما صاحب الجمرة فانه لم يوجد المشابهة على كذا

الجمرة فانه لم يوجد المشابهة على كذا الجمرة فليس احد صاحب اليد فان المشابهة على الحائط لا يكون اشداد على الجمرة واما صاحب الجمرة فانه لم يوجد المشابهة على كذا

الجمرة فانه لم يوجد المشابهة على كذا الجمرة فليس احد صاحب اليد فان المشابهة على الحائط لا يكون اشداد على الجمرة واما صاحب الجمرة فانه لم يوجد المشابهة على كذا

الجمرة فانه لم يوجد المشابهة على كذا الجمرة فليس احد صاحب اليد فان المشابهة على الحائط لا يكون اشداد على الجمرة واما صاحب الجمرة فانه لم يوجد المشابهة على كذا

الجمرة فانه لم يوجد المشابهة على كذا الجمرة فليس احد صاحب اليد فان المشابهة على الحائط لا يكون اشداد على الجمرة واما صاحب الجمرة فانه لم يوجد المشابهة على كذا

الجمرة فانه لم يوجد المشابهة على كذا الجمرة فليس احد صاحب اليد فان المشابهة على الحائط لا يكون اشداد على الجمرة واما صاحب الجمرة فانه لم يوجد المشابهة على كذا

الجمرة فانه لم يوجد المشابهة على كذا الجمرة فليس احد صاحب اليد فان المشابهة على الحائط لا يكون اشداد على الجمرة واما صاحب الجمرة فانه لم يوجد المشابهة على كذا

ايضا لانه يمكنه التحرز عن الايقان وان لم يمكنه عن النجعة فصار متعديا في الايقان ^{شغل الطريق}

به فيضمنه **قال** وان اصابته بيدها او برجلها حصاة او نواة او اثار ت غبارا او حجرا صغيرا فقابن ^{اي اصابته}

انسان او افسد ثوبه لو يضمن وان كان حجرا كبيرا ضمن لانه في الوجه الاول لا يمكن التحرز عنه اذ سير الدابة ^{ان كان حجرا كبيرا}

لا يعرى عنه وفي الثاني يمكن لانه ينفك عن السير عادة انما ذلك بتعنيف الراكب والمتدث فيها ذكرنا كالراكب ^{تعنيف الراكب}

لان المعنى لا يختلف **قال** فان راثت او باليت في الطريق وهي تسير فغضب به انسان لو يضمن لانه من ضرورات ^{القدرى}

السير فلا يمكنه الاحتراز عنه وكذا اذا وقفها لذلك لان من الديات ما لا يفعل ذلك الا بالايقان وان ^{اي للركب والبول}

اوقفها لغير ذلك فغضب انسان بروثها او بولها ضمن لانه متعدي في هذا الايقان لانه ليس من ضرورات ^{روث البول}

السير فهو اكثر ضررا بالمارة من السير لئلا انه اذ ورم منه فلا يلحق به والسائق ضامن لما اصابته بيدها ^{سوق بران}

او رجلها والقائد ضامن لما اصابته بيدها دون رجلها والمراد النجعة قال رضى الله عنه هكذا ذكره ^{اي العصف}

القدرى في مختصره واليه مال بعض المشايخ ووجهه ان النجعة برأى عين السائق فيمكنه الاحتراز عنه ^{قوة الفتح}

وغائب عن بصر القائد فلا يمكنه التحرز عنه وقال اكثر المشايخ ان السائق لا يضمن النجعة ايضا وان كان ^{اي مشايخ}

يراه اذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكنه التحرز عنه بخلاف الكدم لانه كما كانه كحجها لجامها وبهذا ينطق ^{القول ليس على رءها ايضا}

اكثر النسخ وهو الاصح **قال** الشافعي يضمن النجعة كالجملان فعلمها مضان اليهم والحجة عليه ما ذكرناه وقوله ^{القول ليس على رءها ايضا}

عليه السلام الرجل جبار معناه النجعة بالرجل وانتقال الفعل بتخويف القتل كما في البكرة وهذا تخويف ^{اي بدمك}

بالضرب في الجامع الصغير وكل شيء ضمنه الراكب ضمنه السائق والقائد لانها مسببان بمباشرتها شرط التلف ^{اي في التلف}

وهو تقريب الدابة الى مكان الجناية فيقتد بشروط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه كالراكب الا ان على الراكب ^{اي مطلقا}

الكفارة فيما وطأت الدابة بيدها او برجلها ولا كفارة عليهما ولا على الراكب فيما وراء الايطاء لان الراكب مباشر ^{اي مطلقا}

فيه لان التلف بثقله ثقيل الدابة تبع له لان سير الدابة مضان اليه وهي الة له وهما مسببان لانه يتصل ^{اي في الايطاء}

منهما الى المحل شيء وكذا الراكب في غير الايطاء والكفارة لحكم التسييب كذا يتعلّق بالايطاء في ^{اي على الجملان}

حق الراكب حومان الميراث الوصية دون السائق والقائد لانه يختص بالمباشرة ولو كان راكب وسائق قيل لا يضمن ^{اشارة الى قولان التلف}

السائق ما وطأت الدابة لان الراكب مباشر فيه لما ذكرنا والسائق مسبب والاضافة الى المباشر اولى وقيل

له قول لان المعنى اعم من الوجه ^{اشارة الى قولان التلف}

والوجهين والتصرف في التسييب على ما لا يختلف لانها في جميعها متحدة في الراكب ^{اشارة الى قولان التلف}

له قول ثم يروى جوابه لان المعنى اعم من الوجهين ^{اشارة الى قولان التلف}

او من التسييب وربما يكون مانعا لغيره من المردون فيكون فوق المردون بلان المشي ^{اشارة الى قولان التلف}

له قول والسائق في غير الايطاء ^{اشارة الى قولان التلف}

او رجلها ولا تلف ولا حائل يضمن في السائق والقائد واما الاختلاف في النجعة ولو لم يفسد به ذلك انما هو في ذلك ^{اشارة الى قولان التلف}

باجل الدابة عن التلف او اجماده عن الدابة ^{اشارة الى قولان التلف}

لأنه لا يقاس على الكراه ولا يلحق لان هناك الانتقال بتخويف العقل وسننا تخويف الغضب فلا يلحق به بل يرضى عنه لان نقل ذلك فيما عمل الكراه واما ان قال من ادعى ان السائق والقائد ضامن لما اصابته بيدها ^{اشارة الى قولان التلف}

غيره واما الحكم في النجعة من ذلك لا يخلو من ضعفه وجواب القوي ما ذكره في قوله ولا يخلو من ذلك انما هو في ذلك ^{اشارة الى قولان التلف}

بالقول او بالقطع لاني الكراه والقاهر هو التخويف والغضب وهذا الكراه قاهر فلا ينتقل اليهم ^{اشارة الى قولان التلف}

فعلته فبغيره والكراهة لان الراكب مباشر في التلف فخطاوط واستر بالمباشرة في كل من كان له في ذلك ^{اشارة الى قولان التلف}

الضمان عليها لان كل ذلك سبب الضمان قال واذا اصطدم فانسان فيها تافعل عاقلة كل واحد منهما
 دية الاخر وقال زفر والشافعي يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الاخر لما روي ذلك عن علي رضي
 الله عنه ولان كل واحد منهما مات بفعله وفعل صاحبه لانه بصد متة ^{١٣}الرفقة وصاحبه فيهدر نصفه
 ويعتبر نصفه كما اذا كان الاصطدام عمدا او جرح كل واحد منهما نفسه صاحبه جراحة او حفرا على قارة
 الطريق بيرا فانهار عليها يجب على كل واحد منهما النصف فكذا هذا ولنا ان الموت مضاف الى فعل صاحبه
 لان فعله في نفسه مباح وهو الماشي في الطريق فلا يصلح مستند الاضافة في حق الضمان كما شئى اذ لم يعلم
 بالبيز وقع فيها ليهدر شئ من دمه وفعل صاحبه وان كان مباحا لكن الفعل المباح في غيره سبب للضمان
 كالناثر اذا انقلب على غيره ورثى عن على رضي الله عنه انه اوجب على كل واحد منهما كل الدية فتعاضدت
 روايتاه فرجنا بما ذكرنا ونسبا ذكر من المسائل الفعلان محظوران فوضع الفرق لهذا الذي ذكرنا اذا كانا
 حزين في العمد والخطا ولو كانا عبدين يهدر الدم في الخطا لان الجناية تعلقت برقبته دفعا وقد
 فانت لا الى خلف من غير فعل المولى فيهدر ضرورة وكذا في العمد لان كل واحد منهما هلك بعد ما جئى لم يخلف
 بدلا ولو كان احدهما حرا والاخر عبدا ففي الخطا تجب على عاقلة الحرة المقتول قيمة العبد نياخذها وترا المقتول
 الحرة ويطلب حق الحرة المقتول في الدية فيما زاد على القيمة لان على اصل ابى خيفة ومحمد تجب القيمة على
 العاقلة لانه ضمان الادوى فقد اخلفت بدلا ليهدر القدر نياخذها ورثة الحرة المقتول ويطلب ما زاد عليه لعدم
 الخلف وفي العمد تجب على عاقلة الحرة نصف قيمة العبد لان المضمون هو النصف في العمد وهذا القدر
 ياخذها وفي المقتول وما على العبد في رقبته وهو نصف دية الحرة يسقط بوته الا قدر ما خلف من البذل وهو
 نصف القيمة قال ومن ساق دابة فوقع السرج على رجل فقتله ضمن وكذا على هذا سائر ادواته كالبحام ونحوه
^{١٣}اي قوله يميني

الدرية في تخيير احاديث الهداية
 حديث روى عن علي في فأسين اصطدم ما ته اوجب على كل واحد منهما نصف دية الاخر وروى انه اوجب على كل واحد منهما كل دية الاخر لاجده هلكا وانما روى
 ابن ابي شيبة عن طريق ابراهيم عن علي في فأسين اصطدم ما مات احدهما ضمن العى الميت ومن وجده اخر عن علي يضمن الحي دية الميت وهما منقطعان والعبد الرزاق من طريق الحكم
 عن علي يضمن كل واحد منهما صاحبه

عين عيناها وعينا المستعمل فكانها ذات عين اربعة فيجب الربيع بقوات احدثها **قال** ومن سار على دابة في الطريق فضر بها رجل او تحسها فنفتحت رجلا او ضربته بيدها ونفرت فصدمته فقتلته كان ذلك على الناخس دون الراكب هو المراد عن عبد ابن مسعود رضي الله عنهما ولان الراكب مدفوعا بان يدفع الناخس فاضيف فعل الدابة اليه كانه فعله بيده ولان الناخس متعد في تسببيه والراكب في فعله غير متعدي فيترجم جانبيه في التغيريم للتعدي حتى لو كان واقفا دابته على الطريق يكون الضمان على الراكب الناخس نصفين لانه متعد في الايقان ايضا **قال** وان نفتحت الناخس كان دمه هدر لانه بمنزلة الجاني على نفسه

وان المقت الراكب فقتلته كان دية على عاقلة الناخس لانه متعد في تسببيه وفيه الدية على العاقلة **قال** ولو وثبت بخنثه على رجل او وطئت رجل في ذلك على الناخس دون الراكب لما بيناه والواقف في ملكه والذي يسير في ذلك سواء وعن ابي يوسف انه يجب الضمان على الناخس الراكب نصفين لان التلف حصل بثقل الراكب وطى الدابة والثاني مضاف الى الناخس فيجب الضمان عليهما وان تحسها باذن الراكب كان ذلك بمنزلة فعل الراكب لو تحسها ولا ضمان عليه في نفتحها لانه امره بما يملكه اذ الخنث في معنى السوق فصم امره بما انتقل اليه لمعنى الامر **قال** ولو وطئت رجلا في سيرها وقد تحسها الناخس باذن الراكب فالدية عليه نصفين جميعا اذ كانت في فورها الذي تحسها لان سيرها في تلك الحالة مضاف اليها والاذن يتناول فعله السوق ولا يتناول من حيث انه اتلاف فمن هذا الوجه يقتصر عليه والركوب وان كان علة للوطى في الخنث ليس بشرط لهدية العلة بل هو شرط او علة للسير والسيرة للوطى وبهذا لا يترجم صاحب العلة كمن جرح انسانا فوقع في يدها غير على قارعة الطريق ومات فالدية عليه لما ان المحضر شرط علة اخرى دون علة الجرح كذا هذا

ثعويل يرجع الناخس على الراكب بما ضمن في الايطا لانه فعل بامرته وقيل لا يرجع وهو الاصح فيما اراه لانه لم يامر به الا بيطاء والخنث ينفصل عنه وصار كما اذا امر بصبي استمسك على الدابة بتسييرها فوطئت انسانا ومات حتى ضمن عاقلة الصبي فانهم لا يرجعون على الامر لانه امره بالتسيير الا بيطاء ينفصل عنه وكذا اذا ناوله سلاحا فقتل به اخر حتى ضمن لا يرجع على الامر ثم الناخس انما يضمن اذا كان الايطاء في فور الخنث حتى

له قول زناى الصنف وانما قلنا كذلك لان هذه المسئلة وما بعد اليست مذكرة في البداية بل هي من مسائل ال۱۲ بين سنة قوله تحسها تحس بالخنث يترجم ياسر انكثت كمن زود ال۱۲ سنة قوله نفتحت يقال نفتحت الدابة الشيء اذا ضربته بحدك عاقرها او انقل في الكفاية وفي تنبيه الارب فتح ياى زون نافر جرح ان يقال نفتحت الدابة اذا زنت جازا ال۱۳ سنة قوله دون الراكب فان قيل القياس يقتضي ان يكون الضمان على الراكب كونه مباشر او ان لم يكن متدبا لان التعدي ليس من شرط فان لم يقصر بغيره فقلنا ان المشاركة في الجواب ان القياس ترك بالاشرفية اثره وان سورد في الدابة فقلنا اننا نرى الصنف ايضا الجواب بقوله وان الراكب والمركب مدفوعان بدفع الخنث والمدفوع بالاشرفية وان كان مباشر لا يترجم مباشر كما في الكراهة الكلام فيجب عليه جزاء الدابة لانه ان فرض مباشره التسبب ايضا لا يترجم التعدي ويترجم في قوله الراكب في فعله ان يبين ان الراكب مباشر فيها اذا نفتحت باوطة لانه يحصل التلف بالثقل كما تقدم وليس الحكم بها في ذلك واقفا هو في الخنث بالرجل والعرض باليد والصدرة فكذلك وسبب وترجم الناخس في الخنث بالمتعدى ال۱۴ ع

سنة قوله ما بينا اشارة الى قول ان الراكب والمركوب مدفوعان في البداية بقوله لانه متعد في تسببيه وليس يتنجس في ال۱۲ عامه سنة قوله سوا اى يجب الضمان على الناخس في كل حال لان الوقت في كل ليس تبعه كالتسيير في الوقت في الطريق فان تعدوا لم يترك الضمان على الراكب وان شئ نصفين لانه متعد في الايقان ايضا ال۱۵ سنة قوله وان في اى الوطى مضاف الى الناخس لانه لا يملك الراكب فيضمان باوطئة الدابة ال۱۶ عامه سنة قوله ولا يتناول من حيث انه اتلاف لانه متعد في الايقان ايضا ال۱۷ سنة قوله وان الراكب والمركب مدفوعان بدفع الخنث والمدفوع بالاشرفية وان كان مباشر لا يترجم مباشر كما في الكراهة الكلام فيجب عليه جزاء الدابة لانه ان فرض مباشره التسبب ايضا لا يترجم التعدي ويترجم في قوله الراكب في فعله ان يبين ان الراكب مباشر فيها اذا نفتحت باوطة لانه يحصل التلف بالثقل كما تقدم وليس الحكم بها في ذلك واقفا هو في الخنث بالرجل والعرض باليد والصدرة فكذلك وسبب وترجم الناخس في الخنث بالمتعدى ال۱۴ ع

سنة قوله ما بينا اشارة الى قول ان الراكب والمركوب مدفوعان في البداية بقوله لانه متعد في تسببيه وليس يتنجس في ال۱۲ عامه سنة قوله سوا اى يجب الضمان على الناخس في كل حال لان الوقت في كل ليس تبعه كالتسيير في الوقت في الطريق فان تعدوا لم يترك الضمان على الراكب وان شئ نصفين لانه متعد في الايقان ايضا ال۱۵ سنة قوله وان في اى الوطى مضاف الى الناخس لانه لا يملك الراكب فيضمان باوطئة الدابة ال۱۶ عامه سنة قوله ولا يتناول من حيث انه اتلاف لانه متعد في الايقان ايضا ال۱۷ سنة قوله وان الراكب والمركب مدفوعان بدفع الخنث والمدفوع بالاشرفية وان كان مباشر لا يترجم مباشر كما في الكراهة الكلام فيجب عليه جزاء الدابة لانه ان فرض مباشره التسبب ايضا لا يترجم التعدي ويترجم في قوله الراكب في فعله ان يبين ان الراكب مباشر فيها اذا نفتحت باوطة لانه يحصل التلف بالثقل كما تقدم وليس الحكم بها في ذلك واقفا هو في الخنث بالرجل والعرض باليد والصدرة فكذلك وسبب وترجم الناخس في الخنث بالمتعدى ال۱۴ ع

فانت حرقه مختار للقاء ان فعل ذلك وقال زفر لا يصير مختار للقاء لان وقت تكلمه لاجنائة واولعلم له بوجوده وبعد الجنائة لم يوجد منه فعل يصير به مختار الا ترى انه لو علق الطلاق او العتاق بالشرط ثم حلف ان لا يطلق او لا يعق ثم وجد الشرط وثبت العتق والطلاق لا يحنت في ميده تلك كذا هذا اولنا انه علق الاعتاق بالجنائة والمعلق بالشرط ينزل عند وجود الشرط كالمعتاد فصار كما اذا اعتقه بعد الجنائة الا يزي ان من قال لامرأته ان دخلت الدار فوالله لا اقربك يصير ابتداء الايلاء من وقت الدخول وكذا اذا قال لها اذا مرضت فانت طالق ثلاثا فمرض حتى طلقت مات من ذلك المرض يصير فادرا انه يصير مطلقا بعد وجود المرض بخلاف ما ورد لان غرضه طلاق او عتق يمكنه الامتناع عنه اذا اليمين للمنع فلا يدخل تحته مالا يمكنه الامتناع عنه ولا انه حرضه على مباشرة الشرط بتعليق اقوى الداعي اليه والظاهر انه يفعلها فهذا ادلالة الاختيار **قال** واذا قطع العبد يد رجل عمدا فادفع اليه بقضاء او بغير قضاء فاعتقه ثم مات من اليد فالعبد صلح بالجنائة وان لم يعتقه رد على المولى وقيل للاولياء اقتلوه او اعفوا عنه ووجه ذلك هو انه اذا لم يعتقه سري تبيين ان الصلح وقع باطلا لان الصلح كان عن المال لان اطراف العبد لا يجرى القصاص بنتها وبين اطراف الحر فاذا سري تبيين ان المال غير واجب وانما الواجب هو القود فكان الصلح واقعا بغير بدل فبطل والباطل لا يورث الشهية كما اذا وطى المطلقة الثلث في عدتها مع العلم بحرمتها عليه فوجب القصاص بخلاف ما اذا اعتقه لان اقدمه على الاعتاق يدل على قصده تصحيح الصلح لان الظاهر ان من اقدم على تصرف يقصد تصحيحه ولا وصحة له الا وان يجعل صلحا عن الجنائة وما يحدث منها ولهذا لو نص عليه ورضى المولى به يصح وقد رضى المولى به لانه لما رضى بكون العبد عوضا عن القليل يكون ارضى بكونه عوضا عن الكثير فاذا اعتق يصح الصلح في ضمن الاعتاق ابتداءً واذا لم يعق لم يوجد الصلح ابتداءً والصلح الاول وقع باطلا فبطل العبد الى المولى والاولياء على خيرتهم في العفو القتل وذكر في بعض النسخ رجل قطع يد رجل عمدا فصالحه المقطوعة يده على عبد ودفعه اليه فاعتقه المقطوعة يده ثم مات من ذلك قال العبد صلح بالجنائة الى اخر ما ذكرنا من الردية وهذا الوضع يرد اشكالا فنيا اذا عفا عن اليد ثم سري الى النفس ومات حيث لا يجب انقصاص هنالك وههنا قال يجب

له قول فمختار في وفي البسوط فان كانت جنائة العبد بتعلق به القصاص فلا ينظر على المولى ان الواجب انقصاص العبد فاشق على المولى لان الواجب هو القصاص على العبد وذلك لا يختلف بالرق والرزية فلا يبيع المولى بالعتق مغزتا حتى ولو الجنائة فلذلك لا يلزم شراها كما له قول ولا تصرف في معنى ان المولى مرض العبد على مباشرة الشرط وهو العتق والرقي وشيخ تبيين الخ ١٢ غايه **له** قول ودفع ذلك الخ يريد بيان الفرق بين ما اذا ائتمق وبين ما اذا لم يئتمق ١٢ ع
له قول تبيين ان الصلح اى الدفع وما جعله باء على ما اختاره بعض الشايع من ان الموجب الاصل هو العفو لا تكمان الدرع من قبل الصلح لسقوط وجوب الجنائة ١٢ ع **له** قول وكان الصلح واقعا بغير بدل على المصالح عليه لان الذي كان الصلح وقع من دون المال فقدرل والدري وحسن العقل لم يكن وقت الصلح بطل ١٢ ع **له** قول كما اذا وطى الخ اى كما اذا طلى امرأته ثلاثا ثم وطئها في العدة مع العلم بغير شهية فانه لا يصير شهية لرد الوالد ١٢ ع **له** قول الا وان جعل صلحا الخ فيجعل صلحا الخ فبطل صلحا الخ من ذلك فقتضى لاقتران على الاتفاق فيجعل المولى البصا كذلك ولا شرط في صحة الاتفاقا وهو ان كان القصاص موجودا وهذا الوضع الخ ١٢ ع **له** قول وذكر في بعض النسخ قال في تحرير الاسلام وذكر في بعض نسخ هذا الكتاب اى كتاب الجناح العنصرية السائلة على خلاف هذا الوضع وساق الكلام مثل ما ذكر في البداية وبعض الشايعين من النسخة الاولى بالنسخة المرفوعة عن ابي نعيم بغير المرفوعة ١٢ ع **له** قول الا ان كان مذكرا يمين وان لم يمتنع رد على المولى ويجعل الايلاء على تحرير يمين من القتل والعفو ١٢ ع **له** قول وهذا الوضع اى الوضع الثاني وانما خص هذا النوع بوردوه لانه كان دفع العبد هذا الوضع بطريق الصلح والصلح يتضمن العفو لانه يفي عن العتق فيكون بظن العفو كذلك الوضع الاول لان الدرغ ثم ليس بطريق الصلح لانه ليس فيه حط من المولى بوجوب جنائة بتمامه واذا لم يكن الدرغ بطريق الصلح يكون في ضمن العفو لانه اشكالا على مسالة العفو كما **له** قول وههنا قال يجب فان قال قيل لا ولا يادوا اقلوه ١٢ ع

قيل ما ذكرهنا جواب القياس فيكون الوضعان جميعاً على القياس الاستحسان قيل بينهما فرق ووجهه ان العفوق ^{بالمعنى} اليد صمغ ظاهر الان الحق كان له في اليد من حيث الظاهر فصمغ العفوق هو ابعد ذلك وان بطل حكماً يبقى موجوداً حقيقة فكفى ذلك لمنع وجوب القصاص اما ههنا الصلح لا يبطل الجناية بل يقررها حيث صلح عنها على مال فاذا لم يبطل الجناية لم تمتنع العقوبة هذا اذا لم يعتقه اما اذا اعتقه فالغريب ما ذكرناه من قبل **قال** ^{اي المولى} واذا جنى العبد المأذون له جنابة وعليه الف درهم فاعتقه المولى لم يعلم بالجناية فعليه قيمته لصاحب الدين وقيمة لا ولياء الجناية لانه اتلف حقين كل واحد منهما مضمون بكل القيمة على الافراد والدفع للاولياء والبيع للغرماء فكذا عند الاجتماع ويمكن الجمع بين المحقين ايفاء من الرقبة الواحدة بان يؤدفع الى ولي الجناية ثم يباع للغرماء فيضمنهما بالاتلاف بخلاف ما اذا اتلفه اجنبي حيث تجب قيمة واحدة للمولى ويدفعها المولى الى الغرماء لان الاجنبي انما يضمن للمولى بحكم المالك فلا يظهر في مقابلته الحق لانه دونه وههنا يجب لكل واحد منهما باتلاف الحق فلا ترجيح فيظهران فيضمنهما **قال** ^{اي المولى} واذا استدان ائت الامة المأذون لها اكثر من قيمتها ثم ولدت فانه يبايع الولد معها في الدين وان جنت جنابة لم يدفع المولى معها والفرق ان الدين وصف حكى فيها واجب في ذمتها متعلق برقبتهما استيفاء فيسرى الى الولد كولد المهرونة بخلاف الجناية لان وجوب الدفع في ذمة المولى لا في ذمتها وانما يلاقيها اثر الفعل الحقيقي وهو الدفع والتسرية في الاوصاف الشرعية دون الاوصاف الحقيقية **قال** ^{اي المولى} واذا كان العبد للرجل زعم رجل ان مولاه اعتقه فقتل العبد ولياً لذلك الرجل خطأ فلا شيء له لانه لما زعم ان مولاه اعتقه فقد ادعى الدية على العاقلة وابراً العبد والمولى الا انه لا يصدق على العاقلة من غير حجة **قال** ^{اي المولى} واذا اعتق العبد فقتل اخاك خطأ وان اعبد قال الاخر فقتلته وانت حر فالقول قول العبد لانه منكر للضمان لما انه اسندك الى حالة معهودة منافية

للمولى ^{اي المولى} **قال** ^{اي المولى} واذا جنى العبد المأذون له جنابة وعليه الف درهم فاعتقه المولى لم يعلم بالجناية فعليه قيمته لصاحب الدين وقيمة لا ولياء الجناية لانه اتلف حقين كل واحد منهما مضمون بكل القيمة على الافراد والدفع للاولياء والبيع للغرماء فكذا عند الاجتماع ويمكن الجمع بين المحقين ايفاء من الرقبة الواحدة بان يؤدفع الى ولي الجناية ثم يباع للغرماء فيضمنهما بالاتلاف بخلاف ما اذا اتلفه اجنبي حيث تجب قيمة واحدة للمولى ويدفعها المولى الى الغرماء لان الاجنبي انما يضمن للمولى بحكم المالك فلا يظهر في مقابلته الحق لانه دونه وههنا يجب لكل واحد منهما باتلاف الحق فلا ترجيح فيظهران فيضمنهما **قال** ^{اي المولى} واذا استدان ائت الامة المأذون لها اكثر من قيمتها ثم ولدت فانه يبايع الولد معها في الدين وان جنت جنابة لم يدفع المولى معها والفرق ان الدين وصف حكى فيها واجب في ذمتها متعلق برقبتهما استيفاء فيسرى الى الولد كولد المهرونة بخلاف الجناية لان وجوب الدفع في ذمة المولى لا في ذمتها وانما يلاقيها اثر الفعل الحقيقي وهو الدفع والتسرية في الاوصاف الشرعية دون الاوصاف الحقيقية **قال** ^{اي المولى} واذا كان العبد للرجل زعم رجل ان مولاه اعتقه فقتل العبد ولياً لذلك الرجل خطأ فلا شيء له لانه لما زعم ان مولاه اعتقه فقد ادعى الدية على العاقلة وابراً العبد والمولى الا انه لا يصدق على العاقلة من غير حجة **قال** ^{اي المولى} واذا اعتق العبد فقتل اخاك خطأ وان اعبد قال الاخر فقتلته وانت حر فالقول قول العبد لانه منكر للضمان لما انه اسندك الى حالة معهودة منافية

للمولى ^{اي المولى} **قال** ^{اي المولى} واذا جنى العبد المأذون له جنابة وعليه الف درهم فاعتقه المولى لم يعلم بالجناية فعليه قيمته لصاحب الدين وقيمة لا ولياء الجناية لانه اتلف حقين كل واحد منهما مضمون بكل القيمة على الافراد والدفع للاولياء والبيع للغرماء فكذا عند الاجتماع ويمكن الجمع بين المحقين ايفاء من الرقبة الواحدة بان يؤدفع الى ولي الجناية ثم يباع للغرماء فيضمنهما بالاتلاف بخلاف ما اذا اتلفه اجنبي حيث تجب قيمة واحدة للمولى ويدفعها المولى الى الغرماء لان الاجنبي انما يضمن للمولى بحكم المالك فلا يظهر في مقابلته الحق لانه دونه وههنا يجب لكل واحد منهما باتلاف الحق فلا ترجيح فيظهران فيضمنهما **قال** ^{اي المولى} واذا استدان ائت الامة المأذون لها اكثر من قيمتها ثم ولدت فانه يبايع الولد معها في الدين وان جنت جنابة لم يدفع المولى معها والفرق ان الدين وصف حكى فيها واجب في ذمتها متعلق برقبتهما استيفاء فيسرى الى الولد كولد المهرونة بخلاف الجناية لان وجوب الدفع في ذمة المولى لا في ذمتها وانما يلاقيها اثر الفعل الحقيقي وهو الدفع والتسرية في الاوصاف الشرعية دون الاوصاف الحقيقية **قال** ^{اي المولى} واذا كان العبد للرجل زعم رجل ان مولاه اعتقه فقتل العبد ولياً لذلك الرجل خطأ فلا شيء له لانه لما زعم ان مولاه اعتقه فقد ادعى الدية على العاقلة وابراً العبد والمولى الا انه لا يصدق على العاقلة من غير حجة **قال** ^{اي المولى} واذا اعتق العبد فقتل اخاك خطأ وان اعبد قال الاخر فقتلته وانت حر فالقول قول العبد لانه منكر للضمان لما انه اسندك الى حالة معهودة منافية

للمولى ^{اي المولى} **قال** ^{اي المولى} واذا جنى العبد المأذون له جنابة وعليه الف درهم فاعتقه المولى لم يعلم بالجناية فعليه قيمته لصاحب الدين وقيمة لا ولياء الجناية لانه اتلف حقين كل واحد منهما مضمون بكل القيمة على الافراد والدفع للاولياء والبيع للغرماء فكذا عند الاجتماع ويمكن الجمع بين المحقين ايفاء من الرقبة الواحدة بان يؤدفع الى ولي الجناية ثم يباع للغرماء فيضمنهما بالاتلاف بخلاف ما اذا اتلفه اجنبي حيث تجب قيمة واحدة للمولى ويدفعها المولى الى الغرماء لان الاجنبي انما يضمن للمولى بحكم المالك فلا يظهر في مقابلته الحق لانه دونه وههنا يجب لكل واحد منهما باتلاف الحق فلا ترجيح فيظهران فيضمنهما **قال** ^{اي المولى} واذا استدان ائت الامة المأذون لها اكثر من قيمتها ثم ولدت فانه يبايع الولد معها في الدين وان جنت جنابة لم يدفع المولى معها والفرق ان الدين وصف حكى فيها واجب في ذمتها متعلق برقبتهما استيفاء فيسرى الى الولد كولد المهرونة بخلاف الجناية لان وجوب الدفع في ذمة المولى لا في ذمتها وانما يلاقيها اثر الفعل الحقيقي وهو الدفع والتسرية في الاوصاف الشرعية دون الاوصاف الحقيقية **قال** ^{اي المولى} واذا كان العبد للرجل زعم رجل ان مولاه اعتقه فقتل العبد ولياً لذلك الرجل خطأ فلا شيء له لانه لما زعم ان مولاه اعتقه فقد ادعى الدية على العاقلة وابراً العبد والمولى الا انه لا يصدق على العاقلة من غير حجة **قال** ^{اي المولى} واذا اعتق العبد فقتل اخاك خطأ وان اعبد قال الاخر فقتلته وانت حر فالقول قول العبد لانه منكر للضمان لما انه اسندك الى حالة معهودة منافية

قيمة العبد لانه غير مضطرب في دفع الزيادة وهذا اذا كان القتل خطأ وكذا اذا كان عمداً والعبد القاتل
صغيراً لان عمده خطأ أما اذا كان كبيراً يجب القصاص لجرمائه بين الحر والعبد **قال** واذا قتل العبد جليل
عمداً ولكل واحد منهما وليان فعفاً احد وليي كل واحد منهما فان السولى يدفع نصفه الى الآخرى او
يفديه بعشرة آلات درهم لانه لما عفا احد وليي كل واحد منهما سقط القصاص وانقلب ماله فصار كما لو وجب
المال من الابتداء وهذا لان حقه في الرقبة اوفى عشرين الفاً وقد سقط نصيب العاقبين وهو النصف و
بقي النصف فان كان قتل احدهما عمداً والاخر خطأ فعفاً احد وليي العمد فان داه السولى فداه بخمسة
عشر الفاً خمسة الات للذى لم يعف من وليي العمد وعشرة الات لولى الخطأ لانه لما انقلب العمد ماله كان
حق وليي الخطأ في كل الدية عشرة الات وحق احد وليي العمد في نصفها خمسة الات ولا تصاب في الفداء
فجيب خمسة عشر الفاً وان دفعه اليهم اثلاثاً لثلاث لولى الخطأ وثلثه لغير العاقى من وليي العمد عند ابى حنيفة
وقالا يدفعه ارباعاً لثلاثة ارباعه لولى الخطأ وربعه لولى العمد فالقسمة عندهما بطريق المنازعة فيسلم
التصف لولىي الخطأ بلامنازعة واستوت المنازعة الفريقين في النصف الاخر فيتنصف فهذا يقسم ارباعاً
وعنده يقسم بطريق العول والمضاربة الاثلاثان الحق تعلق بالرقبة اصله التركة المستخرقة بالديون فيصير
هذان بالكل وذلك بالنصف ولهذا المسألة نظائر واضد ذكرناها في الزيادات **قال** واذا كان عبدان
رجلين فقتل مولى لهما اى قريبا لهما فعفاً احدهما بطل الجميع عند ابى حنيفة وقال يدفع الذى عفا نصف
نصيبه الى الآخرى ويفديه بربع الدية وذكر فى بعض النسخ قتل وليا لهما والمراد القريب ايضاً وذكر فى بعض
النسخ قول محمد مع ابى حنيفة وذكر فى الزيادات عبد قتل مولا له وله ابنان فعفاً احد الابنين بطل ذلك
كله عند ابى حنيفة ومحمد وعند ابى يوسف الجواب فيه كالجواب فى مسألة الكتاب ولويدر اختلاف
الرواية لابي يوسف ان حق القصاص ثبت فى العبد على سبيل الشيوع لان ملك المولى لا يمنع استحقاق القصاص

له قولهم لم يضر الخ فان المينة اذا كانت اقل من العول فالولى غير مضطرب اعطاء الزيادة على القيمة بل يدفع العبد ١٢ مخرج وثاير
لا يترجم عن حمزة العنان اعطاء الاقل من العول وقيمة العمد اع
له قولهم فقيمة من عفا الخ اصل ذلك انفقوا على ان تسمى العين اذا وجبت بسبب دين فى الزينة كالزينة فى الزكوة وهو كانت القسمة بطريق
العول والمضاربة لعدم التساوى فى الزينة فيثبت حق كل واحد منهما على وجه الكمال فيجب حقه وما اذا وجبت قسمة العين بتداول بسبب الدين فى الزينة كسائر نبيح العقول وهى ان يعطوا لربح عبدان كل واحد منهما
اسرع نصفه وانما الزول العيين كان العبد بين المشتريين ارباعاً فكانت القسمة بطريق المنازعة لان الحق الثابت فى العين استلاماً لا يثبت بذلك الواسع وهو حقه فى هذه المسألة فثبتت
ارباع العبد المدفوع لولى العول وربع ملك من دلى العمدان من دلى العمدان فى جميع الرقبة فانما عفا احدهما بطل حقه وفرغ النصف فينتقل حق دلى الخطأ بهذا النصف بلا منازعة وقيل النصف الآخر واستوت منازعة دلى
الخطأ والملك من دلى العمدى بل النصف فعفاً بطل النصف بينهما نصين فكانت القسمة بينهما بطريق المنازعة ارباعاً كما فى مسألة الفغوليين ولولى حنيفة زرعان اصل حقه ليس فى عين العبد بل فى الارش الذى هو
بطل الثلث والقسمة بينهما في غير العين يكون بطريق العول والمضاربة وهذا لان حق دلى الخطأ فى عشرة الآف وقت شريك العاقى فى خمسة ويلقب كل واحد منهما بحصته كحل على ثلثه الآف درهم العال لرسل والاعراف
وذكر العت درهم كانت الرقبة بين صاحبي الدين اقلها بطريق العول والمضاربة ثلثاً لصاحب الالفين وثلثاً لصاحب الالف كذا فى النسخ مع العقول لان الملك يثبت للمشتري استلاماً ١٢ مخرجاً
الولى اصل العول بزيادة سهام الورثة اذا كثرت الفروض على مخرج السهام الموقوفة الذى يقال لاصل المسألة ١٢ مخرجاً قولهم فيصير بقول الفقهاء فان يضر بغير الثلث اى باخذة شيئاً يحكم بالاس الثلث

له قولهم فى الارات لصاحب المحظوظين فان الصالى والقائم احمد من مخرج العاقى ولولى العمد محمد بن عيسى الضرر والنجار وصاحب الداية واقل المالك فى العاقبة منها فى باب الاستئمان اكشف الظنون
له قولهم عند ابى حنيفة زرعان لران القصاص وجب حقه اى لكل واحد منهما فى النصف من غير تعيين فاستعمل اربعة وجب لكل منها فى كل العمدان فى النصف من دواين نصفه ونصف صاحبها شيئاً ثلثاً وكل ذلك لا يمنع
وجوب العول لان اجزاء العبد حتى القول ليس بعضها اول من بعض والعاقى لا ينافى سقوط نصيبه وانقلب نصيب الآخر فلا وذلك النصيب هو النصف فاحتمل وجوب هذا المالك لكون كل واحد من ابى حنيفة متصلاً بنصيب صاحبه
واحتل السقوط من كل واحد من ابى حنيفة نفسه واحتمل وجوب النصف بان يترتفاقاً بهما شيئاً فوقع الثلث والمال لا يجب بالملك اهل
له قولهم وقد لا يدعى الخ لى ان نصيب من لم يعف من النصف انقلب
لا يعطوا حصة نصفه في ملكه ونصفه في ملك صاحبه ان اصحاب ملك صاحب الموقوف والورث والاصحاب ملك نفسه سقط ١٢ مخرجاً
لان ملك المولى لا يمنع استحقاق القصاص لران العمدى من الدم على حق اصل الرقبة والولى من دواين حنيفة فيستحق وبالقصاص فادرا وجب لكل منهما نصف القودشاً فحق نصفه في ملك صاحبه
فادرا انقلب نصيب احدهما بالابو الآخر انقلب شيئاً فادرا نصفه في ملكه سقط وقيل ما صادقت ملك صاحبها بوالرابع اهل

ينقص هذا المقدار يظهر الخطا رتبته وكل ما يقدر من دية الحر فهو مقدر من قيمة العبد لان القيمة في العبد
 كالدية في الحر اذ هو يدل الدم على ما قدرنا وان غصب امة قيمتها عشرين الفان ماتت في يده فعليه تمام قيمتها
 لها بين ان ضمان الغصب ضمان المالمية **قال** ومن قطع يد عبد فاعتقه المولى ثومات من ذلك فان كان له
 ورثة غير المولى فلا قصاص فيه الا اقتص منه وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا قصاص في
 ذلك وعلى القاطع ارش اليد وما نقصه ذلك الى ان اعتقه ويبطل الفضل وانما لم يجب لقصاص في الوجه الاول
 لاشتباها من له الحق لان القصاص يجب عند الموت مستندا الى وقت المجرم فعلى اعتبار حاله المجرم يكون الحق
 للمولى وعلى اعتبار حاله الثانية يكون للورثة فيتحقق الاشتباها وتعدرا الاستيفاء فلا يجب على وجه يستوفى و
 فيه الكلام واجتماعها لا يزيل لاشتباها لان المالكين في المحالين بخلاف العبد الموصى بخدمته لرجل برقبته
 لا خوراة اقتل لان ما كل منهما من الحق ثابت من وقت المجرم الى وقت الموت فاذا اجتمع ازال الاشتباها ولم يحد
 في الخلافة وهو ما اذا لم يكن للعبد ورثة سوى المولى ان سبب الولاية قد اختلف لانه الملك على اعتبار اخذ
 المحالين والوراثة بالولاء على اعتبار الاخرى فتؤول منزلة اختلاف المستحق فيما يحاط فيه كما اذا قال اخرجتني
 هذه التجارية بكذا فقال المولى زوجتها منك لا يصل له وطبها ولان الاعناق قاطع للسراية وبانقطاعها
 يبقى المجرم بلا سراية والسراية بلا قطع فممنوع القصاص ولهما ان اتقنا ببثوث الولاية للمولى فيستوفيه وهذا
 لان المقضي له معلوم والحكم متحد فوجب القول بالاستيفاء بخلاف الفصل الاول لان المقضي له مجهول ولا
 معتبر باختلاف السبب فهن لان الحكم لا يختلف بخلاف تلك المسألة لان ملك اليمين يغاير ملك النكاح
 حكما والاعناق لا يقطع السراية لذاته بل لاشتباها من له الحق وذلك في الخطأ دون العمد لان العبد يصلح
 مالكا للمال فعلى اعتبار حاله المجرم يكون الحق للمولى وعلى اعتبار حاله الموت يكون للميت لحرته فيقضى منه
 ديونه وينفذ وصاياه فحذاء الاشتباها اما العمد فموجبه القصاص والعبد يبقى على اصل الحرية فيه وعلى
 اعتبار ان يكون الحق له فالمولى هو الذي يتولاها اذ لا وارث له سواه فلا اشتباها في من له الحق واذا اتمم قصاصا
 في الفصلين عند محمد يجب ارش اليد وما نقصه من وقت المجرم الى وقت الاعناق كما ذكرنا لانه حصل على
 ملكه ويبطل الفضل وعندهما الجواب في الفصل الاول كالجواب عند محمد في الثاني **قال** ومن قال

له قول هو مقدر ان يعنى يجب في موصى العمد نصف مخرجه العبد لا يجب في الموصى عشر الدرية ١٢ **له** قول على اقربنا اشارة الى قوله ولان مخرجه محمد وقوله تعالى وسنة السراية الى المهر ١٥ -
له قول وفيه الكلام انى في وجهه على يستوفى ولا كلام في اصل الجواب لان الاستيفاء نافذة الاستيفاء فانما المطلوب منه سقط اعتبار ٢٢ **له** قول واذا اجتمع الجواب لما قال سلطان من له
 الحق يستحق ان يزول باجماعهم ووجوب اجتماعهم نظر لان المالكين في اليمين فان الملك يورث الموت والورثة بالعكس وهذا الاجتماع لا يثبت الملك بكل واحد منها على الدوام فذكر ان الاجتماع
 مفيد لثبوت العمد الموصى بمخرجه لرجل برقبته لا كقران كل واحد منها لم يخرجه لقصاص لان الموصى لم يخرجه لملك في الرتبة والموصى لم يخرجه لملك في الرتبة فحق القصاص سقط حتى الموصى لم يخرجه لان الرتبة فانت لال رجل فملك طال
 حقيقة ولكن اذا اجتمعت قدر الموصى بالورثة فبطلت مخرجه مستوفى الاخر لان الاشتباها ١٢ **له** قول فيما احتملوا في ايمانها بثبوت اشتباها اخترنا من ايمان قال لا فرق على الف درهم من فرض فقال المخر
 لان من ضمن ايمان فانه يقضى بالمال وان اختلف السببان ذلك من الاموال رجري البذل والباقيات ايمان بالاشتباها سبب ٢٢ **له** قول في المجرم ماله من الف درهم من فرض فقال المخر
 كونه جرمه لا سراية اجيب بان لا يجب نظر الى حقيقة الذي وجه الحق لانه ماله من الاموال رجري البذل والباقيات ايمان بالاشتباها سبب ٢٢ **له** قول في مخرجه الموصى بالورثة فبطلت مخرجه مستوفى الاخر لان الاشتباها سبب ٢٢
 قوله الفصل الاول يعنى ما اذا كان له ورثة غير المولى حيث لا يجب القصاص بالاتفق لان المقتضى لم يجرم ٢٢ **له** قول لان المقضي له مجهول لا مال او ماله حاله المجرم فمقتضى له المولى ولو ماله حاله الموت لمقتضى
 له ورثة ٢٢ **له** قول ولا يجب بقاء السبب هتاهي في الفصل الثاني وهو ان المالكين للعبد ورثة سوى المالك في العمد واختلف السبب بين الولاية حاله المجرم كان السبب هو الملك ولو اجاز حاله الموت
 كان السبب هو الولاء ولا فرق لان المقصود هو الحكم الذي بواسطته القصاص من مخرجه **له** قول في المجرم ملك الماله بين المشره با بقر كما اذا قال اخرج من هذه التجارية اخرج فان المخرم اختلف
 لان ملك اليمين يغاير ملك النكاح فثبت العمل مقصودا وبك اليمين قد اثيرت مقصودا فاشتمت السبب ١٢ **له** قول وذلك في الخطا حتى ان من جرح جرحا شظا ثم اعتقه مولاه ثم
 مات من نكاح المخرمة سقطت سراية فلا يبرص الدرية ولا يقضى ١٢ **له** فاعلم

لعبيده احد كما حر ثم شجافا وقم العتق على احدهما فارشهما للمولى لان العتق غير نازل في المعين والشعبة تصدق
 المعين بقبضها ^{١٢} فبقيها مملوكين في حق الشعبة ولو قتلها رجل تجب دية حرة وقيمة عبد والفرق ان البیان انشاء من
 وجهه واظهار من وجهه على ما عرفت وبعد الشعبة بقي محلا للبيان فاعتبر انشاء في حقهما وبعد الموت لم يبق
 محلا للبيان فاعتبرناه اظهارا محضاً واحدهما حريتين فتجب قيمة عبد ودية حرة بخلاف ما اذا قتل
 كل واحد منهما رجل حيث تجب قيمة المملوكين لان المنتين يقتل كل واحد منهما حراً وكل منهما يترك
 ذلك ولان القياس ياتي بثبوت العتق في المجهول لانه لا يقيد فائدة وانما صححناه ضرورة صحة التصرف و
 اثبتنا له ولاية النقل من المجهول الى المعلوم فيتقدر بقدر الضرورة وهي في النفس دون الاطراف فبقي مملوكاً
 في حقه ^{١٣} قال ومن فقاً عيني عبد فان شاء المولى دفع عبده واخذ قيمته وان شاء امسكه ولا شيء له من
 النقصان عند ابي حنيفة وقالان شاء امسك العبد واخذ ما نقصه وان شاء دفع العبد واخذ قيمته وقال
 الشافعي يضمه كل القيمة ويسك الجثة لانه يجعل الضمان مقابلاً بالفئات فبقي الباقي على ملكه كما اذا
 قطع احدى يديه او فقا احدى عينيه ونحن نقول ان الملية قائمة في الذات وهي معتبرة في حق الاطراف

لسقوط اعتبارها في حق الذات تصرفاً عليه واذا كانت معتبرة وقد وجد اتلاف النفس من وجه بتفويت
 جنس المنفعة والضمان يتقدر بقيمة الكل فوجب ان يملك الجثة دفعا للضرورة وعناية للمساثلة بخلاف ما
 اذا فقأ عيني حر لانه ليس فيه معنى المالية وبخلاف عيني المدبر لانه لا يقبل الانتقال من ملك الى ملك
 وفي قطع احدى اليدين وفقاً احدى العينين لم يوجد تفويت جنس المنفعة ولهما ان معنى المالية لما كان
 معتبراً ووجب ان يتخير المولى على الوجه الذي قلناه كما في سائر الاموال فان من خرق ثوب غيره خرقاً فاحشاً
 ان شاء المالك دفع الثوب اليه فضمنه قيمته وان شاء امسك الثوب وضمنه النقصان وله ان المالية
 وان كانت معتبرة في الذات فالادمية غير مهددة فيه وفي الاطراف ايضاً الا ترى ان عبد الوقطع يد عبد
 اخرى مملوك بالدفء والقداء وهذا من احكام الادمية لان موجب المجنانية على المال ان تباع رقبته

له قولهم فادع العتق اي بين ذلك البسم المتعين في احدهما وانما ذكر لمفظ ارتفع يدل على ان العتق لم يزل على احدهما في حق الارش من حيث كان وقوع العتق على احدهما في بعض الصور كما في الموت والعتق فانه
 اذا قال احدهما حر فانت احدهما اقول تعين العتق في الآخر عليه ^{١٤} له قولهم تجب دية حرة وقيمة عبد اذا كان القاتل واحداً او قتلها معاً واستمرت قيمتهما اذا كان القاتل اثنين بمعنى هو واما اذا قتلها الواحد على العاقب
 فليس قيمة الاول للمولى ودية الاخر لو توفيت لان يقبل احدهما بنين الاخر للمعتق فحين ارتقت دية حرة واما لو قتلها معاً كل واحد منهما حراً ولا يقبل
 ان نقل فيها او قتل المحل وجب الدية وليس احدهما بارئ من الاخر فيلزم ضعف قيمة كل واحد منهما ونقصت دية كل واحد منهما لان البیان فانت حين قتلها وعقدت البیان بشيخ العتق فيما ^{١٥} له قولهم انشاء
 من وجه حتى يشترط صلاحية المحل للاشياء لغوات احدهما حين العتق فيلزم ^{١٦} له قولهم والظاهر من وجه حتى يرجمه وهو كان النشأ من كل واحد منهما ولا يبر على انشاء العتق ^{١٧} له قولهم لم يبق محلا
 للبيان اي البیان الذي هو انشاء من ولا يبر ليس محلاً للاشياء وقد يكون محلاً لهذا البیان واما البیان المحض الذي هو الاظهار فقط فالحال في ذلك المكون على كل واحد منهما ولا يبر على انشاء العتق ^{١٨} له قولهم لم يبق محلا
 اي ما نقل اولها اذا قتلها برهان فان كان قتلها على العاقب فعلى القاتل الاول لولاه وعلى القاتل الثاني دية لو توفيت لان العتق ليس واما لو قتلها معاً على كل واحد منهما فليس محلاً لكل واحد من القاتلين انما
 قتل احدهما بيمينه والحق في حق المعين كما ذكرنا نزل مكان كل واحد منهما مملوكاً مما نزل في العتق في المكروه ينتقل ان كل واحد منهما قاتل لذلك المكروه وانما يجب على كل واحد منهما القدر المتبقين به وهو القيمة ^{١٩} له
 قولهم لا يبر فامة اي فامة العتق من الملية والولاية للفقهاء والشهادة وما هو كذلك فلا يبر في الشرع ^{٢٠} له قولهم لسقوط اعتبارها في حق الذات قطعاً لانه ان اعتبار الملية في حق الذات فهو عليه
 ماسقط اي لم يتقرر اعتبار الملية في حق الذات تجب بل اعترت في حق الاطراف ايضا ^{٢١} له قولهم واذا كانت الخ اي ان اعتبارها في حق الذات اي يجم
 اليدين وجهه منقصر عليها فقط بالايجار فان الشرع قد وجب كمال الدية بتفويت جنس المنفعة بتفويت الاطراف ولا يبر اولها باعتبار الملية فيها لانها تسك مسك الاموال واذا كانت معتبرة في الاطراف كان قيامها
 كقيامها في الذات ووقتها لغوات باي الذات وكان انقاف الاطراف كما كانت الذات من وجه بتفويت جنس المنفعة وقد وجد الذات من وجه بتفويت جنس المنفعة فيجب الضمان والنقصان بتفويتها اكل واداء
 قيمة لكل يقض تلك الجثة دفعا للضرورة ما يبر ^{٢٢} له قولهم على الوجه الذي قلناه اي ان شاء امسك العبد واخذ ما نقصه وان شاء دفع العبد واخذ قيمته ^{٢٣}

وكيلا يتكررا الاستحقاق ولهما ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى في حقه لا يزاحمه احد وانما انتقص باعتبار مزاحمة الثاني فاذا وجد شيئا من بدل العبد في يد المالك فارغيا اخذته ليتم حقه فاذا اخذته منه يرجع المولى بما اخذته على الغاصب لانه استحق من يده بسبب كان في يد الغاصب **قال** و

ان كان جنى عند المولى فغصبه رجل فجنى عنده جنائية اخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ويرجع بنصف القيمة على الغاصب لما بينا في الفصل الاول غير ان استحقاق النصف حصل بالجناية الثانية اذ كانت هي في يد الغاصب فيدفعه الى ولي الجناية الاولى ولا يرجع به على الغاصب وهذا بالاجماع ثم وضع المسألة في العبد فقال ومن غصب عبدا فجنى في يده ثم رده فجنى جنائية اخرى فان المولى يدفعه الى ولي الجنيتين ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة فيدفعه الى الاول ويترجم به على الغاصب وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يرجع بنصف القيمة فيسلم له وان جنى عند المولى ثم غصبه فجنى في يده فدفع المولى نصفين ويرجع بنصف قيمته فيدفعه الى الاول ولا يرجع به والجواب في العبد كالجواب في المدبر في جميع ما ذكرنا لان في هذا الفصل يدفع المولى العبد وفي الاول يدفع القيمة **قال** ومن غصب مدبرا فجنى

عنده جنائية ثم رده على المولى ثم غصبه ثم جنى عنده جنائية فعلى المولى قيمته بينهما نصفان لانه نوع رقبته واحدة بالتدبير فوجب عليه قيمة واحدة ثم يرجع بقيمته على الغاصب لان الجنائيتين كانتا في يد الغاصب فيدفع نصفها الى الاول لانه استحق كل القيمة لان عند وجود الجنائية عليه لا حتى لغيره وانما انتقص بحكم المزاحمة من بعد **قال** ويترجم به على الغاصب لان الاستحقاق بسبب كان في يده ويسلم له ولا يدفعه الى ولي الجناية الاولى ولا الى ولي الجناية الثانية لانه لاحق له الا في النصف لسبق حق الاول وقد وصل ذلك اليه ثم قيل هذه المسألة على الاختلاف كالاولى وقيل على الاتفاق والفرق لمحددان في الاولى الذي يرجع به عوض عما سلم لولي الجناية الاولى لان الجنائية الثانية كانت في يد المالك فلودفع اليه ثانيا

له قوله ولما ان الخ والجواب عن قول محمد ان المولى ملك ما قبض من الغاصب وهو فعل الى ولي الجناية الاولى عوضا عما اخذته ولي الجناية الثانية وذلك الاول فليست بيد المولى والمعدل في ملك شخص واحد **١٢** **له قوله** في جميع القبضة واعترض ان الثانية متعاقبة الاولى فكيف يكون حق الاول في جميع القبضة والجواب ان المتعاقبة جعلت تحت القبضة لغيره والاولى متعاقبة قبضته فقد انقضت مرجحة لكل القبضتين في مزاجه ولكن توفير بعضها فالجواب ما بيننا عليه **١٣** **له قوله** فمرن الخ وذكر سليمان الفرق فان يدفع هذا النصف الذي اخذ من الغاصب الى ولي الجناية الاولى بالاتفاق وكان له دفعه اليه عند جرمه في المسئلة الاولى للاولاد الى الجمع بين العدل والمعدل وما هبنا لودفع الى الجناية الاولى لا يوزن الى الجمع بين العدل والمعدل لانها كانت الجنائية الاولى عند المولى كان ما اخذ من الغاصب بعد ما دفع الى ولي الجناية الثانية لان الموجه عن الغاصب الجنائية الثانية دون الاولى فلودفع ذلك الى ولي الجناية الاولى لا يوزن الى الجمع بين العدل والمعدل في حق اول الجناية الاولى لان في حق اول الجناية الاولى كان في حق الجناية الاولى للمدبر كان فارغا وقت الجنائية الاولى من مزاجها الثانية **١٤** **له قوله** وهذا الاجماع اعني ان الغاصب يظلم المولى والمعد والمعدل على ما بيننا وهما لا يلزم ذلك لان ما اخذ من الغاصب عوض ما دفع الى ولي الجناية الثانية فان دفع الى الاول لا يبيح للمدبر ان كانا المسائلان من الغاصب بالاجماع **١٥** **له قوله** ثم وضع ابي حنيفة هذه المسئلة في الجاح الصغير في العبد وما وضعنا في حق المدبر لان كل المسائلين المذكورتان في الجاح الصغير **١٦** **له قوله** ويرجع به اسه بذلك النصف الذي اعطى الى ولي الجناية الاولى **١٧** **له قوله** فيرد على نصفه الى يدق المولى نصف القبضة المتأخره من الغاصب ثانيا الى ولي الجناية الاولى **١٨** **له قوله** ويرجع به اسه بذلك النصف الذي دفعه ثانيا الى ولي الجناية الاولى **١٩** **له قوله** لان الاستحقاق اذا استحقاق الاول هذا النصف ثانيا بسبب كان في يد الغاصب **٢٠** **له قوله** ثم قيل ان بيننا نال بعض المشخخ في هذه المسئلة فخلط محمد بيننا في المسئلة الاولى حتى يسلم لولي من قبضته على الغاصب ولا يخلد في الجناية الاولى بالحق فلهذا على الاتفاق وماخذ ولي الجناية الاولى ما خذ من قبضته من المولى اذ رجع على الغاصب قبل هذا ويصعب لان حمله لا يوزنه المسئلة في الجاح الصغير على خلافه كما ذكره في الاسام في شرح الجاح الصغير على ما بيننا **٢١** **له قوله** في قول محمد ان الفرق بين المسائلين وقد ذكر في الكتاب لمن في قوله وانما في هذه المسئلة يجوز الخ نظر ان الجنائية الثانية وان حصلت في يد الغاصب لكن اخذها من قبضته او مردها من قبضته لولا الاستحقاق حتى يسلم للمؤخذ من الغاصب ثانيا في مقابلة ما اخذ **٢٢**

رواه ابن أبي شيبة ١٣ على تارخ

عمر رضي الله عنه بيها على وإدعة وقوله عليه السلام تبرئكم اليهود محمول على الابرار من القصاص والحبس
 وكذا اليمين مبرئة عما وجب له اليمين والقسامة فأشروعت لتجيب الدية اذا نكلوا بل شرعت ليظهر لقصاص
 بتحرزهم عن اليمين الكاذبة فيقتروا بالقتل فاذا احلوا حصلت البرائة عن القصاص ثم الدية تجب بالقتل
 الموجب منهم ظاهر الوجود القليل بين اظهرهم لا بتكولهم ووجبت بتقصيرهم في المحافظة كما في القتل الخطأ
 ومن ابي منهوا اليمين حبس حتى يحلف لان اليمين فيه مستحقة لذاتها تعظيماً لمراد الدم ولهذا لا يجمع بيته
 وبين الدية بخلاف النكول في الاموال لان اليمين بدل عن اصل حقه ولهذا يسقط ببذل المدعى وفيما نحن
 فيه لا يسقط ببذل الدية هذا الذي ذكرنا اذا ادعى الولي القتل على جميع اهل المحلّة وكذا اذا ادعى على البعض
 لا باعيانهم والدعوى في العمد او الخطأ لا يميزون عن الباقي ولو ادعى على البعض باعيانهم انه قتل وليه
 عمداً او خطأ فكذلك الجواب يدل عليه اطلاق الجواب في الكتاب وهكذا الجواب في المبسوط وعن ابي يوسف
 في غير رواية الاصول ان في القياس تسقط القسامة والدية عن الباقيين من اهل المحلّة ويقال للولي الك
 بيته فان قال لا يستحلف المدعى عليه على قتله يميناً واحدة ووجهه ان القياس ياباه لاحتمال وجود
 القتل من غيرهم وانما عرفت بالنص فيما اذا كان في مكان ينسب الى المدعى عليهم والمدعى يدعى القتل
 عليهم وفيما وراءه بقي على اصل القياس وصار كما اذا ادعى القتل على واحد من غيرهم وفي الاستسحان تجب
 القسامة والدية على اهل المحلّة لانه لا فصل في اطلاق النصوص بين دعوى ودعوى فتوجهه بالنص
 لا بالقياس بخلاف ما اذا ادعى على واحد من غيرهم لانه ليس فيه نص فلوا وجبناهما لا وجبناهما بالقياس
 وهو ممتنع ثم حكم ذلك ان يثبت ما ادعاه اذا كان له بيته وان لم تكن استمخلفه يميناً واحدة لانه ليس
 بقسامة لانعدام النص وامتناع القياس ثم ان حلف برئ وان نكل والدعوى في المال ثبت به وان كان في
 الروي ١٣ المال ١٣

سنة قوله ولوا على البعض باعيانهم ان قولهم في حق اهل المحلّة قولهم في حق بعض النسخ واشاره صاحب العنايه في بعض النسخ ولوا على البعض باعيانهم سنكروهم بعد ان اشار
 اطلاق ال اسمي واشاره صاحب الكفاية فقال ان فيه نسخاً مستتفة ولكن برديله انه ولد باينه سنكروهم في الموضوع الذي ولد باينه وقال قد ذكرنا في القياس والاستسحان نكروهم من قوله يدل عليه
 اطلاق الجواب في الكتاب اس في كتاب القدرى اشاره الى ما ذكره بقوله واذا وجد القليل في محلته لا يبرئ من قتلها استمخلف مسجون رحلتهم الى آخره ١٢١٢ ما يبرئ من قوله وهكذا الجواب في المبسوط يعني
 اوجب القسامة والدية فيما انا فان كان الروي على البعض يمينه ١٢١٢ ما يبرئ -

الدراية في تخريج احاديث الهداية

ايه كانت القسامة في الدم يوم خبير وذلك ان رجلا من الانصار فقد خبأت الاصل الى النبي صلعم قال النبي صلى الله عليه وسلم تعرفون قاتله قالوا لا ان اليهود وكلته
 فقال صلى الله عليه وسلم اختاروا منهم خمسين رجلا فيحلفون بالله جهد ايمانهم ثرخن والدية منهم ففعلوا وقال لا يروى الا هذه الاستناد وروى الدارقطني من طريق
 الكلبي عن ابي صالح عن ابن عباس نحوه وفيه فاخذ منهم خمسين رجلا من غيرهم فاستحلف كل واحد منهم بان يذم ما قتلته ولا علمت تا تلاته جعل عليه الدية فقالوا
 لقد قضى بها في ماوس موسى عليه الصلوة والسلام حمل يث روي عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة على اذاعة الرزاق من طريق الشعبي ان قتيلاً وجد بين وادعته
 وشاكر فامر عن ان يقيموا ما بينهما فوجدوا الى وادعة اقرب نا حلفهم عن خمسين يميناً كل رجل ما قتلته ولا علمت تا تلاته غرهم الدية ومن وجه اخر عن
 العارث بن الازمعة انه قال يا امير المؤمنين لا يمانتا وادعت عن اموانت اولاد اولادنا فحقت عن ايماننا فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شبيته هذا الشاني لكن قال
 بين وادعة وارب واجر رواية الشعبي من وجهين وقال الشافعي اخبرنا سفيان عن منصور عن الشعبي نحوه قال وقال عن سفيان عن عاصم عن الشعبي فقال عبر
 حقتهم ما كور يا موكولا يطل دما مرقى وسلمو وكرا بن عبد الحكم عن الشافعي انه سأل فرادى بلاد وادعة اربعة عشر سفرة يسألهم عن حكمهم هذا فقالوا ما كان هذا
 فينا اقطا خبيته البيهقي واخرج الدارقطني من طريق سعيد بن المسيب قال حج عمر بن الخطاب اخيرة التي لم يخرج غيرها فوجد رجلا من المسلمين قتيلا في بني وادعة
 فن كوال قصته مطولة وفيها انه استلحقها بالحطم فلما حلف قال وادوية مغلفة في اسنان الابل اودية وتلت دية من الدنانير والدرهم فقال رجل منهم يقال له سنان
 اما تجزي بيمني من مالي قال انما قضيت عليكم ببقا ببيكم وفيه عبرون صبر وهو متروك -

فيسأ فيه الخيار لاحدهما قبل القبض لانه دون البات ولو كان المبيع في يد المشتري والخيار له فهو اخص الناس
 به تصرفاً ولو كان الخيار للبائع فهو في يده مضمون عليه بالقيمة كالغصوب فتعتبر يده اذ بها يقدر على الحفظ
قال ومن كان في يده دار فوجد فيها قتيل لم تعقله العاقلة حتى تشهد اليهود انها للذي في يده لانه لا بد
 من الملك لصاحب اليد حتى تعقل العواقل عنه واليد وان كانت دليلاً على الملك ولكنها محتملة فلا تكفي لا
 يجاب الدية على العاقلة كما لا تكفي لاستحقاق الشفعة به في الدار المشفوعة فلا بد من اقامة البيعة **قال** و
 ان وجد قتيل في سفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين لانهما في ايديهم واللفظ يشمل اربابها
 حتى تجيب على ارباب الذين فيها وعلى السكان وكذا على من يدها المالك في ذلك وغير المالك سواء وكذا
 المحلة وهذا على ما روى عن ابي يوسف ظاهره والفرق لها ان السفينة تنقل وتحول فيعتبر فيها اليد دون الملك
 كما في الدابة بخلاف المحلّة والدار لانها لا تنقل **قال** وان وجد في مسجد محلة فالقسامة على اهلها لان التمسك
 فيه لليهود وان وجد في المسجد الجامع والشارع الاعظم فلا قسامة فيه والدية على بيت المال لانه للامة
 لا يختص به واحد منهم وكذا الجسور للامة ومال بيت المال مال عامة المسلمين ولو وجد في السوق ان كان
 مملوكاً فعند ابي يوسف تجب على السكان وعندهما على المالك وان لم يكن مملوكاً كالشوارع العامة التي بنيت فيها
 فعلى بيت المال لانه لجماعة المسلمين ولو وجد في السجن فالدية على بيت المال وعلى قول ابي يوسف الدية
 والقسامة على اهل السجن لانهم سكان ولاية التدبير اليهود والظاهر ان القتل حصل منهم وهما يقولان
 ان اهل السجن مقهورون فلا يتناصرون فلا يمتنع بهم ما يجب لاجل النصرة ولانه بنى لاستيفاء حقوق
 المسلمين فاذا كان غنمه يعود اليهم فزمه يرجع عليهم قالوا هذه فريضة المالك والسكن وهي تختلف فيها
 بين ابي حنيفة وابي يوسف **قال** وان وجد في بريّة ليس بقربها عمارة فهو هدر وتفسير القرب ما ذكرنا من
 استماع الصوت لانه اذا كان بهذه الحالة لا يلحقه العوث من غيره فلا يوصف احد بالتقصير وهذا اذا لم
 تكن مملوكة لاحد اما اذا كانت الدية والقسامة على عاقلته وان وجد بين قريتين كان على اقر بهما و
 قتل ١٢ المالك ١٢ مملوكة لا حد ١٢

له قوله حتى تشهد الشوارع يعني انما اكرمت العاقلة ان يكون الدار له وقالوا في يد وليته في يده وهذا ما عرفت ان الظاهر جملته لان الاستحقاق وقد اختلفنا في الاستحقاق منها فخر
 اشتهر بالبيعة ولا يلزم ان يمسك بغيره بل يمسك بالبيعة كذا في افعالنا لا يتغير بها الملك ولا يرد اليه بل يثبت بها الملك الا بالبيعة ١٢ كنه قوله كما لا يخفى ان كنه من طلب شفعة بالمجان ما روي
 في غير المشتري ان يكون الدار التي في يد الشفيع مملوكة لغيره لا يستحق الشفعة به على ما سبق في البيعة على الملك ١٢ كقوله في قوله يشمل اربابها على بيتها وما ذكرنا من ان
 كنه قوله وعلى السكان وذكر شيخ الاسلام قال جلس المشايخ ما يجيب على ارباب اهل المدين لمسئنة ملك مرموق فان كان فاقسامة عليه ١٢ كنه قوله وهذا على كون الملك وغيره من سواد في القسامة على
 ما روى عن ابي يوسف من ان السكان بعض في القسامة مع الملك ظاهره ما علم قول ابي حنيفة وجماعة من الفرق وهو يذكرو في الكتاب ١٢ كنه قوله ظاهره لا يحتمل السكان والمالك في القتل الموجود في المحلة
 سواء كذا في القتل الموجود في السفينة والدار وما عداها في المحلة السكان لان التدبير في المحلة ان الملك لان التدبير في المحلة ان الملك دون السكان وفي السفينة انهم في تدبيرها سواء اذا وجدتم امره ان كان في كنه قوله في غير فريضة
 اليهود دون الملك فانها كسب كالدية على العجر في القتل الموجود في الدار والبيعة دون الملك كذا في القتل الموجود في السفينة وهم في البيعة سواء ١٢ كنه قوله والشارع لا يلزم في القرب والشارع هو
 الطريق الذي يشرع فيه الناس عامته على السكك المجازي او من قومه شرع الطريق اي يتبين ١٢ كنه قوله فلا قسامة لان المقصود بالقسامة نفى القتل وذلك لا يتحقق في حق جماعة المسلمين ١٢ كنه
 كنه قوله الجسور الجسر المملوك بالوضع ويرفع مما يتخذ من الخشب والابواب كنه قوله نفى سبب المال قال في الشبهة وانما الادب ان يكون ثابته ان المال اسواق التي تكون في المحال فهي محظوظة بحفظ اهل
 المحلة فيكون القسامة والدية على اهل المحلة وكذا في السوق الناس اذا كان من سكنها في البيات اذ كان احد فيها ولم يملكه من القسامة والدية عليه اذ لم يربطه بمانته ذلك الموضوع بالتقصير فيجب عليه مرسب التقصير
 ١٢ كنه قوله انهم ولا يكون احد فيها وما اذا كانت تلك البرية في يدي المسلمين بان كان لها فيها شفعة المسلمين بالانخطاب والاحتشاش وفيها كذا في المحيط لشرع فالدية في بيت المال فان تاقبيل
 ان دعوا القليل في موضع ما خرج موافقت الا ان ابي المسلمين كانت الدية في بيت المال اثنين ١٢ اهل

كالمسكان فيجب على المالك عند ابي حنيفة خلاف ابي يوسف وقد ذكرناه **قال** واذا قاتل المستحلف قتله
 فلان ^{اي لا يقبل الايمان} استخلف بالله ما قتلته ولا عرفت له قاتلا غير فلان لانه يريد اسقاطا المحصومة عن نفسه بقوله
 فلا يقبل فيحلف على ما ذكرناه لانه لما اقر بالقتل على واحد صار مستثنى عن اليمين فبقى حكم من سؤءه فيحلف
 عليه **قال** واذا شهد اثنان من اهل المحلة على رجل من غيرهم انه قتل لم تقبل شهادتهما وهذا عند
 ابي حنيفة ^{اي القدرين} وقالوا تقبل لانهم كانوا بعرضته ان يصيروا اخصماء وقد بطلت العرضة بدعوى الولى القتل على
 غيرهم فتقبل شهادتهم كالموكيل بالخصومة اذا عزل قبل الخصومة وله انهم خصماء بانزالهم قاتلين للتقصير
 الصادر منهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا من جملة الخصوم كالوصى اذا اخرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم
 شهد **قال** رضي الله عنه وعلى الاصلين هذين يتخير كثير من المسائل ^{من هذا الجنس} **قال** ولو ادعى على رجل
 من اهل المحلة بعينه فشهد شاهدان من اهلها عليه لم تقبل الشهادة لان الخصومة قائمة مع الكل على
 ما بيننا والشاهد يقطعها عن نفسه فكان متهماً وعن ابي يوسف ان الشهود يحقون بالله ما قتلناه لا يزيدون
 على ذلك لانهم اخبروا انهم عرفوا القاتل **قال** ومن جرح في قبيلة فنقل الى اهله فبات من تلك الجراحة
 فان كان صاحب فراش حتى مات فالقسامة والدية على لقبيلة وهذا قول ابي حنيفة

وقال ابو يوسف لاقسامه ولاديه لان الذي حصل في القبيلة او المحلة ما دون النفس ولا قسامة فيه فصلاً
 كما اذا لم يكن صاحب فراش وله ان الجرح اذا اتصل به الموت صار قتلاً ولهذا وجب القصاص فان كان
 صاحب فراش اضيف اليه وان لم يكن احتمل ان يكون الموت من غير الجرح فلا يلزم بالشك ولو ان رجلاً معه
 جرح به رمي حبله لسان الى اهله فمكث يوماً او يومين ثم مات لمريض من الذي حمله الى اهله في قول ابي يوسف
 وفي قياس قول ابي حنيفة يضمن لان يده بمنزلة المحلة فوجوده جرمياً في يده كوجوده فيها وقد ذكرنا وجهي
 القولين فيما قبله ومن مسألة القبيلة لو وجد الرجل قتيلاً في دار نفسه فديته على عاقلة لو رثته عند ابي حنيفة

له قوله وقد ذكرناه اشارة الى ما ذكر
 عند قوله واليه مثل السكان مع المالك في القسامة عند ابي حنيفة وقول محمد فقال ابو يوسف رحمه الله عليه ١٢ ما يراه
 على ان ياتل ولا اعرف لانا غير فلان ١٢ **له** قوله برضته جملته برضته كذا يعني كما كان ويرى اكرم اكرامى كبرى وما ارضته بمعنى الا رض في الخبر والشر كذا في التنزيل الارب ١٢ **له** قوله على الاصلين يعني
 الاصلين جميع طبعا احد جان كان من اتعقب خصما في حادثة ثم خرج من كونه خصما لم يقبل شهادته في تلك الحادثة بالاجماع كالوكيل اذا خصم ثم رجع والتا اذا كانت رجع عرضة ان يعرضه ثم اطاعت تلك العرضة
 فشهدت بقتل خصمته بالاجماع والوصية بقتل جمل ما نحن فيمن الاصل الاول لانهم صاروا خصما في هذه الحادثة ولو جرحوا القاتل من غيرهم ثم ماتوا السبب الموجب للقسامة والدية ويؤدى الولى القتل على غير اهل المحلة لا يبين
 ان هذا السبب لم يبين ذلك فخرجوا بذلك من كونهم خصما وما جعله من الاصل الثاني لانهم انما يكونوا خصما ولو ادعى الولى القتل عليهم فاذا ادعى على غيرهم زالت العرضة فتقبل شهادتهم ١٢ **له** قوله يتخرج الخ باصل الاصل
 الاول فسلنا الوكيل اذا خصم في مجلس الحكم ثم رجع وكما هو الوصي في حقوق البيعة فاصم او لم يخاصم وما اهل الثاني فسلنا الشفيعين اذا شهدوا على المشتكى ما لا يشهدوا ولا يطالبان بالشفقة لقبول انما صار خصميين بل
 مدار العرضة ذلك واقبل شهادتهما بعد الطلب بعينه ورتما خصميين ١٢ **له** قوله على ما بيناه انما قال ما ذكر في مسألة وان ادعى الولى على واحد من اهل المحلة بعينه في بيان الفرق بقوله ولو ان وجوب القسامة
 عليهم دليل على ان القاتل منهم فبقيت احوالهم لا ياتي بانفلا الامر ١٢ ما يراه **له** قوله ومن جرح بجرحي ومن لم يجرح بالارسل سخطا القسامة في غير القصاص على الجراح ان كان كمد والارضة على العاقلة اذا كان
 خطا ١٢ **له** قوله فان كان صاحب اسة لو كان الجرح صاحب فراش حتى جرح في تلك القبيلة ثم نقل الى البلديات وانما قيد به لانها لو كان صحيحا يجرح ويذهب بين جرح فباتت الى اهل القبيلة في غير
 كذا في السوط ١٢ الفا به -

له قوله فيما قبلنا مسألة القبيلة وهو من جرح في قبيلة وفي السوط بعد ما ذكر مسألة القبيلة وعلى هذا الترتيب اذا جرح انسان بحد ابي حنيفة فباعتدوا عليه ابي حنيفة فان كان صاحب فراش حتى مات فهو
 على الذي حكمنا لو مات فله ظهره وان كان يذهب ويحكي فلا شيء من عمله في قول ابي يوسف ولا شيء في الوصيين ١٢ **له** قوله فباعتدوا عليه ما قلته لورثة قتال في ويله وما حال ظهور القتل المدلول لورثة فوجب على
 عاقلة وفيرتها تخلف ظاهره وخالفه من الدليل والمدلول وخرج ذلك بان يقال ما قلته الميت اما ان يكون عاقلة لورثة او غيرهم فان كان الاول كان الدية على عاقلة الميت وهم عاقلة لورثة فقتلنا في بينهم وان كان الثاني
 كان الدية على عاقلة لورثة ولما كان كل واحد منهما اشد اشد الا في جرح المسألة والى الثاني في ويله وعلى القديرة التي لا يقدر في قوله فباعتدوا عليه عاقلة مناصف اى على عاقلة لورثة ١٢ **له** قوله لورثة فان
 قبل اذا قلتم ان الدية تجب على عاقلة لورثة فكيف يستقيم ان يمتلوا منهم ثم قلنا ان الدية تجب للمقتل حتى يقتل من ولده وينفذ وصاياه في حياته الوارث فهو نظير الصبي والمعدوم اقل اياه تجب الدية على
 عاقلة ويكون ميراثا ١٢

تولى شبه العمد نظراً الى الآلة فلا وجه الى ايجاب العقوبة عليه وفي ايجاب مال عظيم اجماعاً واستصالة
 فيصير عقوبة فضمة اليه العاقلة تحقيقاً للتخفيف واما خصوصاً بالضم لانه انما قصر لقوة فيه وتلك بانصاره
 وهم العاقلة فكانوا هم المقصرين في تركهم مراقبته فخصوا به **قال** والعاقلة اهل الديوان ان كان القاتل
 من اهل الديوان **يؤخذ** من عطاء يهزم في ثلاث سنين واهل الديوان اهل الرايات وهم جيش الذين كتبت
 اساميمهم في الديوان وهذا عندنا **وقال** الشافعي الدية على اهل العشيرة لانه كان كذلك على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ولا نسخ بعده ولا نية صلة والاولى بها الاقارب ولنا قضية عمر رضي الله عنه فانه لما دون
 الدواوين جعل العقل على اهل الديوان وكان ذلك بهضيم من الصحابة من غير نكير منهم وليس ذلك بنسخ
 بل هو تقريه معني لان العقل كان على اهل النصرة وقد كانت بأنواع بالحرف والولد والعن وفي عهد عمر
 رضي الله عنه قد صارت بالديوان فجعلها على اهله اتباعاً للعتى ولهذا قالوا لو كان اليوم قوموا تنصرهم بالحرف
 فعاقلة هم اهل الحرفة وان كان بالحرف فاهله والدية صلة كما قال لكن ايجابها فيما هو صلة وهو العطاء
 او في منه في اصول التقدير بثلاث سنين مروى عن النبي عليه السلام وحكي عن عمر رضي الله عنه لان
 الاخذ من العطاء للتخفيف والعطاء يخرج في كل سنة مرة واحدة فان خرجت العطايا في اكثر من ثلاثة اقل
 اخذ منها الحصل المقصود وتيله اذا كانت العطايا للسنين المستقبلية بعد القضاء حتى لو اجتمعت في السنين
 الماضية قبل القضاء ثم خرجت بعد القضاء لا يؤخذ منها لان الوجوب بالقضاء على ما تبين ان شاء الله تعالى
 ولو خرج للمقاتل ثلث عطايا في سنة واحدة معنا في المستقبل يؤخذ منها كل الدية لما ذكرنا واذ كان جميع
 الدية في ثلث سنين فكل ثلث منها في سنة وان كان الواجب بالفعل ثلث دية النفس او اقل كان في سنة
 من ثلث دية النفس

له قول نظر الى الآلة اي ما قبله لان الالة للاربع مائة من فهد مخطور اما كان في ثلثه قوله لانه انما قصر لان مثل هذا قصر لان مثل هذا الفعل لا يكون الا بقتل سبالة وتفصير في الخنزير وذا انما يكون بقتل سبها بالمرء في نفسه كسرة
 اعماد وانصاره وانما يشعروا حاله فخصوا به **قال** في قولهم لقوة فيضاي قصر القارب في ترك الشبث والتزفت باقتي راسه يتصور بالانفلة فلا جعل ذلك المانع في النظر وقت الرمي فوجب على العاقلة ان يحسد
 له قوله اهل الديوان الخ الديوان الجرية من دون الكتب اذ جعلنا لاننا نعلم من القرايين يجوزون ويرى ان كل مرة اول من دون الدواوين اي رتب الجرد لولادة والقضاة ويقال فان من اهل الديوان ان من ثبث
 اسعد في الجرية **قال** في قوله من عطاياهم العطاء اسم ما يعطى والجمع عطية والعطاء اسم ما يعطى ويومئى العطاء **قال** في قوله لانه كان كذلك الخ حدثنا ويحيى حدثنا ابن ابي ليلى عن الشيباني قال سئل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عطف قريش على قريش وعقل الانصار على الانصار **قال** في قوله فانما دون الخ حدثنا عبد الرحمن بن سليمان عن اشعث بن شيبان عن ابي عبد الله قال اول من فرض العطاء عمر بن الخطاب
 ورضي الله عنه كان في ثلث سنين وروى عبد الرزاق في مصنفه عن عمر بن عبد العزيز في العطاء في ثلث سنين في كل سنة ثلث مائة اهل الديوان في عطاياهم **قال** في قوله من يفرق من يفرق منى فان قيل كيف ليظن بهم اجماع
 على ذلك ما مضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما اجماع على ذلك ما مضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضى على العيشة باعتبار النصرة فقد كان قوة المرءة في يومئذ بعينها فلان دون المرءة والديوان صارت القوة والنفرة
 بالديوان فلهذا قصرها بالدية على اهل الديوان **قال** في قوله في ثلث سنين فكل ثلث منها في سنة وان كان الواجب بالفعل ثلث دية النفس او اقل كان في سنة
 من ثلث دية النفس

له قول واختلف بكسر الجاد والعين القوم ومن قولهم تخم القوم على التماسه والمراد به ولا الهواة **قال** في قوله والعهد وموان يؤمهم يقال فلان عديت فلان اي ايديتهم لكن سكن في دار قوم يؤمهم وان
 لم يكن لرتبة يؤمهم كالمسكين الذين كان يشتمل بالعبادة فيهمين الملائكة يؤمهم وان لم يكن من جسمهم **قال** في قوله ولان الاضاح تقبوا ان الدية وضعت في عطية في كل عطية يخرج ثلثت الدية فيكون جميع الدية
 مفرضة في ثلث عطيات مؤمهم في ثلث سنين فانما جعلت الدية بثلث سنين مفرضة **قال** في قوله في كل سنة من ثلث سنين اي في كل سنة من سنين الدية **قال** في قوله في كل سنة من سنين الدية **قال** في قوله في كل سنة من سنين الدية
 لمصالح المقصودين ان المقصود ان يكون المأخوذ من العطاء من الاضاح يحصل بالانذ من عطاياهم **قال** في قوله في كل سنة من ثلث سنين اي في كل سنة من سنين الدية **قال** في قوله في كل سنة من سنين الدية
 السنين وانما يؤمهم في ثلث سنين بعد القضاء فيكون المراد ثلث سنين في المستقبل فبدون التأويل **قال** في قوله بالانذ من عطاياهم اي في كل سنة من سنين الدية **قال** في قوله بالانذ من عطاياهم اي في كل سنة من سنين الدية
 يتبين ان التقية فلهذا لم يفرق من العطايا للسنين الماضية قبل القضاء وان خرجت بعد القضاء **قال** في قوله في كل سنة من ثلث سنين اي في كل سنة من سنين الدية **قال** في قوله في كل سنة من سنين الدية
 الاصل المش والتولى الى العطية بقضاء فليس يتأخر بها وانما وقتر **قال** في قوله في كل سنة من ثلث سنين اي في كل سنة من سنين الدية **قال** في قوله في كل سنة من سنين الدية
 في سنت سنين يؤمهم في كل سنة من سنين الدية اذا المقصود ان يكون المأخوذ من العطاء من الاضاح يحصل بالانذ من عطاياهم **قال** في قوله في كل سنة من ثلث سنين اي في كل سنة من سنين الدية
 الواجب على القاتل لا الواجب على العاقلة فيجب في ثلث سنين وذلك مثل الاب اذا اقل رتبة عملاً وانقلب القصاص بالثبته لا ان يضي

الداية في خروج احاديث الهدية قوله والنقل بثلاث سنين مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وحكي عن عمر تقدم في الجنائيات

من بيت المال ثوبينظران كانت ارزاقهم تخرج في كل سنة فكما يخرج رزق يؤخذ منه الثلث بمنزلة العطاء وان كان يخرج في كل ستة اشهر وخرج بعد القضاء يؤخذ منه سدس الدية وان كان يخرج في كل شهر يؤخذ من كل رزق بحصته من الشهر حتى يكون المستوفى في كل سنة مقدار الثلث وان خرج بعد القضاء بيوم واكثر اخذ من رزق ذلك الشهر بحصة الشهر وان كانت لهم ارزاق في كل شهر واعطية في كل سنة فرضت الدية في الاعطية دون الارزاق لانه ايسر ما لان الاعطية اكثر اولان الرزق لكفاية الوقت فيتعسر الاداء منه العطايا ليكونوا في الديوان قائمين بالنصرة فيتيسر عليهم **قال** وادخل القاتل مع العاقلة فيكون فيها يودى حادهم لانه هو الفاعل فلامعنى اخراجه ومؤخذة غيره وقال الشافعي لا يجب على القاتل شئ من الدية اعتباراً بالجزء بالكل في النفي عنه والمجا مع كونه معذراً قلنا ايجاب الكل اجحاث به ولا كذلك ايجاب الجزء ولو كان الخاطي معذراً فالبرئ عنه اولى قال الله تعالى ولا تزوروا زواجره ولا تزره زواجره وليس على النساء والذرية من كان له حظ في الديوان عقل لقول عمر لا يعقل مع العاقلة صبي ولا امرأة ولان العقل انما يوجب على اهل النسرة لترحم مراتبته والناس لا يتناصون بالصبيان والنساء ولهذا لا يوضع عليهم ما هو خلف عن النسرة وهو الجزية وعلى هذا لو كان القاتل صبياً وامرأة لا شئ عليهما من الدية بخلاف الرجل لان وجوب جزء من الدية على القاتل باعتبار انه احد العواقل لانه ينصر نفسه وهذا لا يوجد فيهما والفرص لهما من العطاء للمعونة للنصرة كقرض اذ اوج النبي عليه السلام ورضى الله عنهن ولا يعقل اهل مصر عن مصر اخر يريد به انه اذا كان اهل كل مصر يوان على حد اقل لان التناصر بالديوان عند وجوده ولو كان باعتبار القرب في السكنى فاهل مصر اقرب اليه من اهل مصر اخر ويعقل اهل كل مصر من اهل سوادهم لانهم ابناء اهل مصر فانهم اذ اخرجهم امر استنصروا بهم فيعقلهم اهل مصر باعتبار معنى القرب والنصرة ومن كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة عقل عنه اهل الكوفة لانه يستنصر اهل ديوانه لا بجيرانه والحاصل ان الاستنصار بالديوان اظهر فلا يظهر معه حكم النسرة بالقرابة والنسب والولاء وقرب السكنى وغيرها وبعد الديوان النسرة بالنسب على ما بيناه وعلى هذا يخرج كثير من صوم مسائل المعاقل من جنى جنائية من اهل مصر وليس له في الديوان عطاء واهل البادية اقرب اليه ومسكنه المصر عقل عنه اهل الديوان من ذلك المصر ولم يشترط ان يكون بينه وبين اهل الديوان قرابة وقيل هو صحيح لان الذين يذبون عن اهل مصر ويقومون بنصرتهم ويدفعون عنهم اهل الديوان من اهل مصر ولا يخصون به اهل العطاء وقيل تاويله اذا كان

له قول واعطيت الخ العطاء فافرض الانسان في بيت المال كل سنة لا يقدر على جزئ بل بصبره وعناقه الرزق بالعرض في بيت المال انقدر الجاهل والفقير مشارة او مياومة كذا في التمهيد روفيه وفي تسامح الاملاك ان تقام من الغرب ان العطاء ما يخرج للمنى من بيت المال في السنة مرة او مرتين والرزق ما يخرج لكل شهر **له** قوله وادخل القاتل الخ اسك اذا كان من اهل العطاء في الديوان وانما اذا لم يكن من اهل العطاء لا يجب بغيره من الدية ايضا **اسك** **له** قوله ان ائب العطاء بكل ان الكل لا يجب بغيره كذا البعض اذ لو ابروا لا يجالفت البعض **اسك** **له** قوله شئ عليها هذا يجالفت ما ذكر قبيل المعاقل من اعتبار المتأخرين ان المرأة تدعى في القتل مع العاقلة لان ذلك ليس باصل الرواية وانما هو اعتبار بعض المتأخرين وما ذكره سنا باعتبار العطاء وهو الاجمعي **اسك** **له** قوله والفرع انما يقال فرض الامام النساء والفرقة ودرى انهم من العطاء والعطاء انما يدعى لنفسه اهل الاسلام كما في من الزكاة ثم الفرقة عوائل لتعريفه فلما انفسار **اسك** **له** قوله للمعونة الخ اسك العطاء انما يدعى لنفسه والصبيان في الديوان باعتبار المعونة باعتبار النسرة اى باعتبار معونة الام بالنسب والمرأة **اسك** **له** قوله للمعونة من معونة الام لانه لا يقبل لنفسه ما فيها **اسك** **له** قوله وقيل بوجه العير لانه قوله ليشترط ان يكون ميتون من اهل الديوان قرابة **اسك** **له** قوله من اهل الديوان الذين هم من اهل النسرة **اسك** **له** قوله ولا تضمنوا الخ اى تضمنوا اهل العطاء فقط بل يضمنون اهل العطاء وقيل اذ لم يكن ذاقها لهم ولا يعقلونها وانما يعقلونها اذا كان قريبا لهم **اسك**

الدرية في توحيد احاديث الهداية قوله لا يعقل مع العاقلة صبي ولا امرأة لاجل اعادة

فقرانها ٢٢

تزيين لهم وفي الكتاب اشارة اليه حيث قال واهل البادية اقرب اليه من اهل المصر وهذا لان الوجوب عليهم
 بحكم القرابة واهل المصر اقرب منهم مكاناً فكانت القدة على التصرة لهم وضار نظير مسألة الغيبة المنقطعة
 ولو كان البدوي نازلاً في المصر لا مسكن له فيه لا يعقله اهل المصر لان اهل العطاء لا يتصرفون من لا مسكن له فيه
 كما ان اهل البادية لا تعقل عن اهل المصر لانهم لا يتصرفون وان كان لاهل الذمة عواقل معروفة يتعاقلون
 بها فقتل احدهم قتيلاً فديته على عاقلته بمنزلة المسلم لانهم اتزموا احكام الاسلام في المعاملات لا سيما في
 المعاني العاصمة عن الاضرار ومعنى التناصر موجود في حقه وان لو تكن لهم عاقلة معروفة فالذمة في ماله في
 ثلاث سنين من يوم يقضى بها عليه كما في حق المسلم لما بينا ان الوجوب على القاتل وانما يتحول عنه الى عاقلة
 ان لو وجدت فاذا لم توجد بقيت عليه في ماله بمنزلة تاجر مسلمين في دار الحرب قتل احدهما صاحب يقضى
 بالدية عليه في ماله لان اهل دار الاسلام لا يعقلون عنه وتمكنه من هذا القتل ليس بنصر لهم ولا يعقل كافر عن
 مسلم ولا مسلم عن كافر لعدم التناصر والنفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت ملكهم لان الكفر كله ملة واحدة
 قالوا هذا اذا لم تكن المعادة فيما بينهم ظاهرة اما اذا كانت ظاهرة كاليهود والنصارى ينبغي ان لا يتعاقلون بعضهم
 عن بعض وهكذا عن ابي يوسف لانقطاع التناصر ولو كان القاتل من اهل الكوفة وله بها عطاء فحول ديوانه الى البصرة
 ثم رفع الى القاضي فانه يقضى بالدية على عاقلته من اهل البصرة وقال زفره يقضى على عاقلته من اهل الكوفة
 وهو رواية عن ابي يوسف لان الموجب هو الجناية وقد تحققت وعاقلته لاهل الكوفة صامراً اذا حول بعد القضاء لثالث المال انما
 يجب عند القضاء لما ذكرنا ان الواجب هو المثل وبالقضاء ينتقل الى المال ولكن الواجب على القاتل وتحمل عنه
 عاقلته واذا كان كذلك يتحمل عنه من يكون عاقلته عند القضاء بخلاف ما بعد القضاء لان الواجب قد يقدر
 بالقضاء فلا يتقبل بعد ذلك لكن حصة القاتل تؤخذ من عطائه بالبصرة لانها تؤخذ من العطاء وعطاؤه
 بالبصرة بخلاف ما اذا قلت العاقلة بعد القضاء عليهم حيث يضم اليهم اقرب القبائل في النسب لان النقل
 ابطال حكم الاول فلا يجوز بحال وفي الضم تشييد المتحتمين لما قضى به عليهم فكان فيه تقرير الحكم الاول لا ابطاله
 وعلى هذا لو كان القاتل مسكنه بالكوفة وليس له عطاء فلم يقض عليه حتى استوطن البصرة قضى بالدية
 في ديوان الكوفة ١٢

له قوله وما نظير الخ اي صار كمنزلة ما رواه ابن ابي عمير
 اقرب وهو غائب غيبة منقطعة فان ولاية الحكم الى اهل البادية لا تضره على اقامته مسانها ومسا اهل المصر اقرب مكاناً كما كانوا اقدر على المنفعة من اهل البادية وان كانوا اقرب ١٢
 المعاني العاصمة عن الاضرار كالمسرة والغنم والنفق والخصاص وجوب الدية ١٢ ما سئل قوله فالدية في مال اهل بيت المال لان المنفعة الموجبة للنقل في موجودة بين الذي والسيب لان القطر الاول بينهما
 في السبوط في بيت المال لم يوجد عاقلة ١٢ ما سئل قوله كما في حق المسلم من سب الربي في مال المسلم اذ لم يكن له عاقلة وبه رواية عن ابي عبيدة وفي ظاهر الرواية يجب في بيت المال
 في البيوت في بيت المال الذي فان الجاني اذا كان سلباً وعاقلة لم نقل في بيت المال في ظاهر الرواية ولا يجب في مال الجاني والعقل انما يجب على غيره الجاني في اعتبار التصرة حتى لو كان المسلم ديوان ولا
 قرابة بان كان لفظها تجارة المسلمين ان التصرة فاعتبارها يجب نقل في بيت مال المسلمين باعتبار التصرة بخلاف الذي فان جناية المسلمين ليس من اهل التصرة فالولاية بيننا وبينهم منقطعة فتقدر بحجاب العقل في بيت
 المال بائناً بالتصرة فوجب في مالهم ١٢ -
 سئل قوله لان الكوفة منقطعة واحدة اس في ارضها عن الخ وانباع الرسول وبناداً كان من ربا بينهم ان العاقلة يتحملون من القاتل ما اذ لم يدنو بذلك يكون في مال القاتل ١٢ ما سئل قوله لانقطاع
 التناصر لان انتقال بيتهم على المولاة وذلك بينهم عند اختلاف الملة ١٢ ما سئل قوله وقد تحققت وعاقلة اهل الكوفة اس في ذوا الجاهل ١٢ ما سئل قوله وكذا الوجوب على القاتل الكوفة الاول انما هي من
 حيث النظر الى الواجب لانها بائناً بالنظر الى محل الوجوب والحاصل ان النظر الى الواجب اولى محل الوجوب فيقتضي ان يكون التمثل بينهم من العاقلة انما يتصور ١٢
 بقوله اختلاف ما بعد القضاء اس فيقتضي بالدية على عاقلته من اهل البصرة اذ كان القاضي قضى برتبة على عاقلته من اهل الكوفة بخلاف ما اذا قلت العاقلة حيث يضم اليهم اقرب القبائل في النسب وان كان بعد
 القضاء ومع انه يقبل الدية من الوجوب وقت القضاء الى اقرب القبائل فاجاب عن قولهم ان في ضم اقرب القبائل اليهم تقرير الحكم الاول لا ابطاله ١٢ ما سئل -

وقت القضاء في الثابت بالبيئنة نفى الثابت بالاقرار اولى ولو تصادق القاتل وولى الجناية على ان قاضى بلد كذا
 قضى بالدية على عاقلته بالكوفة بالبيئنة وكذبهما العاقلة فلا تثنى على العاقلة لان تصادقهما ليس بحجة
 عليهم ولم يكن عليه شئ في ماله لان الدية بتصادقهما تقررت على العاقلة بالقضاء وتصادقهما حجة في حقهما
 بخلاف الاول الا ان يكون له عطاء معهم فحينئذ يلزمه بقدر حصته لانه في حق حصته مقدّم على نفسه في
 حق العاقلة مقدّم عليهم قال ^{اي القدرى ١٢} واذا جنى الحر على العبد فقتله خطأ كان على عاقلته قيمته لانه بدل النفس على

ما عرفت من اصلنا وفي احد قولى الشافعي تجب في ماله لانه بدل المال عنده ولهذا يوجب قيمته بالغة ما
 بلغت وما دون النفس من العبد لا تتحمله العاقلة لانه يسلك به مسلك الاموال عندنا على ما عرفت وفي احد
 قوليه تتحمله العاقلة كما في الحر وقد مر من قبل قال اصحابنا ان القاتل اذا هرب كان له عاقلة فالدية في
 بيت المال لان جماعة المسلمين هم اهل نصرته وليس بعضهم اخص من بعض بذلك ولهذا الرومات كان
 ميراثه لبيت المال فكذا ما يلزمه من الغرامة يلزم بيت المال وعن ابي حنيفة رواية شاذة ان الدية في

ماله ووجهه ان الاصل ان تجب الدية على القاتل لانه بدل متلف والالتلاف منه الا ان العاقلة تتحملها
 تحقيقاً للتخفيف على ما مر فاذا لم يكن له عاقلة عاد الحكم الى الاصل وابتدأ الملاءمة تعقله عاقلة امه لان نسبه
 ثابت منها دون الاب فان عقولوا عنه ثم ادعاه الاب رجعت عاقلة الامر بما اذنت على عاقلة الاب في ثلاث
 سنين من يوم يقضى القاضى لعاقلة الام على عاقلة الاب لانه تبين ان الدية واجبة عليهم لان عند الكذاب
 ظهران النسب لم يزل كان ثابتاً من الاب حيث بطل للعان بالكذاب ومثي ظهر من الاصل فقوم الامر
 تتحملوا ما كان واجباً على قوم الاب فيرجعون عليهم لا تهم مضطرون في ذلك وكذلك ان مات المكاتب عن

وفاء وله ولد جرف له لو بد كتابته حتى جنى ابنه وعقل عنه قوم امه ثم اذيت الكتابة في عند الاداء يتحمل
 ولا وة الى قوم ابيه من وقت حرية الاب وهو اخرج جزء من اجزاء حياته فقتل ان قوم الام عقولوا عنهم فيرجعون
 عليهم وكذلك رجل امر صبياً بقتل رجل فقتله فضمنت عاقلة الصبي الدية رجعت بها على عاقلة الامران كان
 الامر مثبت بالبيئنة وفي مال الامران كان مثبت باقراره في ثلث سنين من يوم يقضى بها القاضى على الامر او على

اقوى منها بالاقرار لان الثابت بما كانت ثابت معية توفى القتل معانته الدية انما تجب بقضاء القاضى فيها واول ٢٠ سنين ^{له} قوله ولم يكن عليه شئ فان قيل لان مال الجاني لا يرد له الاصل او الجواب عليه وقد تجوز بضمالي العاقلة
 بقضاء القاضى فانما تولى على العاقلة بخودهم عارداً لمن ابتر الحمل اجيب ان هذا يشترط فيما اذا كان اسلمه وبنادى العاقلة من مال المسلمة والمسلم كذلك فانه لا يرد له حياضه من حياضه لم يقتول عن الهدى ربيع
 ما عرفت على العاقلة بقضاء القاضى وتجوز من كذا سواء استوفى من العاقلة اول سنين ١٢ سنة ^{له} قوله حية في حقها لان احد المتصالحين وولى العاقلة من نزع الدية انما جرت على المقر فانه حية على نفسه مع
 له قوله بخلت الدول المراد قوله الاقرار الصلح بالبرهان العاقلة فيقسم من هذا يلزم موجب الاقرار في مال المقر وانما تجب الدية من مال المقر انما جرت على المقر فانه حية على نفسه مع
 المقر وروية في السوط في قوله ولم يكن عليه شئ اى على المقر في مال الاقرار الصلح بالبرهان العاقلة فيقسم من هذا يلزم موجب الاقرار في مال المقر وانما تجب الدية من مال المقر انما جرت على المقر فانه حية على نفسه مع
 موجب للدية على العاقلة وبخلاف القاضى لم يوجد الصلح فيقسم بها في مال المقر ٢٠ سنين ^{له} قوله ان يكون الخ وبهاتين ان الفاعل انما يكون اصلاً لاول من هذا اذا كان له عطاء في الدين ١٢ ك ^{له}

قوله وقد قرأ صاحب العاقلة اى في اول فصل بعد ما جازى الملك اقول ان هذا الخبر غير صحيح فان لم يذكر في ما فضل محل العاقلة ما دون النفس وتعلقها بغير النفس لا هذا شافعي ولا عندنا في نتائج
 الاخبار ^{١٢} ^{له} قوله في بيت المال بل اذا كان القاتل مسلماً اذا كان له مال عاقلة لانه في بيت المال ١٢ ك ^{له} قوله ان الدية في المرو في تناوي ما عيشان روى محمد بن ابي يوسف عن ابن
 ايمان بن اذينة روى عن ابي حنيفة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ان القاتل مسلماً اذا كان له مال عاقلة لانه في بيت المال ١٢ ك ^{له} قوله ان الدية في المرو في تناوي ما عيشان روى محمد بن ابي يوسف عن ابن

^{له} قوله ظهر ان النسب اى ان النسب ثبت من وقت الملوقة ومن وقت الموت فبين ان عقل الجاني كان على ما قلنا به وان قوم الام تتحملون من قوم الاب مضطرون في ذلك الا ان القاضى يوجب
 عليهم فصار حرام مع عاقلة الاب كمال ولى الجناية وقد مر ان التاجيل ثم من وقت القضاء ومن وقت الجناية فلذلك يذادوا ما يرجعون في ثلث سنين لانه اذا لم يكن له مال عاقلة لانه في بيت المال ١٢ ك ^{له} قوله ولم يكن عليه شئ فان قيل لان مال الجاني لا يرد له الاصل اى حتى ظهر
 ان النسب كان ثابتاً من سنين الاصل اى حتى ظهر ^{له} قوله ولم يكن عليه شئ فان قيل لان مال الجاني لا يرد له الاصل اى حتى ظهر ان النسب كان ثابتاً من سنين الاصل اى حتى ظهر
 يستند الى حال جناية فبين ان كان للولد او لم يكن من جانب الاب بين من وان موجب جناية على مولى امير فلذلك يرجعون على موال الاب ١٢ ك

قوله ولم يكن عليه شئ فان قيل لان مال الجاني لا يرد له الاصل اى حتى ظهر ان النسب كان ثابتاً من سنين الاصل اى حتى ظهر ان النسب كان ثابتاً من سنين الاصل اى حتى ظهر
 يستند الى حال جناية فبين ان كان للولد او لم يكن من جانب الاب بين من وان موجب جناية على مولى امير فلذلك يرجعون على موال الاب ١٢ ك

قوله ولم يكن عليه شئ فان قيل لان مال الجاني لا يرد له الاصل اى حتى ظهر ان النسب كان ثابتاً من سنين الاصل اى حتى ظهر ان النسب كان ثابتاً من سنين الاصل اى حتى ظهر
 يستند الى حال جناية فبين ان كان للولد او لم يكن من جانب الاب بين من وان موجب جناية على مولى امير فلذلك يرجعون على موال الاب ١٢ ك

قوله ولم يكن عليه شئ فان قيل لان مال الجاني لا يرد له الاصل اى حتى ظهر ان النسب كان ثابتاً من سنين الاصل اى حتى ظهر ان النسب كان ثابتاً من سنين الاصل اى حتى ظهر
 يستند الى حال جناية فبين ان كان للولد او لم يكن من جانب الاب بين من وان موجب جناية على مولى امير فلذلك يرجعون على موال الاب ١٢ ك

قوله ولم يكن عليه شئ فان قيل لان مال الجاني لا يرد له الاصل اى حتى ظهر ان النسب كان ثابتاً من سنين الاصل اى حتى ظهر ان النسب كان ثابتاً من سنين الاصل اى حتى ظهر
 يستند الى حال جناية فبين ان كان للولد او لم يكن من جانب الاب بين من وان موجب جناية على مولى امير فلذلك يرجعون على موال الاب ١٢ ك

الرجوع عن الوصية لانه تبرع لويتم فجاز الرجوع عنه كالمهبة وقد حققناه في كتاب المهبة ولان القبول يتوقف
 على النوت والايجاب يصح ابطاله قبل القبول كما في البيع **قال** واذا صرح بالرجوع او فعل ما يدل على الرجوع
 كان رجوعاً اما التصريح فظاهر وكذا الدلالة لانها تعمل عمل الصريح فقام مقام قوله قد ابطلت وصلاً كالبيع
 بشرط الخيار فانه يبطل الخيارية بالدلالة ثم كل فعل لوفعله الانسان في ملك الغير ينقطع به حق المالك فاذا
 فعله الموصي كان رجوعاً وقد عدنا هذه الافعال في كتاب الغصب كل فعل يوجب زيادة في الوصية به ولا
 يمكن تسليم العين الا بها فهو رجوع اذا فعله مثل التزويق يلبثه بالسمن والداربيني فيها الموصي القطن يشوبه
 والبطانة يتظن بها والظهارة يظهر بها لانه لا يمكنه تسليمه بدون الزيادة ولا يمكن نقضها لانه حصل ملك
 الموصي من جهته بخلاف تخصيص الدار الموصي بها وهدم بناؤها لانه تصرف في التابع وكل تصرف اوجب
 زوال ملك الموصي فهو رجوع كما اذا باع العين الموصي به ثم اشتراكا ووهبه ثم رجع فيه لان الوصية لا تنفذ
 الا في ملكه فاذا ازاله كان رجوعاً واذبح الشاة الموصي بها رجوعاً لانه للمصنوع الى حاجته عادة فصاحب هذا المعنى
 اصلاً وايضاً وغسل الثوب الموصي به لا يكون رجوعاً لان من اراد ان يعطى ثوبه يخرجه يفسله عادة فكان **تقرير** **قال**
 ومن جحد الوصية لم يكن رجوعاً كذا ذكره محبتنا وقال ابو يوسف يكون رجوعاً لان الرجوع نفي في الحال والجحد نفي في
 الماضي والحال فاولى ان يكون رجوعاً وللمحدث ان الجحد نفي في الماضي ولا ينقضي في الحال ضرورة ذلك واذا كان ثابتاً
 في الحال كان الجحد لغواً ولان الرجوع اثبات في الماضي ونفي في الحال والجحد نفي في الماضي والحال فلا يكون رجوعاً
 حقيقة وللهذا لا يكون جحد النكاح فرتة ولو قال كل وصية او وصيت بها لفلان فهو حرام وربوا لا يكون رجوعاً لان الوصف
 يستدعي بقاء الاصل بخلاف ما اذا قال نهي باطلة لانه اذا ذهب المتلاشي ولو قال اخذتها لا يكون رجوعاً لان التاخير
 ليس للسقوط كتاخير الدين بخلاف ما اذا قال تركت لانه اسقاط ولو قال العبد الذي اوصيت به لفلان فهو لفلان

له قوله لا تبرع الرجوع اليه من الوصية تبرعاً فبما في الهبة بل بالطلاق الاول لان الهبة تمت بالقبض والوصية لاتم الا بالقبول لمعنى الوصية فاذا
 ما لا يرتفع في الهبة مع تمامها كما يرتفع في الوصية قبل تمامها بالطلاق الاول لانه لا يتم قبض الوصية الا بقبول الموصي بان الملك يورث على القبول
 والقبول يرتفع على الموت فان ملك الموت لا يملك التصرف لمعنى الرجوع عن الوصية وقوله والايجاب الخ وعلق مقدمه قوله ان الوصية اوجب الوصية كغيره فان
 فيه ابطال الايجاب **١٣** **سنة** قوله في البيع اي الايجاب المردود جزا بالطلاق والتمات كما في البيع فغنى التبرع او **١٤** **سنة** قوله فظاهر بل ان الوصية تبرع والقبول فيما يرتفع على الموت
١٥ **سنة** قوله كان رجوعاً من ان الوصية لسان ثوب فقطع وقطعت وطاق قيصا او وصي فقطع فغزله او بغيره فغزله او وصي بمحمدة فاقطعه سيفاً فغزله العقرات ولان الرجوع لانها استتمت العين
 كما لا ترى ان يقطع ملك الغصب من هذه التصرفات **١٦** **سنة** قوله ولا فعل الخ اي كل فعل يوجب زيادة في الوصية يبرحث لا يمكن التيسير بما اولا يستحق عليه نقضه كان رجوعاً لانه لا يمكن تسليم العين
 الموصي به الا بتسليم ملك الزيادة ولا يجب ذلك عليه فيقول على الرجوع كما اذا كانت الوصية من الوصية بغيره او وصي فقطع ثم خشاها او ثوبت فجعلت طارئة او بطانة لانه لا يجب عليه
 نقض ذلك كونه نفي في ملكه وهذا بخلاف تخصيص الدار الموصي بها لانه لا يبرحث لانه لا يكون رجوعاً لان النكاح والبيع والتخصيص زينة **١٧** **سنة** قوله بمشورته حتى يبلخ الخ كمن جيزه كبره باش وجران بلان الكفة كنده **١٨**
سنة قوله رجوع كان يبين ان يبطل الوصية لانه نقض كما اذا قطع ولم يخطوهم بناه واروكنه نقول يبطل الوصية لان الفسخ دليل على استحقاقه على ملكه كان ذلك الرجوع لانه تصرف عادة ال وقت
 الموت لان العلم قلبي غير معاداة الى وقت الموت فصانع هذا الرجوع لا رجوع **١٩** **سنة** قوله كذا ذكره محبتنا في الجاح الكبير المحرم على ان الجحد وكان خذني فبما الموصي لم يذلل لكون رجوعاً على الروايات كلها
 وما ذكر في السقوط لمول على ان الجحد كان من خصصة العيني ومنه خصصة المولى ومنه خصصة المولى ومنه خصصة المولى ومنه خصصة المولى **٢٠** **سنة** قوله كذا ذكره محبتنا في الجاح الكبير المحرم على ان الجحد وكان خذني فبما الموصي لم يذلل لكون رجوعاً على الروايات كلها
 فاولى لما كان نفي الحال وصحة رجوعاً فغنى الماضي والحال اولى ان يكون رجوعاً **٢١** **سنة** قوله كذا ذكره محبتنا في الجاح الكبير المحرم على ان الجحد وكان خذني فبما الموصي لم يذلل لكون رجوعاً على الروايات كلها
 ضرورة نفي في الماضي فغنى الماضي والحال اولى ان يكون رجوعاً **٢٢** **سنة** قوله كذا ذكره محبتنا في الجاح الكبير المحرم على ان الجحد وكان خذني فبما الموصي لم يذلل لكون رجوعاً على الروايات كلها
٢٣ **سنة** قوله واذا كان ثابتاً اي اذا كان كذا ثابتاً في الحال كونه ثابتاً في جوده انما هو في حاله من الغنى في الماضي باطل فبما الموصي لم يذلل لكون رجوعاً على الروايات كلها
٢٤ **سنة** قوله وان اي ان الرجوع من وجهه بل من شأنا في الماضي والباطل في الحال لا يوجب رجوعاً عن الماضي والحال جميعاً فان كان الرجوع ثابتاً في الماضي والحال فبما الموصي لم يذلل لكون رجوعاً على الروايات كلها
 بين الاثبات والنفى **٢٥** **سنة** قوله وللهذا لا يكون الخ فليست عاد الطلاق لان الجحد يقتضي عدم النكاح في الماضي والباطل في الحال لا يوجب رجوعاً عن الماضي والحال جميعاً فان كان الرجوع ثابتاً في الماضي والحال فبما الموصي لم يذلل لكون رجوعاً على الروايات كلها
 كل صيرار هذه السنن مع البعد الى الباب من سائر الجاح الكبير لانه لا يبرحث لانه لا يكون رجوعاً **٢٦** **سنة** قوله كذا ذكره محبتنا في الجاح الكبير المحرم على ان الجحد وكان خذني فبما الموصي لم يذلل لكون رجوعاً على الروايات كلها
 ان وصفت الوصية ما من امر ابو يورث يقتضي كون اصل الوصية ثابتاً في جوده وخصصة الموصي فلا تقتضي الوصف لتمامه الاصل بل يمكن الوصف بالجزء او بالاول الرجوع بخلاف قول من يظن ان الباطل
 به المضمحل المتلاشي فنقول في باطله والرجوع **٢٧** **سنة** قوله ثم في الرجوع الذي يملك وقتها لم يزل على يد من قدرته عليك يعني كان تركه ولو قال قد ارضت منك لم يترك **٢٨** **سنة** قوله كذا ذكره محبتنا في الجاح الكبير المحرم على ان الجحد وكان خذني فبما الموصي لم يذلل لكون رجوعاً على الروايات كلها

قائمون مقام الموصي ذالهم البيان قال ومن قال سدس مالي لفلان ثم قال في ذلك المجلس او في مجلس آخر ثلث

مالي واجازت الورثة فله ثلث المال ويؤخذ سدس فيه ومن قال سدس مالي لفلان ثم قال في ذلك المجلس او

في غيره سدس مالي لفلان فله سدس واحد لان السدس ذكر معد قبا لاضافة الى المال والمعرفة اذا عديت يرد

بالثاني عين الاول هو اليهودي في اللغة قال ومن اوصى بثلث دراهمه او بثلث درهمه ثلثا ذلك بقي ثلثه

هو يخرج من ثلث ما بقي من ماله فله جمع ما بقي وقال زفر له ثلث ما بقي لان كل واحد منهما مشترك بينهما

والمال المشترك يتوى ما توى منه على الشركة ويبقى ما بقي عليها وصار كما اذا كانت التركة اجناسا مختلفة

ولنا ان في الجنس الواحد يمكن جمع حتى احد هم في الواحد ولهذا يجري فيه الجبر على القسمة وفيه جمع والوصية مفق

فجسناها في الواحد الباقي وصارت الدراهم بخلاف الاجناس المختلفة لانه لا يمكن الجمع فيها جبراً فكذلك كما

قال ولو اوصى بثلث ثيابها فله ثلثها وبقية ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستثنى الثلث ما بقي من

الثياب قالوا هذا اذا كانت الثياب من اجناس مختلفة ولو كانت من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم وكذا ذلك للملك

والموتون بمنزلة ماله لانه يجري فيه الجمع جبراً بالقسمة ولو اوصى بثلث ثلثة من رقيقه فبات اثنان لو لم يكن له الا

ثلث الباقي وكذا الدراهم المختلفة وقيل هذا على قول ابي حنيفة وحده لانه لا يرى الجبر على القسمة فيها وقيل هو قول

الكل لان عندهما للقاضي ان يجتهد ويجمع وبدن ذلك يتعدن بالجمع والاول اشبه للفقهاء المذكور قال ومن

اوصى لرجل بالث درهم وله مال عشرين ديناً فان خرج الالف من ثلث العين دفعه الى الموصي لانه لم يكن يقفاه

بكل ذي حتى حقه من غير جنس فيصار اليه وان لم يخرج دفعه اليه ثلث العين وكل ما خرج شيء من الدين اخذ ثلثه

حتى يستوفي الالف لان الموصي له شريك الوارث وفي تخصيصه بالعين بخس في حق الورثة لان للعين فضلاً على

الموصي

الموصي

الموصي

الموصي

الموصي

الموصي

هذا قال ابو حنيفة اذا حابي ثور اعتق ثور حابي قسم الثلث بين الحابياتين نصفين لتساويهما ثم اصاب الحاباة الاخذية قسم
اي على الاصل الذي ذكر من جهة ابي حنيفة ١٣

بينها وبين العتق لان العتق مقدم عليها فيستويان ولو اعتق ثور حابي ثم اعتق قسم

الثالث بين العتق الاول والحاباة واما اب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني وعندها العتق اولي بكل حال قال ومن

اوصى بان يعتق عنه بعدة المائة عبد فهلك من ادهم لم يعتق عنه باقبي عند ابي حنيفة وان كانت وصيته بمجبة

يحيح عنه باقبي من حيث يبلغ وان لم يهلك منها وبقب شي من الحجة يترك على الورثة وقال يعتق عنه باقبي لانه

وصية بنوع قريبة فيجب تنفيذها ما لم تكن اعتبارا بالوصية بالحج وله انه وصية بالعتق لعبد يشترى بئاه وتنفيذها

فيمن يشترى باقل منه تنفيذ لغير الموصي له وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالحج لانها قريبة محضة هي حق الله

تعالى والمستحق لم يتبدل وصار كما اذا اوصى لرجل بئاه فهلك بعضها يدفع الباقي اليه وقيل هذه المسألة بناء على

اصل اخر يختلف فيه وهو ان العتق حق الله تعالى عندها حتى تقبل الشهادة عليه من غير دعوى فلم يتبدل المستحق

وعنده حق العبد حتى لا تقبل البيعة عليه من غير دعوى فاختلف المستحق وهذا اشبه قال ومن ترك ابني وابنة

درهم وعبد ايمته مائة وقد كان اعتقه في مرضه فاجاز الوارثان ذلك لم يسمع في شي لان العتق في مرض الموت و

ان كان في حكم الوصية وقد وقعت باكثر من الثلث الا انها تجوز باجازة الورثة لان الامتناع لعقهم وقد اسقطوا

قال ومن اوصى بعقده ثمرات فنجى جنائيه ودفع بها بطلت الوصية لان الدفع قد صح لهما ان حتى ولى

الجنائيه مقدم على الموصي فكذلك على حق الموصي له لانه يتلقى الملك من جهته الا ان ملكه فيه باق وانما ينزل

بالدفع فاذا اخرج به عن ملكه بطلت الوصية كما اذا باع الموصي او وارثه بعد موته فان فداه الورثة كان الفداء

في ما لم يلاهم لانهم الذين التزموا وجازت الوصية لان العبد طهر عن الجنائيه بالفداء كما انه لو لم يحمين فتنفذ الوصية

قال ومن اوصى بثلاث ماله الاخر فاقر الموصي له والوارث ان الميت اعتق هذا العبد فقال الموصي له اعتقه في الصحة

وقال الوارث اعتقه في المرض فالقول قول الوارث ولا شئ للموصي له الا ان يفضل من الثلث شئ او تقوم له البيعة

ان العتق في الصحة لان الموصي له يديع استحقاق ثلث ما بقى من التركة بعد العتق لان العتق في الصحة ليس وصية

ولهذا ينقد من جميع المبال والوارث يتكره لان مدعاها العتق في المرض وهو وصية والعتق في المرض مقدم على الوصية

له قولهم الثلث الخ فان قيل ينبغي ان يكون تمام الثلث للمهاجرة الاولى فلهذا لان الثانية مساوية للعتق والمهاجرة الاولى لا تجوز لانها

العتق الثاني العتق الاول من العتق الاول مساوي للمهاجرة الاولى والمهاجرة الاولى لا تجوز لانها اذا لم يكن العتق مستقلا

١٢ كانه يسهل قولهم اصاب الخ اي اصاب المهاجرة الاخره من نعت الثلث لغيره بين العتق المتقدم عليها لا يحصل الا مساوية للمهاجرة الثانية فلهذا

ومع ان يقال المهاجرة مساوية للمهاجرة الثانية مساوية للعتق المتقدم عليها فالمهاجرة الاولى مساوية للعتق المتقدم عليها فلهذا

اي مستفردة والجواب ان شرط الاتحاق ان يكون الثلث القياس للذات وتماثل المساوية ليس كذلك على ما عرفت في موضوعه

المساوية عليه كما عرفت في موضوعه ١٢ كانه يسهل قولهم الثلث الخ فان قلت لهم فليس العتق والعتق ثم

المساوية الثانية لغيره بين العتق الثاني والمهاجرة قلت لان المهاجرة مستفردة على العتق الثاني فلهذا انما اصاب العتق الاول

المساوية الثانية لغيره بين العتق الثاني والمهاجرة قلت لان المهاجرة مستفردة على العتق الثاني فلهذا انما اصاب العتق الاول

بثلث المرصون ١٢ كانه يسهل قولهم بطلت الوصية لان العتق في المرض وهو وصية والعتق في المرض مقدم على الوصية

قوله بطلت الوصية لان العتق في المرض وهو وصية والعتق في المرض مقدم على الوصية

قوله بطلت الوصية لان العتق في المرض وهو وصية والعتق في المرض مقدم على الوصية

كان بوصف الكمال ولان اختيار الاب ياها يوزن باختصاص كل واحد منهما بالشفقة فينزل ذلك منزلة
 قرابة كل واحد ولهما ان الولاية تثبت بالتفويض فيراعى وصف التفويض وهو وصف الاجتماع اذ هو شرط مفيد
 وما رضى الموصى الاب بالمشى وليس الواحد كما المشى بخلاف الاخوين في الزكاح لان السبب هناك القرابة وقد
 قامت ^{بكل} منهما كمالا ولان الزكاح حق مستحق لها على الولى حتى لو طالبته بانكاحها من كفوي خطبها يجب عليه ^{ههنا}
 حق التصرف للصوى ولهذا يبقى مخيرا في التصرف ففي الاول اوفى ^{لصلى} حقها على صاحبها فصحة وفي الثاني استوفى
 لان ولاية التصرف لهما فاذا تصرفت وحدها حقها لصاحبه فلا يصح اصله الدين الذي عليهما ولهما بخلاف الاشياء
 المعدودة لانها من باب الضرورة لا من باب الولاية ومواضع الضرورة مستثناة ابدا وهي ما استثناءه في الكتاب
 واخواتها فقال الرافى شراء كفن الميت وتجهيزه لان في التأخير فساد الميت ولهذا يملكه الجيران عند ذلك ^و
 طعام الصغار وكسوتهم لانه يخاف موتهم جوعا وعريانا وورد الوديعه بعينها وورد المصنوب والمشتري شراء
 فاسدا وحفظ الاموال وقضاء الديون لانها ليست من باب الولاية فانه يملكه المالك وصاحب الدين اذ اظفر
 بجنس حقه وحفظ المال يملكه من يقع في يده فكان في يدك فكان ^{اللفظ} من باب الاعانة ولانه يحتاج فيه الى الراى وتنفيد وصية
 بعينها وعق عبد بعينه لانه لا يحتاج فيه الى الراى والخصومة في حق الميت لان الاجتماع فيها متعذر ولهذا يتفرد
 بها احد الوكيلين وقبول الهبة لان في التأخير خيفة الفوات ولانه يملكه الامر والذى في حجره فلم يكن من
 باب الولاية وبيع ما يخشى عليه التوى والتلف لان فيه ضرورة وتخفى وجع الاموال الضائعة لان في التأخير
 خشية الفوات ولانه يملكه كل من وقع في يده فلم يكن من باب الولاية وفي الجامع الصغير وليس لاحد الوصيين
 ان يبيع او يتقاضى والمرد بالتقاضى الا قضاء كذا كان المراد منه في عرفهم وهذا رضى بامانة جميعا في
 القبض ولانه في معنى المبادلة لا سيما عند اختلاف الجنس على ما عرفت فكان من باب الولاية ولو اوصى الى كل
 واحد على الانفرد قيل يتفرد كل واحد منهما بالتصرف بمنزلة الوكيلين اذ وكل كل واحد على الانفرد وهذا
 لانه لما افرقت رضى برأى الواحد وقيل الخراف في الفصلين واحدا لان وجوب الوصية عند الموت بخلاف الوكيلين

له قول في الاول اوفى الرافى في وصورت تزويج صغيره الرافى برادر صغيره تزويج ان غايد اوفى كذا حتى ركب برزخ برادر بكرت پس صح نحو اشدند ١٢ ترجمه
 له قوله وفي الثاني استوفى الرافى وصورت وصيت مذكوره المذكور في الزودى لانم ايدرا استيفاء تاييد حتى وي وكبر لاس صح نحو اشدند ١٢ ترجمه له قوله اصله الدين الذي الخ اكر دين بكس
 برزخ وديوكس باشد واذ ذكبتى انانما نصيب يكرى ايصيخ نمى شوره ترجمه له قوله عليها ولها اى الدين اذا كان على رجلين فاذا احداهما على الاخر صح وان كان الدين رجلين فاستوفى احداهما نصيب
 الاخر لا يصح ١٢ من ^{هه} قوله ولهذا يملك الراى لان في تخير الكفن شراد الميت بملك الجيران الكفن ١٢ من ^{له} قوله لانها ليست من باب الولاية اى الوصية المستوفى من الميت فتمتقتسا من غير من
 اوصى اليه ١٢ من ^{هه} قوله فانه يملكه اى ان من المراد بملك اذ غلبت عليه فليس التسلية من الولاية في شيء وكذلك تسليم الوصية وكذلك المصنوب لان من ارضى بملك البنا ١٢ من ^{هه} قوله المالك اى مالك
 الوصية والمشتري والمصنوب اذ افرقت غير رضاه ١٢ من ^{له} قوله بتفويض الرافى اى ذلك بتفويض الوصية بشي بعينه اذ كان يخرج من الثلث فكله لوان ياخذه وكذلك لصاحبه ان يعينه على ذلك
 بالتسليم قال في شرح الطحاوى وكذلك لصاحبه ان ينفذ الوصية من حسن ذك المالك الذى اوصى به نحو اذ اوصى بسلام الرطل فاذا اوصى احداهما بملك الوصية من الدرهم اركان شيئا فاذا من بين
 ملك الشيايب ١٢ من حيث انما يجمع الى القوت فانه يجوز اذ فانا اذا اخرج الى من حتى يرضى من ثمن الوصية فان ذلك البيع لا يجوز ما اذا كان صاحبها كذا ذكره الامام السيجي ١٢ من غايبه البيان ^{له} قوله
 لان الاجتماع الخ كاصلا لكيلين بالضرورة يتفرد بها احداهما فاصلا الوصيين اولى لان ولاية الوصى العلم ولهذا كان للموصى ان يوصى الى غيره بخلاف الوكيل ليس لران بولك غيره ١٢ من
^{له} قوله وفي الجامع الصغير الخ ذكر رواية الجامع الصغير لبيان ان انتفاء الدين اى بقصد ليس تقصلا بل هو على الاختلاف ١٢ من ^{له} قوله والمراد بالتفاضل الانتفاء اى القرض في عرفه فكل من على الخراف
 وفي عرفنا برادر المطلب فيملك كل واحد منهما ١٢ من ^{له} قوله لان وجوب الرافى لان وجوب الوصية يكون عند الموت فتمتقت الوصية بما يجمعها فكلت الوكالة وتوحيدها على الانسان الى غيره وعلى من تسام
 مقصوده وهذه مذهب تبيين عمره من ذلك فنعيم البيروني وكان بمنزلة الوصية اليها مما بخلاف الوكيلين فان لراى الوكيل قائم بناه واذ اخرج الوكيل فتمتقت الوكالة من المباشرة بنفسه فلم يكن مقصوده ضمن الثاني الى الاول وانما
 كان مقصود انا به كل واحد منهما بالانفراد ارك

يكون الوصي خليفة عنه عند غيبته حتى لو هلك ما افرز له عند الوصي كان له ثلث ما بقي لان القسمة لم تنفذ عليه
 غير ان الوصي لا يضمن لانه ايمين فيه والله ولا ية الحفظ في النذكة فصاركها اذا هلك بعض التركة قبل القسمة
 فيكون له ثلث الباقي لان الوصي له شريك الوارث فتوى ما توى من المال المشترك على الشركة ومبقى ما بقي على
 الشركة قال فان قاسم الوارثة واخذ نصيب الوصي له فصار جميع الوصي له بثلث ما بقي لما بينا قال وان كان

الميت اوصى بحجة فقا سم الوارثة فهلك ما في يده حرج عن الميت من ثلث ما بقي وكذلك ان دفعه الى رجل ليحج
 عنه فضا ع في يده وقال ابو يوسف ان كان مستغرا للثلث لم يرجع بشئ والا يرجع بتمام الثلث وقال محمد

لا يرجع بشئ لان القسمة حق الموصى ولو افرز الموصى بنفسه ما لا يرجع عنه فهلك لا يلزمه شئ وبطلت الوصية
 فكذا اذا افرزه وصيه الذي قام مقامه ولا يي يوسف ان محل الوصية الثلث فيجب تنفيذها ما بقي محلها واذا
 لم يبق بطلت لغوات محلها ولا يي حنيفة ان القسمة لا تتراد لذاتها بل لمقصودها وهي تادية الحج فلم تعتبر دونه
 وصاركها اذا هلك قبل القسمة فيحج بثلث ما بقي ولان تمامها بالتسليم الى الجهة المسماة اذا قابض لها فاذا اتم

يصرف الى ذلك الوجه لم يتم فصاركها له قبلها قال ومن اوصى بثلث الف درهم فدفعها الوارثة الى القاضى
 والوصى له غائب فقسمة جائزة لان الوصية صحيحة ولهذا الوارثات الموصى له قبل القبول تصير الوصية يرا ثا
 لوارثته والقاضى نصب ناظر الا سيافى حق الموتى والغيب ومن النظر افرز نصيب الغائب وقبضه فنفذ ذلك وصح حتى

لو حضر الغائب وقد هلك المقبوض لم يكن له على الوارثة سبيل قال واذا باع الوصى عبدا من التركة بغير محضر
 من الغراء فهو جائز لان الوصى قائم مقام الموصى ولو تولى حيا بنفسه يجوز بيعه بغير محضر من الغراء وان كان في
 مرض موته فكذا اذا تولاه من قام مقامه وهذا لان حق الغراء متعلق بالمالية لا بالصورة والبيع لا يبطل المالية

لغواتها الى خلف فهو الثمن بخلاف العبد المليون لان للغراء حق الاستعاء اما ههنا فبخلافه قال ومن اوصى بان
 يبايع عبدا ويتصدق بثمنه على المساكين فباعه الوصى وقبض الثمن فضا ع في يده فاستحق العبد ضمن الوصى
 لانه هو العاقد فتكون العهدة عليه وهذه عهدة لان المشتري منه ما رضى بيذل الثمن الا يسلم له البيع ولم

يسلم فقد اخذ الوصى البائع مال الغير بغير رضاه فيجب عليه ردك ويرجع فيما ترك الميت لانه عامل له فيرجع
 الى الميت

سنة قولهم ان الوصى الخ حجاب سوال تقره اذا كانت القسمة غير صحيحة كان تصرفه مشروعا فيجب الضمان كما توى على المال واستسلمه راع سنة قوله
 عليه الحفظ فبايشارة الى ان الضمان ملزم اذا كان افرزه للوارثة في يوم ان اختلفا كما يتصور في ذلك ما لو سلم الموصى له لبايع ان شاء ضمن الغائب من القبض وان شاخصه الارش بالدرع راع سنة قوله
 فان قام الوارثة الخ كان معلوما مستحب من كل امر ولكن ذكره كونه لفظا الجامع الصغير عن ابيه كقولهم وان كان الخ رجل مات وزك الوارثة الف درهم واوصى ان يحج وكذا مقدار الحج الف درهم فاخذ الوصى
 الفاد فضا على الذي سرحه فرقت في الطريق قال ابو يوسف لو نفذت الف من التركة وهو الف درهم فان سرت ثانيا لا يفرز ثلث ما بقى من التركة ولو نفذ ما بقى من ثلث ما جمع المال
 وذلك ثلث ما سرت وثلث من الثمن وكلت درهم فان سرت ثانيا لا يفرز غيره وقال محمد اذا سرت الف الاولى بطلت الوصية فلا يفرز منه مرة اخرى راع سنة راع سنة قوله فضا ع اي فضا ع في يد الرجل
 الذي دفع اليه الثلث ليحج عن الميت راع سنة

سنة قوله فتمت جائزة ذكر ان المولى بان هذا الجواب فيما اذا كانت التركة يمكن اديون لان القسمة غير صحيحة لا يبراه حتى ينفذها ولا يشركه باخذ نصيبه من غير فضا ولا رضا اذ يجوز له ان يبيع نصيبه
 مولا على ما قام عليه من الثمن فاما فيما لا يمكن ولا يوزن فلا يجوز لان القسمة فيمن المبالاة بالبيع وبيع مال الغائب لا يجوز هذا فتمت قلت وضع المتاع في الدرهم وهي مما توزن راع سنة قوله لان الوصية
 صحيحة قال الفقهاء الخالي في شرطه للباس الصغير والوصية صحيحة لان قوله ليس بشرط راع سنة قوله فنفذ ذلك والفرق بين القاضى حيث جهزت فضا ع على الموصى وبين الموصى حيث لم يجر فضا ع على الوصى
 لان القاضى ولاية على الغائب فيما ينفذه ولهذا يبايع بيع باعش عليه الثلث فكان قسمة القسمة الموصى له والوصى لا يبايع بيعه من مال الموصى لانه لا يمكن له ان يبيع عليه اصلا فنفذ قسمة راع سنة قوله فضا ع
 المبراه الخ الخلف العبد المليون المديون حيث لا يبيع مولا او وصيه بغير محضر من الزاد لان لم تنق الاستعارة بخلافه فيكون البيع مطلقا فتمت فظهر ان يبطل البيع وهو حتى العزاد في الثمن لا يفرز
 البيع محققا لعدم ابطاله فكان بيع الوصى بغير محضر من الزاد وبيع محضر منهم راع سنة قوله بغير رضاه لان رضا الوصى الثمن انما كان عند سلاسة البيع ولم يسلم له

عليه كالوكيل وكان ابو حنيفة يقول اولاد يرجع لانه ضمن بقبضه ثم رجع الى ما ذكرنا ويرجع في جميع التركة
 وعن محمد انه يرجع في الثلث لان الرجوع بحكم الوصية فاخذ حكمها وحمل الوصية الثلث وجه الظاهر انه
 يرجع عليه بحكم الغرور وذلك دين عليه والدين يقضى من جميع التركة بخلاف القاضي ادا مينه اذ تولى
 البيع حيث لا عهدة عليه لان في الزامها القاضي تعطيل القضاء اذ يتجأى عن تقلد هذه الامانة حذر عن
 لزوم الغرامة فتعطل مصلحة العامة وآمينه سفير عنه كالرسول ولا كذلك الوصى لانه بمنزلة الوكيل
 وقد مر في كتاب القضاء فان كانت التركة قد هلكت او لم يكن بها وقاء لم يرجع بشئ كما اذا كان على الميت دين

اخر قال وان قسم الوصى الميراث فاصاب صغيرا من الورثة عبدا فباعه وقبض الثمن فهلك واستحق العبد
 رجوع في مال الصغير لانه عامل له ويرجع الصغير على الورثة بحصته لا تنقض القصة باستحقاق ما صاب به قال
 اذا احتال الوصى بهال يتبع فان كان خيرا ل يتبع جاز وهو ان يكون املا اذ الولاية نظرية وان كان الاول املا ولا
 يجوز كان فيه تضييع مال يتبع على بعض الوجوه قال ولا يجوز بيع الوصى ولا شراءه الا بما يتغابن الناس في شدة
 لانه لا نظري في الغبن الفاحش بخلاف اليسير لانه لا يمكن التحرز عنه ففي اعتبار اشد ادا به والوصي الماذون
 والعبد الماذون والمكاتب يجوز بيعهم وشراؤهم بالغبن الفاحش عند ابي حنيفة لانهم يتصرفون بحكم المالكية
 والاذن فك الحجر بخلاف الوصى لانه يتصرف بحكم النيابة الشرعية نظرا في تقييد بوضع النظر وعند هذا لا يملكه
 لان التصرف بالفاحش منه تبرع لضرورة فيه وهم ليسوا من اهله واذا كتب كتاب الشراء على وصي كتب كتاب
 الوصية على حدة وكتاب الشراء على حدة لان ذلك احوط ولو كتب جملة عسى ان يكتب الشاهد شهادته في اخره
 من غير تفصيل فيصير ذلك حلاله على الكذب ثم قيل يكتب اشترى من فلان ابن فلان ولا يكتب من
 فلان وصى فلان لها بنا وقيل لبا س بذلك لان الوصاية تعلق ظاهرا قال وبيع الوصى على الكبير الغائب
 جائز في كل شئ الا في العقار لان الاب يبي ما سواه ولا يملكه فكذلك وصيه فيه وكان القياس ان لا يملك الوصى غير العقار

بطلان الوصية باستحقاق الغلام ولم يكن مالا للورثة فلما يرجع عليهم بشئ مك
 له قوله لان الرجوع بحكم الوصية لان البيع كان لتفدية الوصية فكان حكم الوصية والوصية تنفذ من الثلث عليه اذ كان
 له قوله ان يرجع الخ اي الوصى يرجع على الميت في تركته بحكم الميت فهو لغيره ان يملكه لان ما يرجع عليه من الثلث عليه اذ كان
 ويعلق على الميت والدين يفتى من بيع التركة كما ذكره الامام فانما يرجع في الثلث عليه قوله في الرجوع القاصي اذ اذ اولي البيع فاستحق العبد والامات وقضاه الثلث في يده حيث لا يرجع المشتري على القاضي واذا كان
 لا حرة عليه اذ عايتا يباين هه قوله وقد تفرق في بعض النسخ ان القضا والموازين من فصول كتاب اب القاضي مك
 له قوله لم يرجع بشئ اي لا على الورثة ولا على المالكين ان كان تصدق عليهم لان البيع لم
 يقع الا للميت فصار كما اذا كان على الميت دين آخر وذكر في الذرية حاله المتفق ان الوصى يرجع على المالكين والقياس هكذا لان من تصرف الوصى عا اذ بهم فالترتيب يجب ان يكون عليهم هذه الرواية حتى تصدق رواية الجاهل
 الصغير ووجه رواية الجاهل الصغير ان الميت اصل في فسخ الميراث وهو الميراث والفقهاء يفتون به
 كذا لا يجوز لذكره الامام المجبول وفي الذرية وان كان الثاني مثل الاول في الملاءة فقد اختلف المشايخ في روايات في الكتاب الى انه لا يجوز مك
 له قوله على بعض الوجوه ومما اذا لم يكن مياثرا لاداء الميراث
 الثالث من وجه مك
 له قوله الفاحش واضح ما قيل في الفرق بين الغبن الفاحش واليسير ما قيل تحت تعويم المقومين فيوهين يسير وما لا يدل فوجنا مثل ما مر له قوله لانهم يتصرفون الخ
 يتصرفون بالبيع ما لا يملكه لان الاذن فاك الحجر فلو لم يكن تصرفه من بيعه من احد خلاف الوصى مك
 له قوله لان ذلك احوط ان لو كتب كتابا با احد والوصية والنسبي ويشترى من اشهدون على تحمل الشهادة
 على الوصية فعند ادا الشهادة عسى ان يشهد بجميع ذلك يكون شاهدا ومك
 له قوله ولو كتب جملة بان كتب اشترى من فلان وصى فلان واشهد عليه قوما ثم لم يشهد على ايضا فرما يشهد
 بالكل فيكون حلالا على الكذب وهذا لا خلاف فيحقق ان يكون الشهود على الارسن فرما واحد اذ كان في
 له قوله الغائب قريبا لم يثبت لاهم اذا كانوا حيا ولو ليس الوصى الشفيع في الرثة الصالحين يتجأى ويؤن الميت ويقبض حقوقه ويرجع الى الورثة اذا كان على الميت دين ادا وصى وهو ميت ويقبض الورثة الدين ولم
 ينفذ الوصية من ماله فان بيع التركة اذ اذ عليه هه قوله الا في العقار استثنى العقار عن الكبر الغائب اب في حق الصغير مك
 بيع العقار ايضا وذا جواب السلف. واما جواب المشركين انما يجوز باعدهم وط
 لنته اما ان يرغب المشتري بربيعت القبضة او ليعتبر بجملة الثمن اذ بان يكون على الميت دين ولو اذ لا يقال الصدرا وشهدوا في مك

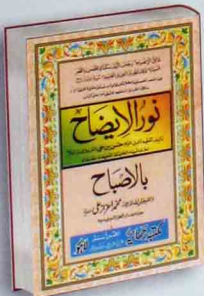
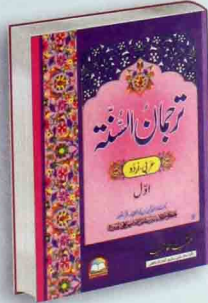
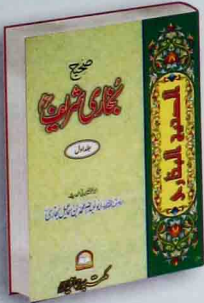
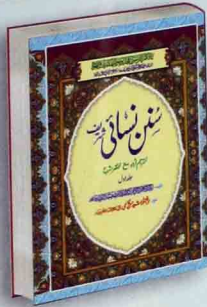
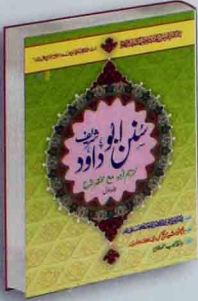
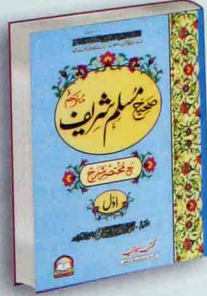
الاصلي والعارض كالخشني والتوحش من الاهلي في حق الذكوة والفرق لا يصح بنا رحمه الله ان الاشارة انما
 تعتبر اذا صارت معهودة معلومة وذلك في الاخوس دون العتقل لسأته حتى لو امتد ذلك وصارت له اشارات
 معلومة قالوا هو بمنزلة الاخوس ولان التفريط جاء من قبله حيث اخرا لوصية الى هذا الوقت اما الاخوس فتلا
 تفريط منه ولان العارضى على شرف الزوال دون الاصلى فلا يتقاسان في الاصلى ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠٢٢} ^{١٠٢٣} ^{١٠٢٤} ^{١٠٢٥} ^{١٠٢٦} ^{١٠٢٧} ^{١٠٢٨} ^{١٠٢٩}

وقد ثبت بدون اللفظ والقصاص حتى العبد ايضاً ولا حاجة الى الحدود ولا نفاذ حق الله تعالى ولا نفاذ رضى
 بالشبهات وعلية كان مصداقاً للقاذن فلا يحد بالشبهة ولا يحد ايضاً بالاشارة في القذف لانعد امر القذف صريحاً
 وهو الشرط ثم الفرق بين الحدود والقصاص ان الحد لا يثبت ببيان فيه شبهة الا ترى لو شهدوا بالوطء الحرام
 او اقرب بالوطى الحرام لا يجب الحد ولو شهدوا بالقتل المطلق او اقرب بطلق القتل يجب القصاص وان لم يوجد لفظ
 التعمد وهذا لان القصاص فيه معنى العوضية لانه شرع جابراً فجاز ان يثبت مع الشبهة كما تر العواضات التي
 هي حق العبد اما الحدود والمخالصة لله تعالى شرعت من واجد وليس فيها معنى العوضية فلا تثبت مع الشبهة لعدم الحاجة
 وذكر في كتاب الاقرار بالكتاب من الغائب ليس بجحبة في قصاص يجب عليه ويحتل ان يكون الجواب هناك كذا فيكون
 فيهما روايتان ويحتمل ان يكون مفارقاً لذلك لانه يمكن الوصول الى نطق الغائب في الجملة لقيام اهلية النطق ولا كذلك
 الاخرس لعدم الوصول الى النطق للافة المانعة ودلت المسئلة على ان الاشارة معتبرة وان كان قادراً على الكتابة
 بخلاف ما توهمه بعض اصحابنا انه لا تعتبر الاشارة مع القدرة على الكتابة لانه حجة ضرورية ولا ضرورة لا تستلزم
 جمع ههنا بينهما فقال اشأوا كتب وانما استويا لان كل واحد منهما حجة ضرورية وفي الكتابة زيادة بيان لم يوجد
 في الاشارة وفي الاشارة زيادة امر لم يوجد في الكتابة لهما انه اقرب الى النطق من اثار الاقلام فاستويا وكذلك الذي
 صمت يوماً او يومين بعارض لما بيننا في المعتقل لسانه ان الة النطق قائمة وقيل هذا تفسير لمعتقل اللسان قال اذا كان

الغنم من بوحه وفيها مائة فان كانت المذبوحة اكثر تحرى فيها واكل وان كانت الميتة اكثر اوكا نصفين لم يوكل و
 هذا اذا كانت الحالة حالة الاختيار اما في حالة الضرورة يحل له التناول في جميع ذلك لان الميتة المتيقنة تحل له في
 حالة الضرورة فالتي تحتمل ان تكون ذكية اولى غير انه يحرم ان يوصله الى الذكوية في الجملة فلا يتكره من
 غير ضرورة وقال الشافعي لا يجوز الاكل في حالة الاختيار وان كانت المذبوحة اكثر لان التحرى دليل ضرورى فلا
 يصار اليه من غير ضرورة ولا ضرورة لان الحالة حالة الاختيار ولئان الغلبة تنزل منزلة الضرورة في افادة الالابا
 الا ترى ان اسواق المسلمين لا تخلو من المحرم والمسروق والمغصوب ومع ذلك يباح التناول اعتماداً على الغالب
 هذا لان القليل لا يمكن الاحتراز عنه ولا استطاع الامتناع عنه فسقط اعتباره دفعا للمعوج لقليل النجاسة وقليل
 الانكشاف بخلاف ما اذا كانا نصفين او كانت الميتة اغلب لانه لا ضرورة فيه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
 لا حقيقة لان الحالة الاختيار والاكل عليه لغيره

له قوله وقد ثبت بدون اللفظ كما في بيع النخل والبيع من الفضول مع القدرة على التملك فان ثبتت بيننا ولو لم يتحقق اولى اكلها به
 لغة موافق من ذلك الكتاب من ان القصاص البعث يتعدى بالشبهة كما قدر في كتاب الشهادة وكتاب الكفارة وكتاب الدعوى في ١٢ مولانا محمد عبد الجليل نور الدين قوله با الحدود والى لغة في قوله با الحدود
 محل جنك فان حد القذف غير خاص بشخص بل في حق المثلث اذ في العبد كمرحاج من العياض احرار لا يثبت بالشبهة بل يكون اشارة الى ان القصاص محض فيه العاقد محض بنفسيه فلهما التقريب بالنظر الى ١٢ سنت
 له قوله كذلك اى لا يكون الكتابة محض في حق الاخرس اذ كنه قوله فيها اى في الاخرس وانما ثبت في الاخرس اذ كنه قوله لانه محض ههنا بينما يتعلق بقوله بخلات وقوله بعض اصحابنا فيكون دليل
 كونه محضاً فالقول بوجه البعض اذ كنه قوله لانه زيادة بيان لانه لغيره منه المقصود بلا شبهة بجملة الاشارة فان في انواع اقسام ١٢ ههنا قوله لانه اقرب الى الاشارة اقرب الى الكلام من
 الكتابة لان العلم بالكتابة اعم مما يحصل بهما الاقلام وحي مفصل من الشكل وانما العلم بالحاصل بالاشارة حاصل بماهية متصل بالشكل اقرب اليه من الشفيع من الشك لان الاعتبار لما هو اقرب الى الموضوع للبيان اولى اذ كنه
 له قوله كذلك الذي صمت يوماً او يومين بعارض اى لا يجوز ان يرضى بان اولى برأى اى لم يكتب وهو مطعون على قوله ولا يجوز ذلك في الذي يتعقل لسانه اذ كنه قوله تحرى فيما وكل وهذا محققاً لثابتاً في
 تحرى فيما بكل حال سواء كانت الغنم للاطعام او للائحة اذا استويا وذلان علم الثياب اخفت ولها لولم يكن موانع ثوب واحد وهو مطعون على قوله بالاجماع وان كانت ثلثة اربعة نجسا وما اذا كان الطاهر اقل من
 الراجح فكذلك عند محمد و١٢ في غير ذلك والى يومين بعارض ان العمل على اياتها اى بالارباب فلما عازت العذوة في ثوب شمس حالة الضرورة فلان يجوز التحرى صلاته الاشارة الى ١٢ كفايه

ہماری دیگر مطبوعات



مکتبہ رحمانیہ

اقرا سنٹر عرف سنٹر، اردو بازار لاہور
فون: 042-372242283-7221395